الحرية
اسبوعية
سياسية
عربية

الضمان الصحي : جواب العمال على مؤامرة أصحاب العمل ودولتهم

AL-HOURRIAH - No. 550 - 18-1-1971 - BEYROUTH • بيروت - ١٨-١-١٩٧١ - العدد ٥٥٠ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق. ل.

أحداث الأردن

معركة النظام الأردني ضد الوجود الفلسطيني

كلمة

حركة المقاومة .. والدروس الخاطئة

منذ فترة بدأت تتسع دائرة الحديث في صفوف حركة المقاومة عن الاخطاء والدروس على ضوء تجربة مجزرة ايلول في الاردن .

وفي هذا الاسبوع اتخذ الحديث طابعا اكثر تركيزاً وتحديدا ، بعد أن كان مجرد اشارات عابرة أو ملاحظات سريعة .. فقد تحدث عدد من قادة « فتح » في ندوات ومحاضرات أقيمت في لبنان بمناسبة الذكرى السادسة لانطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني .

وتركزت احاديث قادة « فتح » على الامور التالية :

١ ـ اخطاء الشعارات المتطرفة التي كانت تنادي باسقاط النظام الاردني . (الشعارات كانت اكبر من طاقة الثورة) ، دور المنظمات الاخرى في رفع هذه الشعارات ـ خاصة المنظمات اليسارية ـ .

٢ ـ كان هناك مؤامرة اعلامية على حركة المقاومة لتضخيمها وتحديد أهداف لها اكبر من طاقتها .

٣ ـ اصابة حركة المقاومة بالبرجزة : (لقد اصبحنا بورجوازيين ، ـ كما جاء في حديث ابو اياد ـ كل واحد منا يريد أن تكون له سيارة يرافقها ٣ أو ٤ حراس ، اهتمام الاستعراضات والمواكب والكاميرات .. الخ .) .

٤ ـ الدولة الفلسطينية من اخطر المؤامرات على القضية الفلسطينية .

٥ ـ العودة الى « السرية » عبر اتخاذ خطوات تراجعية (خطوة الى الوراء في سبيل خطوتين الى الامام) .

ان هذه القضايا المذكورة تتطلب نقاشا واسعا، طالما نادت « الحرية » بالدعوة له ، ونشرت تقريرا شاملا للجبهة الشعبية الديموقراطية على أساس اعتباره « وجهة نظر » تستدعي نقاشا وحوارا واسعين في صفوف فصائل المقاومة ، ... الا انه لا بد ـ الان ـ من ابداء بعض الملاحظات السريعة على القضايا التي تعرضت لها الاحاديث المذكورة :

ـ اولا : ان الحديث عن خطأ شعارات اسقاط النظام « والشعارات المتطرفة واليسارية » ، حينما يجري معزولا عن التحليل الشامل لمسيرة حركة المقاومة ، ومواقفها السياسية العربية والداخلية ، علاقتها بالجماهير الفلسطينية والاردنية ، طبيعة المرحلة التي تمر بها ، تحديد سليم للقوى ، وتحديد دقيق لطبيعة ازدواجية السلطة التي كانت قائمة قبل حملة ايلول ... ان تحليلا شاملا لكل ذلك يضع الخطأ في الشعارات في مكانه الصحيح .. اما عندما يجري الحديث عن خطأ الشعار لاسقاط النظام بمعزل عن ذلك ، فانما يصور ـ متوهما ـ أن أسباب الصدام مع النظام الاردني تعود الى هذه الشعارات .. وهذا ما يفعله النظام الاردني وأجهزة الاعلام العربية الرسمية .. ان اخطاء المقاومة وشعارات اسقاط النظام ، وحادث خطف الطائرات في صحراء الاردن ، لم تكن الا مبررات استعملتها السلطة الاردنية لتغطية صدام مؤكد مع حركة المقاومة ، كان توقيته منسجما مع تطور الظروف العربية بعد الموافقة على مشروع روجرز .

ان شعارا ما في مرحلة محددة يلعب دورا محددا في عقد التحالفات الوطنية من ناحية ، وفي تحييد فئات في الصراع من ناحية اخرى ..

ان حركة المقاومة انجرت ، بالفعل ، الى تجاهل تام لهذه التحديدات المطلوبة .. فالشعارات التي كانت ترفعها لم تكن يحكمها تحليل للواقع الراهن في الاردن ولميزان القوى الداخلي والخارجي ، انما كانت تحكمها « المنافسة الذاتية » بين فصائل حركة المقاومة .

ـ ثانيا : ان المؤامرة الاعلامية التي يجري الحديث عنها ، الان ، والتي تعرضت لها حركة المقاومة ، تضخيما ونفخا لها ، انما كانت مرتبطة بالموقف السياسي العربي الذي كان يريد استعمال حركة المقاومة كورقة ضغط مطلوبة في ذلك الوقت ، الى جانب الضغوطات الاخرى في سبيل الحل السلمي .. عندما يجري الحديث عن « مؤامرة اعلامية » مقطوعة عن اصلها السياسي هذا ، تصبح المسألة وكأنها مجرد حلقة من سلسلة مؤامرات تتعرض لها المقاومة . ان « المؤامرة الاعلامية » لتضخيم حركة المقاومة وجدت استجابة في أوضاع المقاومة الداخلية نفسها ، لان المقاومة لم تحدد موقفا سياسيا واضحا من الوضع العربي الراهن وحقيقة موقفه تجاهها .. وهكذا استطاع الاعلام العربي الرسمي أن يضع للمقاومة حدودها السياسية ، وأن يحيطها بدعاية مضخمة ، هدفه منها تحويل أنظار الجماهير عن هزيمة ٥ حزيران ، واغراق المقاومة بالاوهام ..

ـ ثالثا : ان « البرجزة » التي اصيبت بها المقاومة لم تحدث لاسباب اخلاقية ونفسية ، كما يجري الحديث عنها الان ... انما اسبابها تعود الى التكوين السياسي والعسكري للمقاتلين والى العلاقات التنظيمية الداخلية في حركة المقاومة . ان مواقف حركة المقاومة السياسية على الصعيد العربي ، وموقفها من « المساعدات المادية » التي كانت تقدم لها تحت الوهم بأنها بدون شروط ، هو الاصل في اصابة المقاومة بالبرجزة .. فقد كان اغداق المساعدات المادية لها من الانظمة العربية ، وخاصة من قبل الرجعية ، يحقق شروطه وهي : تحويل المقاتلين تدريجيا من مقاتلي حرب عصابات الى محترفين شبه نظاميين ، خلق فئات داخل حركة المقاومة ذات امتيازات ومصالح مادية تدفعها الى ابقاء حركة المقاومة تحت الوصاية العربية الرسمية ، وما يستتبع ذلك من مواقف سياسية داخلية وعربية .

ـ رابعا : ان التراجعات ، والقول بخطوة الى الوراء في سبيل خطوتين الى الامام ، لها شروطها الاساسية كي لا تتحول الى استسلام .. واهم شرط من شروطها أن يتم التراجع في ظل مراجعة نقدية جذرية ، وان يرافقه تكوين جديد للمقاتلين والاطارات سياسيا وعسكريا .. وأن يتحدد التراجع تكتيكيا في ظل وضوح سياسي شامل على الصعيد الستراتيجي .

أما عندما يتحول « التراجع » الى تغطية سياسية لطبيعة القوى المعادية ، فان الشلل يصيب ، أول ما يصيب ، صفوف المقاتلين أنفسهم والجماهير المرتبطة بالمقاومة . ان التراجع الحالي لحركة المقاومة يجري ضمن مواقف سياسية خاطئة تجاه السلطة ..

ـ لعل ابرز مثال عليها هو ما جاء في افتتاحية جريدة « فتح » التي تنطق بلسان اللجنة المركزية لحركة المقاومة ، وذلك تعليقا على البيان الوزاري لحكومة وصفي التل .. تقول افتتاحية « فتح » (عدد ـ ١٧٢) الصادر بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٧١ :

« انه لشيء جيد أن يقول البيان الوزاري ان اتفاقيتي القاهرة وعمان وما تفرع عنهما .. تشكل كلها نقاط التحول وانها المنعطف الارئيسي الذي ينبغي علينا أن ننطلق منه في المسيرة الموحدة نحو أهدافنا الواحدة وانه لشيء جميل جدا أن يقول البيان بأن الشعب الفلسطيني في الاردن ليس شعبا شقيقا ، وانما هو جزء من الشعب الاردني .

ونوافق الحكومة بأن مشروع الدويلة الفلسطينية ضربة لمعنى الوحدة المقدسة في وجدان كل عربي ، وان الحكومة لا تكتفي بمجرد رفض المشروع وانما تعمل بكل قوة لاحباطه باعتباره مؤامرة .. ونؤيد ما ورد في البيان بالايمان بالتعاون العربي المشترك ...

ان الثورة تعتبر هذه القضايا التي وردت في البيان الوزاري قضايا ايجابية ، وتعتبر على هذا الاساس أن البيان الوزاري بمجموعه ، بيان ايجابي باعتبار أن هذه القضايا هي محور هذا البيان وتشكل المرتكزات الاساسية له . »

ان مثل هذه المواقف السياسية تجاه السلطة تجعل التراجع استسلاما سياسيا ، لا يؤدي بحال من الاحوال الى خطوتين الى الامام !

ـ خامسا : ان رفض الدولة الفلسطينية واعتبارها اخطر المؤامرات لا يكفي بحد ذاته ، فالذي يحدد ، بالنهاية قدرة حركة المقاومة على عدم الوقوع في فخ هذا المشروع هو خروجها الفعلي عن الخطة السياسية العربية المرسومة للتسوية السلمية ومن ضمنها مشروع الدولة الفلسطينية .

ان ما يحدث الان ، هو مزيد من انخراط حركة المقاومة بالوضع العربي الراهن ، وبالتالي ، وبشكل غير مباشر ، بخطته السياسية المرسومة للتسوية السلمية .

وستجد حركة المقاومة نفسها ، مهما كانت الحدة اللفظية التي ترفض بها الان مشروع الدولة الفلسطينية ، ان هذا المشروع اصبح أمرا واقعا ، وانها غير قادرة على مقاومته بله القبول به .

***

ان الحديث عن الاخطاء في حركة المقاومة ضروري ، وشرطه الوحيد أن يجري ضمن مراجعة نقدية جذرية تستخلص الدروس الصحيحة لا الخاطئة !

م. ك

عمليات عسكرية للجبهة الشعبية لتحرير الخليج

اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بيانا تضمن العمليات العسكرية الاخيرة هذه أهمها :

بتاريخ ٣ — ١٢ — ٧٠ قامت أربع مصفحات وعربة مجنزرة للعدو بالهجوم على بعض مواقع قوات جيش التحرير الشعبي المرابطة في وادي « دربات » فتصدت لها قواتنا وامطرتها بوابل من النيران . واستمرت المعركة لمدة ساعة ونصف تكبد العدو خلالها الخسائر التالية :

اصابة مصفحة باضرار كبيرةوتحطيم مجنزرة تحطيما كاملا مع طاقمها . مما اجبر العدو على التراجع ولم يحدث من جانبنا اية خسائر .

وبتاريخ ٤ — ١٢ — ٧٠ قامت سريتين من قوات العدو بالتسلل ليلا للسيطرة على الشريط الساحليللمنطقة الشرقية . وفي الصباح قامت قواتنا بهجوم على قوات العدو استنجد العدو خلالها بالمدرعات والطائرات في محاولة منه للانسحاب ، واخذ سلاح الجو الملكي البريطاني يقصف بشكل جنوني وبدون تمييز . واستمر القتال مدة ٣ ساعات متواصلة تكبد العدو خلالها الخسائر التالية :

١ — قتل وجرح ٢٥ جندي بينهم ضابط بريطاني .

٢ — تدمير مصفحة .

٣ — اصابة طائرة للعدو .

وبتاريخ ٥ — ١٢ — ٧٠ حاول العدو التسلل الى احدى المناطق المحررة الواقعة بين « عدام وغادية » بكتيبة من الجيش المرتزق تعززه الدبابات والطائرات والمدفعية الثقيلة .. وكانت قواتنا تراقب كل تحركاته . واشتبكت معه في عملية قتالية جريئة. مما اجبرت العدو على الانسحاب وكانت خسائره في هذه المعركة :

١ — اصابة طائرة من طراز هوكر هنتر ..

٢ — قتل وجرح ما لا يقل عن ١٧ شخصا .

وبتاريخ ٧ — ٢ ١— ٧٠ وفي تمام الساعة الرابعة وخمسون دقيقة مساء قامت مجموعة من قوات جيش التحرير الشعبي بقصف مركز على مركز العدو الواقع شمال قاعدة صلالة الجوية . وقد أدى هذا الهجوم الى احداث اضرار في ارواح ومعدات العدو .

وبتاريخ ١٨ — ١٢ — ٧٠ تحركت دورية الى الطريق المؤدي الى المنطقة المغربية جنوب شفليت وقامت بزرع لغم مضاد للاليات . وقد انفجر في سيارة بيد فورد تابعة للعدو . ونجم عن ذلك تحطيم تام للسيارة وقتل وجرح من فيها .

وبتاريخ ٢٧ — ١٢ — ٧٠ قامت مجموعة من جيش التحرير الشعبي في وحدة هوشي منه بقصف مركز على مواقع العدو في ارديت قون . واسفر القصف عن تدمير مدفعية ٣ عقدة للعدو مع طاقمها .

بيان مشترك عن لقاء الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي والحزب الشيوعي الايراني (تودة)

جاءنا البيان التالي عنلقاء جرى بين الحركة الثورية الشعبية وحزبتوده الايراني :

جرى لقاء بين مندوب عن الحزب الشيوعي الايراني (توده) ومندوب عن الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي ، حيث استعرضا الوضع العالمي الراهن وطبيعة التناقضات التي يمر بها العالم في المرحلة الراهنة .

وقد اتفق المندوبان على أن النضال العالمي يتميز بكونه نضالا يخوضه المعسكر الاشتراكي والطبقة العاملةفي البلدان الراسمالية ، وحركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرةوشبه المستعمرة ضد الامبريالية العالمية وحلفائها وعملائها وانهما اذ يؤكدان تاييدهما للنضال العالمي الذي تخوضه حركات التحرر الوطني في العالم وبالاخص في فيتنام ولاوس وكمبوديا والبلدان العربية ويؤكدانتاييدهما للمقاومة الفلسطينية ونضالها العادل ضد الصهيونية والامبريالية ،ويشجبان بشدة ويدينان المخططات الامبريالية التي تنفذ بواسطة الطبقةالاقطاعية الرجعية والحكومة المطلقة وعلى رأسها شاه ايران وامراء الخليجوعملاء الامبريالية الانجلو — اميركية ، ويؤكدان على أن الشعب الايرانيوالعربي في الخليج لن يسكتا على المخططا تالامبريالية ولمن يدهاها تمر .

ان الشعب العربي والايرانيتربطهماوحدة كفاحية لا يمكن أن تؤثر فيها مؤامرات الامبريالية وعملائهم . انالحزب الشيوعي الايراني يؤيد نضال الحركة الثورية الشعبية كما يؤيدالكفاح المسلح التي تقوده الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتلوالجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي . كما أن الحركةالثورية الشعبية تؤيد النضال الذي يخوضه الشعب الايراني بقيادة حزبهالشيوعي (توده) ضد الامبريالية والحكومة الرجعية المطلقة وعلى رأسهاشاه ايران . كما يؤكدان دعمهما ومساندتهما لوحدة نضال الشعبينالعربي والايراني .

ويتفق المندوبان ان يكون هذا اللقاءفاتحة لقاءات ثورية في المستقبل القريب .

بوابو المدارس الرسمية ووعود وزير التربية : اسرائيل تريد ترحيلنا من الجنوب والجوع يريد ترحيلنا من لبنان !

نشرت « الحرية » في عددها السابق لمحة سريعة عن شروط العمل القاسية التي يعاني منها بوابو المدارس الرسمية المياومون في وزارةالتربية والتعليم .

فمنذ عام ١٩٦٠ ، اي بعد تثبيت جميع الاجراء في المدارس بدأ يتضخم عدد المياومين، دون الخضوع لامتحانات يجريها مجلس الخدمة ، حتى وصل حاليا لحوالي ١٥٠٠ مياوم يعانون من تدن للاجور صارخ ، فحسم ايام الاحد والجمعة والاعياد وما اكثرها يؤدي لراتب فعلي زهيد اقصاه يصل لـ ١٤٠ ليرة في الشهر بينما راتب المثبت يصل لـ ٥٥٠ ليرة اضف لذلك عطلة الصيف غير المدفوعة (وهذه مشكلة ضخمة لا يحلها الا التثبيت) والمساعدات المرضية واجور ايام المرض غير مدفوعة في حين تمنع الوزارة البوابين تعاطي عملا ماجورا اخر .

واذا علمنا أن الضمان الاجتماعييعطي الاجراء سلفة لشراء مسكن على أساس تعويض نهاية الخدمة ، يتضح لنا أن سلفة بواب مياوم لا تكفيه دفع الايجار السنوي لمنزله ، فالضمان يحسب التعويض على اساس نسبة اجور ايام العمل الفعلية ، ينتج عنه تدن في التعويض يسبب في تدني السلفة ايضا. يتضح مما تقدم اهمية تثبيت هؤلاء كحل حقيقي لمشاكلهم وليس معالجة كل مشكلة على حدة . فاعطاء مساعدات مرضية او الانتساب للضمان الصحي في حين تطبيقه لا يحل مشكلة أيام العطل غير المأجورة ، اضف اهمية التثبيتفي تحرير هؤلاء منسلطة الوزارة والاقطاع السياسي الذي يسهم في تعيينهم ومدراء المدارس ، فبسيف الصرف التعسفي يتمكن المدراء والاقطاع السياسي من استخدام هؤلاء في اعمال خارج عملهم في تنظيف المدارسوالاعتناء براحة الادارة .

في هكذا وضع تداعى عدد من الاجراء ، من مختلف المناطق دعت ، دون بيانات ، لمسيرة وتجمع في بيروت، نفذ التجمع فقط يوم الجمعة في ٨—١—٧١ حيثحضر مئات البوابينوتجمهروا امام مكتب جريدة « النهار » ،ورفعوا لافتات كتبت عليها العبارات التالية : « نحن محرومون من قبض الراتب كما هو محدد في قانون العمل اللبناني » و « اسرائيل تريد ترحيلنا منالجنوب والجوع يريد ترحيلنا منلبنان». لم يكن وزير التربية في المكتب بالرغم من معرفته المسبقة بالتجمع . اخذت الفرقة ١٦ على عاتقها حصرهم على الارصفة طوال وجودهم اما مالمكتب . وجاءهم مسؤول في مكتب « النهار » اثناءها يبرر غياب الوزير بعدممعرفته ويعلمهم بوجوده في القصر وانه آت فيما بعد ، أتى الوزير وطلب لجنة لمقابلته .

انتدب الاجراء لجنة وبدأت ديماغوجية الوزير المعروفة :

« استمع الوزير الى الخدام وابدى تفهما لقضيتهم ووعدهم بانه سيدرسها ابتداء من يوم الاثنين مع المعنيين بالامر ويعمل على تحسين احوالهم الى اقصى حد تسمح به اعتمادات الوزارة لسنة ١٩٧١ » .. هذا ما كتبته « النهار » (بالمناسبة تدعي « النهار » انفصالها عن وزير التربية) !.

نلاحظ فيهذا الكلاممقدار ديماغوجية وتضليل عبارة « الى اقصى حد تسمح به اعتمادات الوزارة لسنة ١٩٧١ » فلم يعد الوزير بالتثبيت مثلا ، فالميزانية لا تسمح بذلك ، في حين تسمحبملايين الليرات تنفق مساعدات للمدارس الخاصة المرتبطة بالاقطاع السياسي !

وعود الوزير هذه ، وهو الذي رأى التجمع تحت المكتب ، وسمع به قبل مجيئه ، تهدف بالطبع تمييع مواقف الاجراء وشل مسبق لاية حركة ضمنهم وحرفهم عن مطلبهم الرئيسي :التثبيت، يؤكد ذلك سؤال الوزير للاجراء اذا هم شكلوا أم بعد تنظيما نقابيا ما ، لمعرفة دقيقة لامكانيات تحركهم ضد الوزارة حتى يكيف مواقفه معها .

انتهت المقابلة بالوعود ، ولمدة اسبوعين ، وعاد الاجراء لمناطقهم بانتظار الاسبوعين . ما يجب ذكره ونقاشه هنا بعض الاراء الاتكالية السائدة في صفوف البوابين : اعطاء اقلية يثقون بوعيها حق تمثيلهم دون حساب دائم لعملها ودون اشتراكهم في عمل يومي من اجل تنفيذ مطاليبهم ، السبب في ذلك انهم لا يملكون الوعي . ان هذا الرأي بالاضافة كونه نحر للمخلصين من الاقلية حيث تستطيع الوزارة فصلهم عن العمل دون اية نتائج ، بالاضافة لذلك قد يمكن عناصر ، بفعل اغراءات ما ، للمساومة على الحركة . ان ما يجب ان يفعله البوابون ، الدعوة لجمعيات عمومية في المناطق تحدد بوضوح الاهدافالمامة واولها التثبيت كحل وحيد لوضعهم وتراقب عمل لجان تنفيذية منتخبة من قبلها تقوم بقيادة حركة نضالهم من اجل نيل حقوقهم .

عمال وعاملات الغازية : لماذا توجهنا لطلاب كلية العلوم

بيان من لجنة عمال وعاملات الغازية ..

بعد زيارة عمال وعاملات الغازية الى مصنع الريجي في الحدث والجامعة اللبنانية (كلية العلوم) ، كانت ردة فعل ادارتي المصنع والجامعة بان احضرت الدرك تحسبا لمجيء العمال من جديد ، وهذا ما لاحظه العمال فيجيئهم في اليوم الثاني للمعمل وللجامعة ايضا ، ونظرا لما حدث في الجمعية العمومية للطلاب يوم الجمعة الماضي اصدرت لجنة عمال وعاملات الغازية البيان التالي :

أيها الطلاب والطالبات

ان مجيئنا الى كليتكم نهار الجمعة الماضي لم يكن مجرد صدفة ابدا بل كان تعبيرا عن حاجتنا الى تاييدكم بعد أن اهملتنا الدولة مدة طويلة ، صحيح ان مجيئنا اليكم كان بدون تحضير وبدون اعلامكم لتدبير الامور لهذا كان عملنا عفويا . ولكن مجيئنا اليكم ليس خطا بل يشير الى نضالنا المشترك لانكم ايها الاخوة والاخوات برفعكم المطالب (كتطوير الجامعة بانشاء كليات تقنية الغير موجودة الا في الجامعات الاجنبية ، والتي يؤمها ابناء الطبقات الغنية ، وايجاد عمل للخريجين ومنح للطلاب ، وتخفيض ثمن الكتب الجامعية، وايجاد الملاك المتفرغ . كل هذه المطالب وغيرها التي تخدم الطبقات الكادحة التي انتم ابناؤها ونحن بالتالي منها). ان هذه المطالب التي ترفعوها انتم والتي تخص الطبقات الشعبية، ناضلتم وحدكم من أجلها دون ان تشترك معكم الطبقات الشعبية . لذلك كانت هذه نقطة الضعف في نضالنا وبالاحرى نضالنا المشترك ، ذلك ان تحالف الطبقات الحاكمة كان دائما يجزء النضال ويمنع تحالف الفئات التي ترفع نفس المطالب .

ان نضالكم في سبيل الاتحاد ، وفي سبيل صيغة تنظيمية تمثلكم هو احسن عمل تقومون به من اجل المطالب التي كنتم ترفعونها دوما حتى تحقيق ذلك.

سنستمر في الاضراب لتحقيق مطلبنا العادل وهو ايجاد عمل دائم لنا .

فليتحد نضال العمال والطلاب من اجل مطالبهم العادلة .

لجنة عمال وعاملات الغازية

ايهما اكثر ديمقراطية سعيد بن تيمور ام ابنه قابوس ؟

بلغنا ان « الحرية » قد منعت من دخول مسقط ، عاصمة سلطنة مسقط وعمان بعد أن استبدل الانكليز السلطان سعيد بن تيمور بابنه قابوس . وكانت « الحرية » تدخل السلطنة على ايام السلطان السابق !.

الحرية

صاحب الامتياز محسن ابراهيم

المدير المسؤول حسن فخر

مدير الادارة ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش

هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

أحداث الاردن

معركة النظام الأردني ضدّ الوجود الفلسطيني

أهداف المؤامرة الجديدة (إكمال ما عجزت عنه إكماله مجزرة ايلول)

١- فرض السيطرة الكاملة على الأردن

٢- اضعاف المقاومة الى ابعد الحدود (عسكريًا وسياسيًا)

٣- الخروج من " الوصاية العربيّة ".. والاعتماد على الدعم الأميركي المباشر

الاحداث الاردنية الاخيرة في معركة النظام الهاشمي ضد الوجود الفلسطيني ، تأتي ، هذه المرة ، في سياق سياسي مختلف .. فالنظام الاردني يخوض الان معركة اثبات وجود نهائية لسلطته الكاملة على الاردن ، وحرية تصرفه وسلوكه السياسي في الوضع العربي ، رافضا « التوازن » الذي فرضته عليه « الوصاية العربية » كما ظهرت في مؤتمر القاهرة أبان احداث أيلول ..

لذلك كانت أهدافه في المؤامرة الاخيرة ضد المقاومة هي اكمال ما عجزت عن اكماله معارك أيلول : تصفية وجود المقاومة الفلسطينية ، أو اضعافها الى أبعد مدى ممكن .

ولتحديد العوامل السياسية الجديدة التي تكمن وراء المؤامرة الاخيرة ضد حركة المقاومة لا بد من تتبع سريع للمراحل التي مرت بها معارك النظام الهاشمي ضد المقاومة الفلسطينية :

— في المرحلة الاولى ، وبعد هزيمة ٥ حزيران ، فرض على الملك تعايش مع المقاومة ، فالاوضاع الداخلية (خاصة اثار الهزيمة على الجيش الاردني ، الوضع الجماهيري) من ناحية ، والظروف العربية التي تريد المقاومة كورقة ضغط مطلوبة من ناحية اخرى ، لم تكن لتسمح بأية معارك حاسمة .. لذلك اقتصر الصدام على «مناوشات» جانبية .

كانت سياسة الملك حسين في هذه المرحلة الارتباط الكامل بسياسة القاهرة .. وكان الملك يعبر عن ذلك بالقول : « ما تقبله القاهرة نقبله » !

— المرحلة الثانية بعد القبول بمشروع روجرز ، وعلى أبواب البحث التفصيلي بمشاريع التسوية ، اخذ الملك المبادرة وخاض معركة تصفية المقاومة في أيلول .

وكان هدفه من حملة أيلول محددا: اختبار قوة لانهاء ازدواجية السلطة القائمة في الاردن بين النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية المسلحة (لذلك تركزت المعارك الشرسة في عمان العاصمة ، لانها مركز السلطة الرئيسي ، والتعبير الواضح عن ازدواجية السلطة) . ولكن «الوضع العربي » ، وخاصة الجمهورية العربيه المتحدة ، كان حريصا على أن يقف الملك في معارك ايلول عند حدود معينة تبقي المقاومة موجودة بحجم عسكري وسياسي عادي ، لا يهدد النظام الاردني من ناحية ، ويجعلها طرفا سياسيا في التوازن العربي الحالي من ناحية اخرى . لذلك ، وبعد عدة ايام من المعارك الدامية في عمان ، تدخل الوضع العربي لينهي القتال الدائر ، وعقد مؤتمر القمة في القاهرة متدخلا بالاحداث بصورة فعلية منتهيا الى وضع النظام الاردني والمقاومة تحت وصاية عربية عبر اللجنة العربية .

وقبل الملك بهذه الوصاية ، فهو بأشد الحاجة اليها لتغطية ما حدث ، ولكنه بنفس الوقت كان يعتبر انه قد قام بعملية اختبار قوة للاعتراف بسلطته على الاردن . ومن مركزه العسكري الداخلي بعد ضرب المقاومة في ايلول الذي كرسته اتفاقية القاهرة انطلق الملك في محاولة جديدة لانهاء التوازن القائم الذي نتج عن معارك ايلول ،والخروج من الوصاية العربية بالعمل منفردا على صعيد مصير الفلسطينيين .

فاذا كان الوضع العربي يريد الحفاظ على صيغة سياسية واضحة للفلسطينيين في أي مشروع للتسوية، فان الملك حسين يريد الحفاظ على مملكته الهاشمية — ولا مانع اذا كان للفلسطينيين فيها « استقلال ذاتي » — .

وهكذا اخذ الملك يخطط لتصفية جديدة للمقاومة تنهي التوازن الموجود من ناحية ، وتخرجه من الوصاية العربية من ناحية ثانية ..

كان ارتكازه الاول في هذا المخطط تقوية الجيش الاردني من جديد عبر المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة الاميركية التي ابدت ، اثناء الاحداث ، حرصها الشديد على دعم النظام الاردني في حالة تعرضه للخطر ، ولم تمض ايام على احداث أيلول حتى تدفقت الذخائر الاميركية على الاردن ، وابدت الولايات المتحدة حرصها على تعويض خسائر الملك من الاسلحة والذخائر . الا ان ما كان يريده الملك هو تمتين ارتباطه السياسي بالولايات المتحدة ، بعد أن ظل في المرحلة السابقة تحت « مظلة السياسة الناصرية » التي كانت هي بدورها تعتبره « نافذة » على الولايات المتحدة الاميركية ..

وهكذا ذهب الملك الى واشنطن لتجديد هذا الارتباط ، ولتحديد مدى الدعم الاميركي المباشر ، وبالتالي تأكيده للولايات المتحدة بأنه قادر بعد أن حسم ميزان القوى لصالحه في الداخل على اتخاذ سياسة مستقلة وفي اطار سياسة التصلب الاسرائيلي — الاميركي تجاه التسوية السلمية على أبواب ٥ شباط ومسالة تمديد وقف اطلاق النار ، فان الموقفالاردني المستقل الخارج عن وصاية القاهرة يلعب دورا هاما في تعزيز الموقف الاميركي — الاسرائيلي .

ومن هنا كان « غضب القاهرة » على احداث الاردن الاخيرة ، الا ان القاهرة فقدت وسائل الضغط على الملك (حتى التدخل السوري الذي كان يلعب دورا ضاغطا على الملك فقد بعد التطورات الداخلية السورية الاخيرة)، فلا هي قادرة على التدخل، ولا اللجنة العربية قادرة على وضع الملك عند حده ، فميزان القوى الداخلي في الاردن بعد اضعاف المقاومة وضربها في ايلول ، والدعم الاميركي المباشر (مساعدات مادية واسلحه وذخائر) .. كل ذلك اعطى الملك امكانية المبادرة المستقلة والمنفردة .

لذلك عندما كانت القاهرة تتحدث عن مؤامرة ينفذها ولي العهد وبعض الفئات في السلطة ، كان الملك من لندن يرسل مباركته لولي العهد ويتحمل بنفسه مسؤولية الاحداث ، ويؤكد على انه يتحدث من « مركز القوة والقدرة » وانه « لا يقبل المساس من قريب او بعيد .. بحق الدولة المطلقة في الحفاظ على أمن واستقرار وسلامة شعبنا في كل اراضيه ولا نقبل الوصاية من احد على هذه الارض » !.

كان رد الملك على موقف القاهرة معناه الوحيد انه أصبح قادرا بوضعه الداخلي على « الاستقلال » ، وانه لن يقبل اية وصاية أو تدخل عربي في « شؤونه الداخلية » !

قد لا يكون النظام الاردني بصدد التحضير لصلح منفرد مع اسرائيل ، الا انه يلعب الان بالتاكيد ، دورا سياسيا ، بمعركة تصفية حركة المقاومة ، في التصلب الاميركي — الاسرائيلي ، وبالتالي في تهيئة وتحضير الجو لتسوية سلميةبالشروط الاسرائيلية ..

الاسلحة الاميركية للملك حسين

قبل زيارة الملك حسين الاخيرةلواشنطن نشرت صحيفة المانية غربية عن مراسلها في نيويورك خبرا بعنوان« الحسين يطلب اسلحة من نيكسون »، قالت الصحيفة : ان الهدف الاولزيارةالملك للولايات المتحدة الاميركية الحصول على مزيد من الاسلحة التيتقررت له مباشرة بعد الحرب الاهلية في الاردن ، والتي قدرت بـ ٣٠ مليوندولار . كما تسلم الملك من أميركا عدة انواع من السلاح ، ومنها مدرعات واسلحة خفيفة وذخائر متنوعة .. كما طلب ان يخصص مبلغ الـ ٣٠مليون دولار (حين يقره مجلس الشيوخ) لشراء اسلحة اميركية !.

وبعد الزيارة نشرت اخبار بانأميركاقررت اعطاء الاردن اسلحة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار على ان يكون القسم الاكبرمنها خلال عام ١٩٧١ — ١٩٧٢ .

أحداث الأردن

تطور المعركة عسكريا منذ إتفاق القاهرة إلى الهجوم الأخير

- حصر الفدائيين في مناطق وقواعد محددة
- معارك استنزاف صغيرة ومستمرة ضد المقاومة
- تطويق عسكري يحاصر الفدائيين ويسيطر على طرق التموين
- تصفية الميليشيا الشعبية المسلحة في المخيمات

على الصعيد العسكري كانت خطة الجيش الاردني اكمال ما توقفت عنده العمليات العسكرية بعد اتفاقية القاهرة وما تبعها من اتفاقات وبروتوكولات باشراف اللجنة العربية في عمان .

فقد اعطت هذه الاتفاقيات مواقع عسكرية للطرفين تعكس ميزان القوى العسكري بعد مجزرة ايلول الذي جاءت اتفاقية القاهرة كمحاولة لتكريسه نهائيا : اي تجميد المواقع العسكرية كما عبرت عنها نتائج معارك ايلول بين المقاومة والجيش .

وهكذا قضت الاتفاقيات بانسحاب الفدائيين من عمان وتحديد مناطق وقواعد لهم محددة في الشمال وفي الاغوار .. وقضت ايضا بتحديد دور الميليشيا الشعبية في العاصمة والمخيمات بحيث يجمد استعمالها للسلاح على اساس تجميعه في اماكن محددة .

وبالرغم من أن نصوص الاتفاقيات كانت توهي بالتساوي بين قوات الجيش الاردني وقوات المقاومة بحيث تنسحب قوات الطرفين من العاصمة مثلا ، ويسمح للفدائيين بحرية التنقل والتموين والمرور . الخ .. الا انه من الناحية الفعلية كانت المواقع العسكرية للجيش الاردني تعطيه القدرة على الانتشار والتحرك وتطويق قواعد الفدائيين بل وملاحقتهم حين يريد وفق الاهداف السياسية المرسومة لتحركه .. واعتمادا على ذلك بدأ النظام الاردني يتهرب سياسيا بهدف اضعاف المقاومة باستمرار اي اكمال ما عجزت عنه معارك ايلول .. واعتمد النظام الاردني بعد توقيع الاتفاقيات المذكورة على قاعدة سياسية واضحة في تنفيذ عملياته العسكرية وهي :

ترك الفدائيين ينفذون التزاماتهم حسب الاتفاقيات المعقودة ، بينما يخرق الجيش الاردني التزامات السلطة بشتى الحجج والاشكال غير المباشرة التي لا تستطيع تحقيقات اللجنة العربية ان تنتهي منها الى موقف محدد وفق الدور السياسي الذي انبثقت على اساسه من مؤتمر القمة ، وحتى اذا انتهت تحقيقاتها من الناحية الفنية الى نتائج محددة ، فليس امامها الا الشكوى والاحتجاج والتهديد بالرجوع الى الملوك والرؤساء او الاستقالة كما فعل الباهي الادغم او العميد حلمي في الاحداث الاخيرة .

— لقد عبر ناطق رسمي باسم اللجنة المركزية للمقاومة عن ذلك في تصريح صحفي أدلى به وسط الاحداث :

« لقد نفذ الفدائيون طلب الانسحاب من المدن وعودتهم الى القواعد ، ولكنهم صاروا يتعرضون لقصف مدفعية الجيش وصار هذا في منطقة اربد وعجلون والسلط . وتناول عشرات القواعد . وبذلك غدا الفدائيين وقعوا ضحية تنفيذ التزاماتهم حسب الاتفاقيات ، لانهم التزموا بالتنفيذ في حين لم تفعل الحكومة ذلك » .. —

وهكذا شهدت الفترة الاخيرة منذ أيلول تحركات من الجيش الاردني الذي قام بعمليات عسكرية مختلفة وعلى اوقات متباعدة ، تهدف الى اكمال ما عجزت عنه معارك ايلول : اضعاف الوجود الفدائي وتحديد أماكنه ومحاصرته ، وانهاء وجود الميليشيا المسلحة في المخيمات .

وكانت الخطة المرسومة لتنفيذ هذه الاهداف تقضي بخوض معارك صغيرة استنزافية على اوقات متباعدة لاخذ مواقع جديدة للجيش وتطهير المنطقة الشمالية خاصة من الوجود الفدائي ، والسيطرة على طرق التنقل والمرور والتموين للفدائيين .

فدائي مع جندي اردني في الرمثا

● تطهير جرش

وقام الجيش بأولى معاركه الاساسية لتنفيذ هذه الخطة في جرش حيث كان للفدائيين وجود رئيسي . واخذت قوات الجيش تحتل مواقع اساسية على مداخل المرتفعات المحيطة بجرش ، واخذ يرسل الى المخافر في الداخل جنودا عسكريين تحت الادعاء انهم من الشرطة (وذلك تنفيذا للاتفاقيات التي نصت على وجود مخافر شرطة للسلطة) .. الا ان هذه المخافر تحولت الى ثكنات عسكرية صغيرة مما دفع الفدائيين الى احتلالها وتطهيرها ..واتخذ الجيش من ذلك حجة للقيام بعملية عسكرية واسعة فدخلت قواته المتمركزة في مداخل جرش للمدينة ووقعت معركة عنيفة بين قوات الجيش وقوات المقاومة كانت قوات الجيش فيها متفوقة عدديا وعدة على العدد القليل من الفدائيين . تم ابعاد الفدائيين عن جرش ، الذين تمركزوا في احراش عجلون بعيدا عن المدن ، ولكن تبقى طرق المواصلات مع جرش وغيرها مسالة رئيسية في تموينهم وتنقلهم .

ان هدف العمليات العسكرية الاولى بعد اتفاقية القاهرة وعمان مزدوج : تحديد اماكن وجود الفدائيين وحصرهم .

اما الهدف الاخر فقد كان الميليشيا المسلحة في المخيمات .

● الميليشيا الشعبية

ان الميليشيا التي لعبت دورا هاما في صمود المقاومة بعمان اثناء مجزرة ايلول كانت الهاجس السياسي الكبير للنظام الاردني .. فقد كان يريد تصفيتها وانهاء وجودها باي ثمن .. وقد اصرت السلطة الاردنية منذ البداية على تجريدها من السلاح ثم وافقت على تجميد سلاحها في اماكن تجمع تحت اشراف اللجنة المركزية للمقاومة .

وكان هدف السلطة الاردنية من ذلك انه اذا تم تحديد اماكن وجود السلاح ، فمن الممكن ضرب هذه الاماكن في اية معركة ضد المقاومة ، ومنع وصول افراد الميليشيا اليها ، بحيث يتعذر عليهم استعمال السلاح . وكان قادة اللجنة المركزية للمقاومة يتصورون أنه ما دام السلاح في اماكن تحت اشرافهم فليس من خطر ، الا ان قيادات وافراد الميليشيا كانوا يشعرون بخطر تجميد سلاحهم وابقائهم عزلا بحيث يسهل على السلطة اقتناصهم وضربهم .

وهكذا فقد اصرت الميليشيا على أن يكون السلاح بأيديها رافضة مؤامرة السلطة التي تهدف الى استغلال تجميد السلاح في أماكن معينة بينما هي تتحرك عسكريا حين تريد وتشاء .

ان تصفية الميليشيا الشعبية كان احد الاهداف الرئيسية في الهجوم الاخير .. أما الهدف الاخر فهو محاصرة الفدائيين في منطقة السلطة وجرش وقطع طرق التموين عليهم .

وبدأ الجيش الاردني هجومه الاخير على الشكل التالي :

● صب نيران المدفعية على قواعد الفدائيين في السلط وجرش والاغوار والاحراش المختلفة .

ومن الواضح كما يقول الناطق الرسمي باسم اللجنة المركزية ان الفدائيين في القواعد لا يستطيعون التصدي لهذا العمل لان تسليحهم لا يمكنهم من الرد على رماية المدافع .

● السيطرة على طرق التموين على طريق قواعد الفدائيين توجه قرية صغيرة ام الرمان ، وفيها مخفر اتفق على أن يشغله الفدائيون لشؤون التموين .

وفجر يوم الجمعة ٨ — ١ — ٧١ تحركت قوة من الجيش الى طريق جرش القديم المؤدي الى منطقة عجلون ، واحتلت بناية مخفر ام الرمان المذكور وقامت بعمليات عسكرية واسعة جدا قصفت بها قواعد الفدائيين في منطقة السلط ومحاصرة مخيم البقعة وكذلك مخيم شنلر والرصيفة .

واحتلت طريق جرش — عمان وقطعته وسيطرت على المحاور الرئيسية المؤدية الى منطقة جرش . وتم حصار قواعد الفدائيين وضربهم بالمدفعية .

واثناء هذا الحصار تمكن فدائيون من الافلات والانتقال الى مخيم البقعة حيث الميليشيا الشعبية ..

وقامت قوات الجيش بأوحش هجوم عسكري على المخيم اذ صبت عليه كل القذائف واقتحمته بالدبابات واطلقت النار على المتظاهرين الذين كان معظمهم من النساء والاطفال احتجاجا على ارهاب السلطة الوحشي .

واكمالا لحملة التطويق والحصار وصلت قوات الجيش الى الرمثا واحتلت مبنى الكفاح المسلح فيه .

● أما في العاصمة عمان حيث لا وجود للمقاتلين بعد انسحابهم حسب اتفاقيات القاهرة وعمان ، بل للميليشيا الشعبية ، فقد قامت السلطة بعمليات عسكرية واسعة في الوحدات وحي المصاروة وجبل عمان في محاولة لضرب الميليشيا وتصفيتها .

ان الاتفاق الجديد ، ياتي مرة اخرى ، كمحاولة جديدة من السلطة الاردنية لتكريس المواقع العسكرية الجديدة التي اخذتها في المعارك الاخيرة في محاولة لاثبات سيطرتها الكاملة على الاردن ولاضعاف حركة المقاومة الى ابعد الحدود .

افراد الميليشيا الشعبية يرفضون تسليم سلاحهم

بعد اعلان الاتفاق الجديد الذي وقع من قبل اللجنة المركزية لحركة المقاومة والحكومة الاردنية ترددت أنباء عن رفض افراد الميليشيا تنفيذ ما جاء فيه ، خاصة فيما يتعلق بهم ..

فقد نصت الاتفاقية الجديدة مرة اخرى على تجمع أسلحة الميليشيا في بيوت مستقلة مفاتيحها مع المسؤولين الذين تعينهم اللجنة المركزية ويكون لها حراسات من الميليشيا .

ان رفض افراد الميليشيا تسليم أسلحتهم يعود الى اقتناعهم التام بأن تجريدهم من السلاح معناه الفعلي وضعهم تحت رحمة السلطة وتجريد المقاومة من فعاليتها الشعبية العسكرية وفسح المجال لمؤامرات السلطة لتصفية المقاومة بسهولة ..

الضمان الصحي

جواب العمال على مؤامرة أصحاب العمل ودولتهم :

- كلفة تجديد قوة العمل يتحملها مستغلوها
- تواطؤ ادارة الصندوق يُحل باشراف العمال على مقدراته
- اضراب برقابة الجمعيات العمومية

للمرة الاولى منذ عام ١٩٤٦ ، تاريخ صدور قانون العمل ، تقف الطبقة العاملة اللبنانية ، ومعها فئات واسعة من البورجوازية الصغيرة ، على عتبة مواجهة بالغة الاتساع والوضوح لحلف اعدائها الذي بدا واضحا هو الاخر وبصورة لا لبس فيها لجميع العمال والمستخدمين : من عصابة مستوردي الدواء حتى الصناعيين والتجار ودولتهم . هذه المواجهة هي التي يطرحها تنفيذ الضمان الصحي في شباط القادم .

ما هي الجوانب الرئيسية لهذه المواجهة ؟

● الجانب الاول

— عندما يطرح قانون الضمان الصحي لاول مرة قضية مساهمة العمال انفسهم في تمويل الفرع الجديد فانه يدفع هؤلاء مع غيرهم من المستخدمين وصغار الموظفين ، بوصفهم فئة متميزة (بائعي قوة عمل) الى مواجهة مباشرة وحادة مع الطرف الاخر (حلف الرأسماليين والدولة) ، ما ان يحاول هذا الاخير أن ينفذ من مبدأ المساهمة لالقاء قدر اكبر من الاعباء على العمال والاجراء انفسهم.

بذلك يغدو الجانب الرئيسي من المواجهة هو نضال الطبقة العاملة وبقية الفئات المستفيدة من القانون من اجل تحميل القسم الاعظم من اعباء الضمان الصحي لاصحاب العمل والدولة . هذا النضال يتركز الان على مسألتين اساسيتين :

— توزيع الاشتراك : فرض قرار مجلس الوزراء الاخير أن يدفع العمال والاجراء نسبة ١ر٧٥ بالمئة من مداخيلهم كمساهمة في تمويل الفرع الجديد ، بينما ترك على عاتق أصحاب العمل نسبة ٧ بالمئة من مجمل الكلفة . ماذا يعني ذلك ؟ لا يعني مطلقا كما يبدو لاول وهلة ان حصة العامل هي فقط ٢٠ بالمئة من مجموع كلفة الضمان الصحي ، ذلك ان العامل يدفع عندما لا ينال سوى ٧٠ بالمئة من ثمن الدواء او ٥٠ بالمئة من تعويض ايام التعطيل ، ٣٠ بالمئة و ٥٠ بالمئة من كلفة الضمان الصحي وان بصورة مؤجلة .

— المادتان ١٩ و ٢٣ : وهما المادتان اللتان تحرمان العامل طيلة الايام الثلاثة الاولى من مرضه من أي حق في تعويض المرض اي حسم من ثمن الدواء . ما هي الغاية من هاتين المادتين ؟ منع التلاعب ، تزعم ادارة الصندوق يؤيدها في ذلك الصناعيون ، لكن هذا الزعم يفقد كل اساس اذا علمنا ان دفع الايام الاولى لو تم فان العامل لن يحصل سوى على ٥٠ بالمئة من راتبه ، وهي النسبة التي يدفع بها الصندوق ايام التعطيل طيلة الشهر الاول من المرض ، واذا علمنا أيضا ان الغالبية الساحقة من حوادث المرض في صفوف العمال (عدا طوارىء العمل والحوادث) هي تلك التي لا تزيد عن اليومين او الثلاثة او حتى ، الاسبوع(1) .

فالسبب الفعلي لتمسك الدولة بهاتين المادتين يكمن في كونها ايضا طرفا ثالثا مساهما في تمويل الضمان الصحي . (اذ ينص القانون على أن الدولة تدفع ٢٠ بالمئة من مجموع التقديمات التي يعطيها الصندوق سنويا للمستفيدين .) . مما يجعل للدولة بطبيعة الحال مصلحة اساسية في تخفيض قيمة هذه التقديمات .

لكن مصلحة الدولة في حرمان العمال من تعويض التعطيل والحسم على ثمن الدواء طيلة الايام الثلاثة الاولى من المرض لا تقف عند هذا الحد . بل هي تتعداه الى الفائدة التي ستنتج عن أي فائض مالي يجتمع للصندوق من الفارق بين ضآلة التقديمات وبين ضخامة الاشتراكات . اذ ان الدولة سوف تتمكن عن طريق سيطرتها على هذا الفائض أن تعيد استخدامه مجددا سواء لحاجاتها الخاصة ام لتلبية متطلبات الرأسمالية اللبنانية (2) .

يطرح الجانب الاول اذن مطلبين رئيسيين :

١ — خفض مساهمة العمال الى ١ بالمئة على الاكثر (انقاص حصة العمال من الكلفة) .

٢ — الغاء المادتين ١٩ و ٢٣ . (توسيع نطاق التقديمات) .

● الجانب الثاني

— لكن ما سبق يطرح لا محالة جانبا اخر ما زال غائبا تماما عن ساحة المواجهة بين الجماهير العمالية وحلف الدولة والرأسماليين، هذا الجانب هو مقدار السلطة الذي تملكه الطبقة العاملة داخل الصندوق ومدى رقابتها على مقدراته . ذلك أن ما يؤمن للدولة السيطرة على أموال الصندوق وعلى وجهة استخدامها هو بالذات قيام قانون الضمان الاجتماعي من الاساس على ابعاد الطبقة العاملة ابعادا تاما عن كل شؤون الصندوق . فعدا عن التمثيل العمالي الهزيل في مجلس ادارة الصندوق (اربعة مندوبين مقابل سبعة لارباب العمل والدولة) . فان قانون الضمان ينص على أن الدولة نفسها هي التي تقوم باختيار مندوبي العمال في الصندوق من لائحة تقدمها الاتحادات العمالية كما يحق لها ان تطالب بتبديلهم ساعة تشاء . مما يجعل بامكانها بالتالي أن تختار لمجلس ادارة الصندوق اقرب العملاء أو اكثر النقابيين استعدادا لبيع مصالح العمال مقابل المنصب الموعود وما يدره من دراهم ونفوذ ..

بذلك لا يغدو مستغربا اذا تبين بعد سنة كاملة من صدور قرار تطبيق الضمان الصحي في شباط القادم أن مندوبي العمال في مجلس ادارة الصندوق كانوا اقل من صفر من حيث قيامهم بدورهم المفترض في الرقابة على الاستعداد الفعلي لتطبيق الضمان الصحي ومدى انجازه، وكذلك على صعيد استباق نوايا اصحاب العمل والدولة وادارة الصندوق حول القضايا الأساسية (توزيع الاشتراك ، المادتين ١٩ و ٢٣ ...) وتعبئة الجماهير العمالية بالتالي بصورة مسبقة ، وبما يكفي عندما تأذن ساعة المواجهة مع الدولة ان يكون جميع العمال عالمين بما يدور في كواليس الحكومة ومجلس ادارة الصندوق ومفاوضات مندوبي العمال واصحاب العمل ، ومدى علاقة كل ذلك بمصالحهم وما يطلب منهم عمله الخ ..

وليس سرا مثلا أن اول شباط قد يأتي دون ان يتمكن الصندوق فعليا من بدء التنفيذ نظرا للتواطؤ المشبوه وللتقصيرات التي ارتكبتها ادارته رغم مضي أكثر من ثلاث سنوات على « الاستعداد » لتطبيق فرع الضمان الصحي.

يضاف الى ما سبق أن توظيف أموال الصندوق والتصرف بها مناط عمليا بلجنة مالية من الموظفين الخاضعين تماما للدولة ودون أن يكون للعمال اي حظ في الاشراف على اعمال هذه اللجنة والنواحي التي توظف فيها أموال الصندوق ، هذا عدا أن ادارة الصندوق نفسها لا تقدم اي كشف علني بالامور المذكورة .

ينتج اذن أن تشديد رقابة العمال الحقيقية على أجهزة الصندوق وخاصة تلك الموكلة باستخدام الاموال التي تجبى باسم العمال هو الوسيلة الوحيدة لمنع الدولة واصحاب العمل من اعادة ضخ الاموال المتجمعة في نواحي تلبي حاجات جهاز الموظفين الطفيلي أو حاجات المصارف وغيرها ، وتوجيه هذه الاموال نحو توظيفات تصب في الاتجاه المعاكس لاتجاه البنية الاقتصادية اللبنانية (الخدمات) وتساهم في خلق الشروط الملائمة لنمو وتطور الطبقة العاملة اللبنانية ، ولتحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي يجري في ظلها بيع قوة العمل .

المطالب

هذا الاتجاه ، يمكن تلخيصه مؤقتا بالمطالب العامة التالية :

١ — ان يكون لممثلي العمال عدد من المندوبين في مجلس الادارة يفوق عددهم الحالي بحيث يصل في اقل تعديل الى ما يوازي عدد ممثلي ارباب العمل والدولة على السواء باعتبارهما طرفا واحدا .

٢ — ان يجري انتداب هؤلاء من المؤتمر العام للاتحاد العمالي العام الممثل لجميع النقابات تمثيلا نسبيا (اي أن يكون لكل نقابة عدد من المندوبين يوازي عدد اعضائها واهمية القطاع الذي تمثله لا ان تمثل كل نقابة برئيسها وامين سرها كما هي الحال الان بغض النظر عن وزن القطاع الذي تنتمي اليه) .

٣ — ان يكون للعمال ايضا حق الاشتراك المباشر بمندوبين اثنين على الاقل في اللجنة المالية التي تشرف على توظيف اموال الصندوق على ان ينتخب هذان المندوبان ايضا من المؤتمر العام .

٤ — الغاء حق الدولة في الاشراف على اختيار ممثلي العمال الغاء كاملا ، والذين يعتبرون اعضاء في هيئات الصندوق بمجرد انتخابهم .

٥ — يخضع توظيف اموال الصندوق فوق ذلك لموافقة هيئات العمال . وان يخضع ممثليهم للمحاسبة الدورية من المؤتمر .

٦ — أن يكون للنقابة العمالية حق التحقيق في أوضاع عمال المؤسسة وتأمين التصريح عنهم للضمان الاجتماعي بحماية القانون .

● الجانب الثالث

— اضراب الاتحاد العمالي العام المنتظر في اول شباط .

جوابا على قرار مجلس الوزراء بتطبيق الضمان الصحي دون تعديل المادتين ١٩ و ٢٣ وتخفيض نسبة مساهمة العمال في تمويل الفرع الجديد ، قرر الاتحاد العمالي العام اعلان الاضراب العام ابتداء من أول الشهر القادم حتى تعديل المادتين المذكورتين وتخفيض نسبة الاشتراك الى ١ر٥ بالمئة بدلا من ١ر٧٥ بالمئة .

لكن الاتحاد العام اذ اعلن عزمه على الاضراب فانه اغفل امورا عديدة ذات اهمية بالغة :

— موعد الاضراب : حدد موعد الاضراب العام في أول شباط ، تاريخ بدء العمل بالقانون وليس قبل العمل به باسبوع او اسبوعين على الاقل . مثل هذا الموقف سوف يتيح للدولة في اول شباط القادم ان تناور ما وسعها الامر وان تطلب مهلة بعد مهلة لدراسة المطالب ثم تؤجل تنفيذ الضمان الصحي مدة معينة ملقية اللوم على عاتق العمال أنفسهم .

— ما زال اعلان الاضراب العام وضجيج القيادات النقابية وتصريحاتها العنترية غير متلائم البتة مع درجة التعبئة بين قواعد النقابات (حيث قسم كبير من العمال لا يعرف تماما ماذا يدور ..) ، او مع اوليات التنظيم والاعداد المجدي لخوض معركة بحجم المعركة التي يستعد لها القادة النقابيون بتوزيع التصريحات الطنانة هنا وهناك ، ان خوض معركة تخفيض الاشتراك واسترداد حق العمال في تعويض المرض والحسم على الدواء منذ اليوم الاول وغيرها من المطالب يفترض تعبئة يومية نشيطة لجميع العمال وتنظيما واسعا وقويا لقيادة الاضراب المنتظر .

ومثل هذا الوضع لا يمكن تحقيقه الا بعقد الجمعيات العمومية في جميع النقابات ونقاش تطورات الضمان الصحي الاخيرة وشرحها بالتفصيل واعلام العمال يوميا بالخطوات المتخذة .

— يبقى السؤال الاهم : من هي الهيئة العمالية التي ستأخذ على عاتقها امر حل الاضراب ودعوة العمال « للانصراف بهدوء الى اعمالهم » ؟؟

لا يمكن بأي حال أن يترك هذا الامر للقادة النقابيين الحاليين ومعظمهم « مجرب » من قبل العمال في مجال تنفيس الاضرابات واجهاضها ، ان بت مصير الاضراب العام — اذا حصل — ينبغي أن يكون في مؤتمر عام للاتحاد لكن مع الشرط التالي : ان يحمل مندوبا كل نقابة الى المؤتمر قرار الجمعية العمومية وان يجري التصويت على هذه الاسس فقط .

---

١ — وفق حساب المادة ٢٣ لا يقبض العامل الذي يمرض اسبوعا بكامله غير اجر يومين فقط !!! (٣ أيام غير مدفوعة و ٤ ايام بنسبة ٥٠ بالمئة من الاجر) .

٢ — في صيف العام الماضي استدانت الدولة من صندوق الضمان ٢٦ مليون ليرة دفعة واحدة .

٣ — فالواقع ان قسما كبيرا من الموظفين والخبراء الاجانب الذين يقبضون الالوف قد جرى تعيينهم منذ ٣ سنوات خصيصا لاعداد مراحل التطبيق لكن مدير عام الصندوق في واد اخر .. فهو ينتهز فرصة الاعلان — نظريا — عن بدء تطبيق الضمان الصحي لكي .... يطلب من مجلس الادارة منحه تعويض « اختصاص » بوصفه دكتورا رغم كونه يشغل منصبا اداريا ولا يتعاطى مهنته منذ ثماني أو عشر سنوات على ما نعلم . ونذكر هنا أن أساس راتب المدير الموقر فقط هو ٤٠٠٠ ل.ل. شهريا عدا « بدلات التمثيل » وبدل السكن والسيارة والزيادات وما ادراك من التعويضات والمخصصات .

اقتصاد

الاتفاق السوري – اللبناني :

□ تدعيم الدور اللبناني التقليدي
□ حرية الحكم الجديد



مشهد لتوقيع الاتفاق بين سوريا ولبنان

تنبع اهمية العلاقات الاقتصادية فيما بين لبنان والمنطقة العربية من طبيعة الدور الذي يلعبه هذا النظام بحكم وجوده : دور الوسيط بين المجتمعات الرأسمالية الغربية من جهة وبين المنطقة العربية من جهة اخرى . فاذا كانت الامبريالية علاقة بين طرف رأسمالي (الغرب) وطرف مستعمر (هو في هذه الحالة المنطقة العربية) ،وذلك لمصلحة الطرف الاول وبصورة تحقق له القدرة على النهب الاقتصادي والسيطرة السياسية ، فان هذه العلاقة تتطلب بدورها وسيطا ((محليا)) يؤمن الصلة المباشرة بين الطرفين ، ذلك الدور بالذات هو دور النظام اللبناني ، وهو اساس وجوده .

وذلك بالتحديد ، كما سنرى هو الذي يكسب علاقة النظام اللبناني بسوريا اهمية غير عادية ، وهو الذي يضع قضية التناقض السياسي فيما بين هذا النظام والاتجاهات التقدمية والوطنية في سوريا في اطارها الصحيح ، اطار التناقض المصيري الذي تجهد البورجوازية الحاكمة لاخفائه وتمويهه .

وتقدم الارقام التالية فكرة واضحة عن مدى اهمية ارتباط لبنان عربيا ، وعن اهمية سوريا في هذا الارتباط . يعتمد لبنان على قطاع الخدمات لتامين ٦٨ بالمئة من الدخل الوطني . وياتي ٢٤ بالمئة من الدخل الوطني عن طريق خدمات منتجة لاغراض السوق الخارجية . وتتناول مجمل عملية الترانزيت بين لبنان والبلدان العربية بضائع وخدمات بقيمة ٩٢٨ مليون ليرة ، يتم تبادل ٦٦ بالمئة منها (بقيمة ٦١٢ مليون ليرة) عبر سوريا . ويتناول الترانزيت عبر سوريا البلاد العربية التالية : الاردن ، العراق ، الكويت ، السعودية ومنطقة الخليج العربي . وياتي قطاع التجارة والمرفا والنقل البري والبحري وموارد الدولة في طليعة القطاعات المتأثرة بالترانزيت .

من جهة اخرى تقارب مستوردات لبنان من البلدان العربية مبلغ ١٧٠ مليون ليرة (وفقا لارقام ١٩٦٨) تذهب ٦٢٫١ بالمئة منها للاستيراد من سوريا وحدها.وتقسم المستوردات من سوريا الى مستوردات زراعية وحيوانية بقيمة ٨١ بالمئة ومستوردات صناعية بقيمة ١٩ بالمئة . كذلك يصدر لبنان الى البلدان العربية ما قيمته ٢٩٧ مليون ليرة يذهب ١١٫٩ بالمئة منها الى سوريا موزعة بالتساوي على المنتجات الزراعية والصناعية . اذن ، فان لسوريا اهمية مزدوجة من وجهة نظر النظام اللبناني : بالدرجة الاولى اهميتها كمعبر الى سوق عربية واسعة يعتاش النظام اللبناني عن طريق خدمتها ، وبدرجة ثانية اهميتها كسوق لتصريف المنتجات اللبنانية المحلية . بالتالي فان اي ضغط سوري كفيل بتقليص وعصر موارد النظام اللبناني وبتوجيه ضربة قاسية اليه .

وبالفعل فقد عرفت العلاقات السورية اللبنانية سلسلة من الصدامات عبر الفترة من ١٩٥٠ ، عام القطيعة الاقتصادية التي قامت بها البورجوازية السورية دفاعا عن مصالحها ضد اغراق السوق السورية بالبضائع الاجنبية الواردة عبر لبنان ، وحتى اليوم . وغالبا ما كانت العوامل السياسية المباشرة هي التي تفجر الصراع بين النظامين السوري واللبناني.

أما موقف النظام اللبناني من هذه الازمات مع سورية فتمثل برفع شعار ((فصل السياسة عن الاقتصاد)) . ويمثل هذا الشعار مجمل موقف النظام اللبناني من المنطقة العربية ، موقف الفصل بين صعيدين : صعيد اقتصادي حيث لبنان جزء من المنطقة ، وصعيد سياسي حيث لبنان بلد ((ذو وضع استثنائي)) .

في هذا الاطار ياتي مشروع الاتفاق الاقتصادي الذي اقترحته سوريا على لبنان ليطرح وجهة جديدة للعلاقات اهم ما فيها استعداد سوريا لتسهيل عمليات الترانزيت والتجارة بين لبنان والمنطقة العربية . ويتضمن المشروع النقاط التالية :

أولا : تنظيم التبادل بين لبنان وسوريا حيث يصار الى الغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لعدد من السلع الصناعية اللبنانية والسورية وتخفيض الرسوم عن سلع اخرى.

ثانيا : تشجيع ((دخول رؤوس الاموال العائدة الى رعايا البلدين وباستثمارها في المجالات المختلفة التي لا تتعارض مع احكام القوانين والانظمة النافذة في كل منهما.))وكذلك السماح بتحويل الفوائد والارباح الناتجة عن استثمار رؤوس الاموال مع ضمان تعويض كامل في حال قيام احد البلدين بنزع ملكية الاستثمارات العائدة الى الطرف الاخر او رعاياه .

ثالثا : تنظيم عملية النقل البري عبر البلدين .

رابعا : تشكيل لجنة مشتركة ((لمعالجة الصعوبات الناشئة عن تطبيق الاتفاق او التي تعترض سبيل تنمية التبادل التجاري بين البلدين)) .

ان اهم ما يلفت النظر في مجمل مشروع الاتفاق وفي قضية التقارب بين النظامين السوري واللبناني هو الامور التالية :

– ان الاتفاق يؤمن للبورجوازية اللبنانية اربحا مرتفعة نظرا لاغلاق قناة السويس الذي زاد من تدفق حركة التبادل العالمي عبر مرفأ بيروت .

– ان التقارب بين البلدين ليس تقاربا عرضيا وانما ياتي ضمن سلسلة من المتغيرات السياسية في المنطقة العربية ،يشكل الانقلاب السوري الاخير حدثا بارزا بينها .

– ان نيول التقارب لن تقتصر على الاتفاق الاقتصادي ، وانما ستتناول مجموعة من النقاط الاخيرة ذات الحساسية التي يبدو ان النظام السوري الجديد مستعد للتساهل والمساومة بصددها . وفي طليعة هذه النقاط قضية التابلاين وقضايا الفلاحين في عكار حيث اتفقت الهيئة المشتركة في اجتماعها الاخير على أن ((تتعاون قوى الامن اللبنانية والسورية على الحدود من اجل .. ملاحقة المجرمين والمخالفين ومنع التسلل غير الشرعي .. وذلك عن طريق تنظيم دوريات مشتركة يسمح لها بعبور الحدود عند ملاحقتها للمجرمين والقبض عليهم)) ...

اتفاق لبنان مع السوق الأوروبية المشتركة

مزيد من الأرباح للرأسمال الأوروبي المستغل ومزيد من التخلف للاقتصاد اللبناني

تجري في هذه الايام المرحلة الثانية من المباحثات بين لبنان والسوق الاوروبية المشتركة بعد أن كانت قد توقفت في الثاني من كانون الاول .

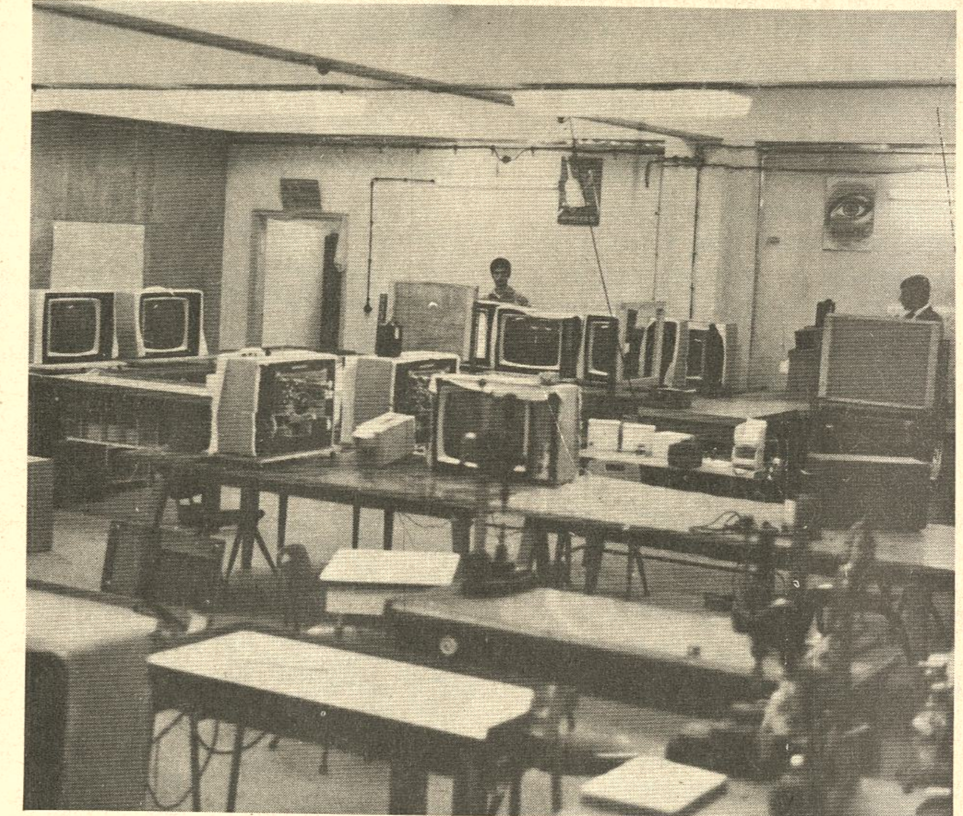
وقد توقفت انذاك حين طرحت مسألة نسبة التخفيض الجمركي التي يمكن أن يقدمها لبنان لدول السوق ، وبعد أن تم اتفاق مبدئي على أن تقدم هذه الدول تخفيضا جمركيا بنسبة ٥٥ بالمئة على الصادرات الصناعية اللبنانية ما عدا المنسوجات ، وبنسبة ٤٠ بالمئة على الحمضيات (النسبة ذاتها التي تستفيد منها كل من اسرائيل واسبانيا) . جرى تعليق موضوع الاعفاءات الجمركية التي يمكن أن تحصل عليها المنتجات الزراعية اللبنانية فلم يشر الاتفاق المذكور اليه .

وكان قد تم اتفاق سابق اقر في ٢١–٥–٦٥ بين لبنان والسوق الاوروبية المشتركة يعتبر لبنان من الدول ذات الافضلية في علاقاتها مع دول السوق وينص على حق التصدير والاستيراد وتحويل الاموال المستثمرة في هذين المجالين لكلا الطرفين .

ولما كان واضحا ان هذا الاتفاق للتبادل التجاري هو لمصلحة دول السوق نظرا للعجز الكبير الذي يرتفع في ميزان التبادل التجاري اللبناني مع هذه الدول ، فقد رأى الاتفاق ، كتعويض لهذا العجز ، ان يتم تعاون تقني بين الطرفين (ترسل دول السوق الى لبنان خبراء تقنيين ، وتقوم بدراسات لامكانات البلد ، وتقدم بعثات تقنية ...) وكان من اهم النتائج البارزة لهذا الاتفاق تزايد العجز التجاري للبنان مع دول السوق حتى تجاوز ٥٣٠ مليون ليرة سنة ١٩٦٩ ، وازدياد توافد الخبراء وتلزيم دراسات لشركات تابعة لدول السوق ادى الى نهب الاعتمادات الموضوعة للمشاريع التي تنوي الدولة تنفيذها كما كشفت ذلك كله الفضائح التي ظهرت مؤخرا (الكابل الفرنسي ..) . .



مرفأ بيروت والحركة الناشطة فيه بعد اغلاق قناة السويس



دول السوق تغزو الاسواق اللبنانية بالبضائع الكمالية وسواها ..

وتتوقع الاوساط المهتمة أن يتوصل الى اتفاق بين لبنان ودول السوق الاوروبية المشتركة يحسم جميع المسائل المعالقة حتى الان . فلا بد من القاء نظرة على وضع العلاقة بين الطرفين كما تبين ذلك اخر احصاءات التبادل التجاري بينهما ، كي نضع هذا الاتفاق المزمع عقده في اطاره الصحيح .

تشير هذه الاحصاءات الى ان لبنان يصدر الى دول السوق بما قيمته ٣٦ مليون ليرة لبنانية اي ما يعادل ٥ بالمئة من مجموع صادراته . بينما يستورد من هذه الدول بما قيمته ٥٦٩٫٧ مليون ل.ل. اي ما يعادل ٢٩ بالمئة من مجموع استيراده . وتأتي في المقام الاول بين دول السوق التي يستورد منها لبنان المانيا الغربية (١٧٧ مليون ل.ل.) ففرنسا (١٥١ مليون) فايطاليا (١٣٤) .

وترى وزارة الاقتصاد ان الاتفاق ((سيضمن للبنان فتح اسواق اوروبا امام انتاجه الصناعي (!) والاستفادة منه لتنمية الصناعات اللبنانية وتطويرها لان الاعفاء سيكون عاملا من عوامل المنافسة في بلاد السوق ، خصوصا اذا عرف ان يستفيد من الاتفاق التقني المعقود بين الجانبين ، وحصل من دول السوق على مساعدات فنية لاقامة صناعات متطورة لمختلف السلع الممكن انتاجها وتطويرها)) .

ان الانتاج الصناعي الناشيء والذي يصدر معظمه الى الدول العربية ، هذا الانتاج سينافس الانتاج الاوروبي المتعاظم التطور وفي اسواقه المحلية ! وتسمى فضائح السرقات التي ظهرت مؤخرا كرواتب للخبراء وككلفة دراسات مساعدات فنية يستفيد منها لبنان !

ان الاتفاق بين لبنان ودول السوق الاوروبية المشتركة لا يمكن أن يؤدي انطلاقا من الموضع الراهن في علاقة الطرفين الا الى ثلاث نتائج رئيسية :

أولا : مزيد من الارباح لدول السوق المصدرة ، نظرا لما يمكن أن يؤدي اليه الاعفاء الجمركي ، بالنسب التي يمكن أن تقر ، من تخفيض لاسعار بضائعها يؤدي بدوره الى مزيد من الاستهلاك ، وبالتالي مزيد من انتاج البضائع . وبذلك يتوطد الدور اللبناني كسوق استهلاكية يستغلها رأسمال اجنبي متطور ويجد فيها ، كما في أمثالها ، متنفسا لازماته المتتالية .

ثانيا : ان هذا الاغراق للسوق اللبنانية لا يمكن أن يعني الا امرا واحدا : اجهاض الحركة الصناعية الناشئة في امكاناتها الضعيفة حاليا . ان الانتاج الغربي المتطور توصل الى أن يقدم بضائع لا يستطيع ان يوازيها انتاج محلي الا بكلفة كبيرة جدا تتجاوز بكثير كلفة الانتاج الغربي ، هذا في حال توفر الوسائل لذلك .

ثالثا : حرمان الخزينة من دخل كبير ياتي عن طريق الجمارك ، والذي لا يمكن تقدير كميته الرقمية الا بعد اقرار النسب النهائية للاعفاءات الجمركية التي يقدمها لبنان لدول السوق فيما يختص ببضائعها المختلفة .

ان ذلك كله يعني مزيدا من تبعية لبنان للراسمالية الغربية ، ومزيدا من ارباح هذه الراسمالية واستغلالها، لمصلحة كبار التجار واصحاب المصارف المهيمنين في هذا البلد والذين يقدمون مصلحتهم بما لا يمس مصالح الصناعيين الحاليين ، على مصلحة البلد وتطوره واستقلاله .

التعليم

خريجو مدرسة المراقبة الصحية : الوعود مستمرة

نهار السبت في ٩–١–٧١ اعطى وزير الصحة الدكتور اميل بيطار امام جمهور غفير جاء ليستمع الى محاضرته ((تجربتي في الحكم)) اعطى لخريجي مدرسة المراقبة الصحية وعدا بتخصيص جزء من الموازنة لتوظيفهم . علق الخريجون اعتصامهم بناء عليه . ولكن للوعود تاريخ عريق خصوصا مع طلاب المراقبة الصحية .

فقد وعد الخريجين قبل ذلك وزير الصحة الاسبق بابيكيان . ثم جاء حبيب مطران ووعدهم بحل مشكلتهم وتوظيفهم حتى وزير الصحة الحالي كان يوم نالت الوزارة الثقة قد قابل وفدا منهم وقال لهم أن القضية باتت قضيته، حتى أنه وعد بالاستقالة اذا لم يحقق المطلب !.

لكن الوعود السخية عندما وضعت أمام جدار المتابعة المستمرة من الخريجين عادت فاصابها الشح ، واذا الوزير يرفض مساعدته بموافقة مجلس الوزراء .

وانتظر الخريجون حتى ٣–١–٧١ الموعد الذي وعد الوزير حل قضيتهم قبله ، فلما لم تبد اية بادرة حل تداعوا للاضراب والاعتصام في ٤–١–٧١ ، ولكن قائد درك المدينة والمحافظ اللذين قابلا المعتصمين وعدوهما بمتابعة قضيتهم شخصيا فحل أول اعتصام في نفس النهار .

لكن عندما عاد الطلاب لمقابلة المحافظ وسؤاله عما فعل أجاب أنه أرسل برقية للوزارة يعلمها بمطالب الخريجين !.

ولما كان هذا واجبا وظيفيا كما يقول الخريجون ولما علموا من الطريقة التي استقبلوا بها – انتظار ساعة ونصف الساعة على الباب – ومن الخطوات الفعلية التي قام بها المحافظ انه لا يساهم فعليا باي شيء ، ذهب وفد منهم الى بيروت من جديد وحاول مقابلة الوزير الذي رفضت سكرتيرته السماح لهم بالبداية بذلك : ولما بدا أنهم سيبقون في قاعة الانتظار خرج الوزير بعصبية اليهم وافهمهم استياءه من لا نظاميتهم وأخبرهم ان الامور جميعا ستسير في لبنان على ما يرام لو يصبح الجميع نظاميين. فرد الطلاب السابقون ان خلال سنتين لم يصلوا الى اكتشاف كيف تكون النظامية طعاما ولباسا .

وأعلنوا الاعتصام من جديد في ٧–١–٧١

خلال هذه الفترة انسحب الطلاب الحاليون في المدرسة من المشاركة على أساس تهديد المدير لهم . وبقي الخريجون يذيعون من مكبرات الصوت حيثيات قضيتهم دون أن يثير ذلك لها كبير اهتمام الى المسؤولين ولا معرفة من بقية القطاعات التي يمكن ان تتحرك لمساندتهم .

واذا بالفرصة تسنح – فالوزير سيحضر الى المدينة وسيتكلم بالذات عن تجربته في الحكم .

كان هناك اتجاهان للافادة من المناسبة .

– اتجاه يقول بطرح اسئلة في اخر المحاضرة تستفسر عما حل بالقضية .

– اتجاه يقول بتنبيه الفئات الاخرى الى المشكلة القائمة وبارغام الوزير على الخوض علنا وبالتفصيل في قضية الخريجين، ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا بطرح القضية علنا وبوضوح ..

وتغلب الاتجاه الثاني فاذا بمسيرة صغيرة وتجمع امام مكان المحاضرة يرفع يافطات تحمل مطالب الخريجين . واذا بالوزير يضطر الى الوعد الشهير بشرفه ان يحقق المطلب ، واذا جزء من تجربته في الحكم تتطرق الى مدرسة المراقبة !.

ولكن لماذا حدث شبه الخلاف في قاعة المحاضرات بين الخريجين انفسهم .. بلا شك كان هناك خطأ حدث بالطبع بسبب خوف بعض الخريجين من الظهور في التجمع ان أعطيت اليافطات الى بعض الطلاب الثانويين الذين كانوا يؤازرون المسيرة .

ولكن هذا الامر طالما يحدث ولم يكن ليشكل مبررا للاتهام لو لم يكن عنصران من اللجنة قد ذهبا قبل المسيرة الى قائد المدينة وأخبره بنوايا الخريجين ، ثم تباحث مع الوزير في نهاية المحاضرة بوجود بقية أعضاء اللجنة التي جرت الى الاعتذار منه عما حدث !!

ثم ايضا ضغط باتجاه تعليق الاعتصام !

لا بد للجنة التي تنازعها اتجاه الخريجين والتي تصرف جزء منها مثل ما تصرف من أن تعيد النقاش حول سير ملاحقة قضية التعيين – لا بد أن تفعل ذلك أمام جميع الخريجين وان تحدد أسباب الفشل والنجاح ، الخطوات المقبلة أمام الخريجين –

ولا بد للخريجين من أن يطرحوا اقامة تمثيل أكثر ديمقراطية لهم بمعنى أن يحددوا بانفسهم كل خطوة – ان يراقبوا كيفية تنفيذها ولا شك أن الخطوة الاولى التي يجب اتمامها بعد هذا النقاش واعادة العلاقة الديمقراطية هي اولا ضم الطلاب الحاليين في المدرسة على اساس المصلحة المباشرة لهم ثم الاتصال ببقية المهنيات ودور المعلمين والطلاب الثانويين خلال فترة الهدنة التي منحوها للوزير حتى صدور الموازنة .

السؤال الذي يتبادر الى الاذهان هو بالطبع لماذا انشئت الدولة هذه المدرسة ولماذا تبقي عليها ؟

اذا كانت الازمة الحالية لا تشمل سوى ٨٠ طالبا تخرجوا على دفعتين منذ تأسيس المدرسة سنة ١٩٦٧ لم يعين احد منهم بل بات بعضهم يعمل حلاقا ، عاملا في مقهى ، عاملا في مغسل سيارات ..

فهي ستشمل بالطبع الطلاب الذين سيتخرجون هذا العام وغيرهم في المستقبل .

انشأت المدرسة في ١١–١٠–٦٧ بموجب المرسوم الرقم ٨٤٠٠ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية – مظاهر هذا التعاون مالية بالطبع .

جاء في النظام الداخلي للمدرسة :

تكون الدراسة مسائية وصباحية ومدتها ٢٩ ساعة اسبوعيا توزع وفقا لمنهاج ينسقه مدير المدرسة حسب امكانات الهيئة التعليمية.

أما هذه الامكانات وهذه الهيئة التعليمية فتبدو فعلا غريبة : فهذه الهيئة مؤلفة من :

٣ مهندسين موظفين في بلدية طرابلس

من مهندس رابع موظف في وزارة الصحة ببيروت .

من المدير وهو مهندس في وزارة الصحة مسؤول عن المشروع الصحي الريفي ويدرس في المدرسة .

كذلك من رؤساء مصالح كرئيس مصلحة المستشفيات في لبنان ورئيس فرع الارشاد الصحي ..

وجميعهم بالطبع يعطون دروسهم بعد انتهاء عملهم في الدوائر الرسمية لذا مسخت الساعة فاذا هي ٤٥ دقيقة يتقاضى عنها الاساتذة ١٢ ليرة ..

ومجموع ساعات التدريس النظرية ٧٧٥ ساعة منها ١٨٠ ساعة للغة الاجنبية وهي أعلى نسبة ساعات نظرية في كل البرنامج وثاني اعلى نسبة حتى لو جمعنا في بعض المواد النظري والعملي !! علما ان النظام الداخلي في المدرسة يمنع أي طالب من الاعادة الا على نفقته او يطلب استرداد المنح الممنوحة له وعلما أيضا ان نسبة الطلاب في المناطق الاخرى ، جنوب بيروت ، كبيرة لان المدرسة لا وجود لمثيلاتها في المناطق الباقية مما يلزم هؤلاء الطلاب باستئجار غرف والعيش على نفقتهم ..

اما عن المنحة .. يتقاضى الطالب مبدئيا ١٠٠ ليرة شهريا وفعليا ٩٨ – ٩٩ ليرة . وعند التخرج ٧٥ ليرة تذهب هدايا « يجب » تقديمها « للمدرسة » .

المنح تدفعها منظمة الصحة العالمية على أساس ١٠٠ دولار لكل طالب فاذا بها تتحول الى ١٢٠ ليرة في البداية ثم الى حالتها الراهنة . أما عن الهيئة الادارية فهي مؤلفة من :

مدير – خبير أرسل مرة من منظمة الصحة ولما انتهت مدته لم يرسل غيره – مراقب صحي – مرشد – كاتب .

– البقية على الصفحة ١٥ –

إضراب المهنيات :

مازال الوزير (بياع الحكي) يحاول خداع الطلاب !!

جدد طلاب التعليم المهني والتقني اضرابهم صباح الخميس ٧–١–٧١ وكان تجديدهم له بمزيد من العنف بعدما تبين لهم انه لا يمكنهم الحصول على اي مكسب من دولة « الثورة من فوق » بغير العنف ، فكان أن احتلوا المدينة المهنية بما فيها المعاهد ومكاتب مديرية التعليم المهني والتقني ومصانعها . لماذا كان الاضراب ؟ ولماذا وكيف توقف ؟ ولماذا عاد الان فتجدد وتصاعد؟

انطلقت شرارة الاضراب حين لاحظ الطلاب تسويف الادارة ومحاولتها تمييع المطالب المعادلة التي قدموها لها ، والتي تتلخص بالمطالب الرئيسية التالية :

١ – الغاء امتحانات الدخول المرحلية وخاصة بين البكالوريا الفنية القسم الاول والبكالوريا الفنية القسم الثاني .



غسان تويني

٢ – توسيع التعليم المهني والتقني .

٣ – فتح صفوف للبكالوريا القسم الثاني في جميع المناطق .

٤ – الغاء الاقساط المدرسية الذي رفعت الادارة هذا الرسم من ٢٠ ليرة الى ١٢٠ ليرة في الصنائع ، والى ٢٠٠ ليرة في المعهد الصناعي (هذه المبالغ مرشحة للزيادة عاما بعد عام) .

٥ – معادلة شهادة الامتياز الفني بما يقابلها من سنوات جامعية وايجاد ملاك في وظائف الدولة للخريجين بما يتناسب مع هذه المعادلة (الفئة الثالثة) .

٦ – توسيع المعهد الصناعي ليتمكن من اعداد الطلاب للحصول على شهادة مهندس صناعي ...

استمر الاضراب حوالي شهر وتوج باحتلال المدينة المهنية قبل عطلة الميلاد ورأس السنة بثلاثة ايام مما دفع الادارة الى استدعاء رجال الدرك لقمع التحرك الطلابي فجوبهوا بصمود الطلاب الذين اجبروهم على الانسحاب .فلجأت الادارة الى تعطيل الدراسة قبل ثلاثة ايام من بدء العطلة الرسمية .

بعد انتهاء العطلة الرسمية حضر « وزير الكلام » ، كما يقول احد البيانات الصادرة عن الطلاب ، واجتمع بهم لدراسة مطالبهم وللموافقة على كل هذه المطالب كعادته ، عدا مطلب واحد هو المطلب الاكثر أساسية وهو الغاء امتحانات الدخول المرحلية . وكان قد وافق عليه في البداية الا انه عاد وتراجع بعد أن شرح له صديقه الحميم حضرة السيد جان عقل مدير التعليم المهني والتقني والمدير العام للانباء بالوكالة اهمية هذه الامتحانات في تحقيق تقسيم العمل الذي صار معروفا اليوم باسم « هرم جان عقل » بين كل طلاب التعليم المهني الرسمي والخاص . وهرم جان عقل هذا هو تعبير عن أن هذه الامتحانات ما وجدت الا لانزال يد عاملة رخيصة وبأسعار بائسة الى سوق العمل . وهو يقول ذلك بطريقته الخاصة لان الاعتراف بهذه الحقيقة يجعل الطلاب يفهمون ان دخولهم الى هذه المعاهد كان لزيادة بؤسهم بمنعهم من متابعة التحصيل العلمي والتقني بدلا من أن يكون محاولة لتحسين اوضاعهم المادية والاجتماعية ، وليبقى العلم التقني وقفا على ابناء الذين يستطيعون ادخال ابنائهم في المدارس الاكاديمية الاجنبية حيث تتوفر لهم امكانية متابعة التحصيل . ان اصرار الطلاب على هذا المطلب جعل الادارة تقدم حلا وهميا يتلخص بالسماح للطلاب الذين يحصلون على معدل (١٥ على ٢٠ مثلا) في القسم الاول بدخول القسم الثاني بدون امتحان قبول .وهذا طبعا لن يغير من الامر شيئا فبالاضافة الى أن الادارة لن تسمح بأن يحصل اكثرية الطلاب (١٥ على عشرين) حتى ولو كانوا مؤهلين لذلك ، فان عدد هؤلاء سيحسم من الذين سيسمح لهم بمتابعة الدراسة . فما هذا الاقتراح الا لعبة جديدة من العاب الادارة وبضاعة الحكي التي يبيعها حضرة الوزير لكل طلاب لبنان والتي تعلمتها منه ادارة وزارته ، ومنها مديرية التعليم المهني .

طلب السيد تويني من الطلاب مهلة اسبوع لتحقيق المطالب . وعقد طلاب الصنائع اثر ذلك جمعية عمومية قررت استمرار الاضراب (لان الوزير بياع حكي) ، وهو لا يمكن أن يحقق المطالب بسهولة وبدون كافة اشكال الضغط التي يمكن للتحرك الطلابي أن يمارسها بسهولة لان هذه المطالب تتناقض مع مصالح الطبقة المسيطرة ومحتكري تجارة العلم من جامعات اجنبية .

الا ان عدم تمرس الطلاب بديمقراطية التحرك ومراقبة الرابطة سهل لرئيس الرابطة واثنين من اعضائها ، ممن يعتبرون انفسهم قيمين على الطلاب ، سهل لهم كسر قرار الجمعية العمومية باستمرار الاضراب وتصعيده حتى تحقيق المطالب . فاصدروا قرارا بتعليق الاضراب لمدة اسبوع تقيدا بالمثل الشعبي « الحقوا الكذاب على باب داره ».

وانتهت مهلة الاسبوع ليجد الطلاب ان حضرة الوزير لم يف بوعده (وكان بيان طلابي صادر عن لجان الطلبة المهنيين وزع ابان مهلة الاسبوع قد اكد ان الوزير يخدع الطلاب وانه لن يفي بوعده لهم) . واليوم وبعد أن تأكد الطلاب ان الوزير مجرد « بياع حكي » وانهم لن يحصلوا على مطالبهم بدون التحرك الفعال الذي يتمثل بالاضراب وتصعيده بكافة الاشكال والذي ظهرت بوادره باقفال المدينة

– البقية على الصفحة ١٥ –

عمال بلدية طرابلس يتظاهرون ..

بعد تحرك عمال الحدائق والروضات في بلدية طرابلس وتظاهرهم للمطالبة بالعمل الدائم وتحسين شروط العمل بالبلدية ، تجددت التظاهرات بين عمال الورش الدائمة . الاسباب المباشرة هي توقيفهم عن العمل دام ١٢ يوما اعيد بعده قسما منهم والقسم الاخر ما زال بدون عمل للان . تظاهرة عمال الورش الدائمة سارت في المدينة ورفعت شعارات معادية للمجلس البلدي تندد بكبار المسؤولين بالبلدية . هذا طبيعي باعتبار أن المسؤولين في البلدية اقدموا على توقيفهم عن العمل وصرف بعضهم بحجة نفاد اعتمادات الورش التي تصرف منها البلدية اجورا للعمال . هذا يفضح ادعاءات المجلس البلدي المذكورة في مؤتمره الصحفي ، اثر تظاهرات عمال الحدائق ، عن عطفه على العمال ويؤكد سياسته المخلصة للبورجوزية والاقطاع السياسي : فنفاد الاعتمادات يقابله ، كما يعترف المجلس في مؤتمره ، مصاريف لخدمة البورجوازية والجمعيات المرتبطة بالاقطاع السياسي نوضح بعضها :

١ – تصرف البلدية لـ ٢٤ طالبا وطالبة من ابناء طرابلس (أبناء البورجوازية) مبلغا قدره :

١ – ٤٩٧ ليرة

٢ – مرصود ٣٠٠ الف ليرة لجمعية المنار صرف منها للان ٢٠٠ الف ليرة

٣ – المدارس المجانية (المرتبطة بالاقطاع السياسي بالطبع) ٤١٩٤٠ ليرة

من جهة اخرى تستخدم البلدية مئات العمال في مشاريع مختلفة (مجارير ، ارصفة تنظيفات ، روضات ..) بشروط عمل سيئة تجمعهم مشاكل واحدة من عمال موسميين (الحدائق والروضات) وعمال اضافيين (حسب الحاجة اليومية) وعمال دائمين. (علما بان تسمية دائمين نسبة فقط للورش الدائمة وليس لديمومة العمال في العمل ، ليسوا عمالا مثبتين .)

يتضح من ذلك اهمية شعار التثبيت كشعار مشترك لجميع عمال البلدية . وهناك مشكلة الاجور : يقول العمال ان الحد الادنى حسب قوانين البلدية هو ٦٠٨ قروش اي دون الحد الادنى حسب قوانين العمل في لبنان ، بينما تدفع البلدية عمليا ٥٢٥ قرشا و ٥٢٠ قرشا ، الزيادة ٣٫٨٥ بالمئة التي اقرها المجلس كمحاولة لتطويق اي حركة في صفوف العمال ما زالت غير مطبقة للان ، من جهة اخرى يصبح الاجر عمليا بعد الزيادة اقل من الحد الادنى حسب قوانين البلدية وايضا اقل من الحد الادنى المعمول به في لبنان .

قرار المجلس حول المساعدات المرضية والوفاة ما زال غير مطبق . ذلك يعني بالفعل ان القرار يهدف الى تطويق اية حركة منظمة وشاملة في صفوف العمال . اذ باستطاعة المجلس أن ينهي القرار بمجرد تنسيب العمال للضمان الصحي . ومما يؤكد ذلك ان العمال الدائمين كانوا يستفيدون من المساعدات المرضية ثم الغيت ثم اقرت من جديد دون تنفيذ ، يؤكد اتجاه المجلس ايضا قراره باعطاء مكافآت مالية للعمال يحددها هو ، لشراء عملاء يتجسسون على العمال ويفرضون سياسة المجلس ومواقفه عليهم .

كانت هناك بعض النواحي الايجابية في حركة عمال الروضات فقد الحق بعض العمال المصروفين بالورش الاخرى ، وفرض احترام العمال على المسؤولين في البلدية ، غير انها فشلت في تحقيق التثبيت وزيادات الاجور ولم تنجح في اعادة جميع العمال المصروفين لانها لم تشمل جميع عمال البلدية .

ان نجاح الحركة مرتبط بوعي العمال لمطاليبهم المشتركة وعقد جمعية عمومية تحدد الاهداف المشتركة واولها التثبيت وتنتخب لجنة تخضعها لرقابتها لتلاحق تنفيذ المطالب .

شهادة

عامل في مصنع « سيدم » للألمنيوم

- على ٢٥٠ عاملا لم يثبت عامل واحد
- دورات العمل تتوالى على ٢٤ ساعة مرهقة
- المواصلات تقتطع عشر الاجر اليومي
- لا نقابة .. ولا اضرابات

تركت ضيعتي في الجنوب عندما كنت في السادسة عشرة من عمري ، بعدما نلت شهادة السرتفيكا ، لانه لا يوجد مدرسه في ضيعتي اتابع دراستي فيها . ولان والدي الذي يزرع الدخان ليس بأكمانه ان يمدني بالمال كي أتعلم في النبطية حيث توجد مدرسة تكميلية . عدا انني اضطررت لان أعمل كي أساهم في اعالة افراد عائلتي . فاصطحبني اخي الاكبر الى بيروت حيث عملت معه سمكري ، وبعد اسبوع تركت العمل لان يدي حرقتا بالرصاص المذوب .

بعدها عملت في مصبغة يملكها ابن خالتي في شارع الحمراء . ظروف العمل كانت قاسية جدا . في الصيف كان الحر يرهقنا لانه لا يوجد وسائل تبريد . كنا نعمل بين ٩ ساعات و ١٣ ساعة يوميا ، لا تعطيل ايام الاعياد ، مما يضطرنا ان نعمل يوم الاحد الذي يسبق العيد كي يتسنى لنا التعطيل . أما الاجر فكان زهيدا ، ١٨ ليرة اسبوعيا زيدت ٤ ليرات بعد شهرين . وعندما طالبت بزيادة اجري بعد ثمانية أشهر ، وبعد أن أصبح لدي خبرة في هذه المصلحة ، كان رد ابن خالتي الرفض فتركت العمل .

في معمل سيدم للالمنيوم

بوساطة احد اقاربي في وزارة الشؤون الاجتماعية ، بدأت العمل في مصنع سيدم للالمنيوم ، دون ادنى خبرة في العمل ، بدأت العمل على الفرن (فرن لتذويب الالمنيوم) حرارته ٧٠٠ درجة وباجر يومي قدره ٦١٥ قرشا .

يقع مصنع سيدم للالمنيوم قرب بلدة جونيه. ويقوم هذا المصنع بانتاج اسطوانات تصنع منها الطناجر ، كذلك يقوم بصناعة قضبان تسمى قضبان « أ. ج. س » . يستورد مصنع سيدم المواد الاولية من الولايات المتحدة والدول الاوروبية . وتصدر مصنوعاته باغلبيتها الى الدول العربية .

ويأتي مصنع سيدم من حيث اهمية صناعة الالمنيوم بعد معمل سيال واجاكس .

١ – اوقات العمل :

يبلغ عدد عمال هذا المصنع حوالي ٢٥٠ عاملا : الى جانب حوالي ٢٠ مهندسا وميكانيكيا . يتوزع العمال على خمسة أقسام من المصنع ، يتناوبون العمل على شكل فرق على ثلاث دورات عمل اسبوعيا :

– الدورة الاولى : من السادسة صباحا حتى الثانية ظهرا ..

– الدورة الثانية : من الثانية ظهرا حتى العاشرة مساء ..

– الدورة الثالثة : من العاشرة مساء حتى السادسة صباحا ..

وفي نهاية كل اسبوع تتبدل دورة الفرقة من حيث الفترة الزمنية . اذن الفرقة الواحدة خلال ثلاثة أسابيع تكون قد مرت على الثلاث دورات . باستثناء فرقة واحدة من العمال تعمل بشكل دائم ما بين السابعة صباحا حتى الرابعة بعد الظهر ، تسمى فرقة السحب .

٢ – أقسام المصنع :

أ – قسم التذويب والصب :

في هذا القسم يجري تذويب المعدن في فرن حرارته ٧٠٠ درجة وصبه في قوالب ومن ثم اخراجه قطعا طويلة بقياسات محددة أو على شكل أحجام كبيرة . وفي نفس القسم يجري تقطيع المعدن بواسطة منشار . يتناوب على العمل في هذا القسم ، على ثلاث دورات ، ثلاث فرق عمالية ، كل فرقة مؤلفة من ٥ عمال وعلى كل فرقة مراقب .

ب – قسم الضغط :

يعمل في هذا القسم خلال الثلاث دورات ثلاث فرق عمالية كل فرقة مؤلفة من ثمانية عمال وعلى كل فرقة مراقب . ينحصر عمل العمال في هذا القسم بسحب قضبان الالمنيوم (التي تسمى قضبان ا. ج. س.) من القطع الطويلة التي يخرطها قسم الصب . وينظم المهندسون العمل في هذا القسم بواسطة استمارات تعطى الى العمال تحدد طول القضبان .

ج – قسم المغطس :

يعمل في قسم المغطس خلال الثلاث دورات ثلاث فرق عمالية ، كل واحدة منها تتألف من ثمانية عمال وعلى كل فرقة مراقب . يقوم عمال هذا القسم بتنظيف وغسل القضبان التي يصنعها قسم الضغط ، او تغيير لونها . وهذه اخر مرحلة من صناعة القضبان ، ثم تلف بالورق بواسطة الة عليها عامل وتوضع على حمالات معدنية بعدها تصبح معدة للتصدير .

والجدير بالذكر ان معملي سيال وأجاكس يستوردان هذا النوع من القضبان من هذا المصنع .

د – قسم السحب :

يتم العمل في هذا القسم خلال مرحلتين :

١ – خلال المرحلة الاولى يتم سحب الصفائح الكبيرة من الاحجام المعدنية وبعد سحبها تاتي على مكنة اللف . ويقوم بهذا العمل فرقة عمالية من ٣ عمال يعملون خلال دورة واحدة من الساعة السابعة صباحا حتى الرابعة بعد الظهر وعلى هذه الفرقة يوجد مراقب واحد .

٢ – في المرحلة الثانية يتم قطع اسطوانات بمساحة محددة من الصفائح الكبيرة بواسطة منشار . وهذه الاسطوانات تستعمل لصنع الطناجر . وفي هذه المرحلة تعمل ثلاث فرق عمالية على ثلاث دورات ، وكل فرقة مؤلفة من ١٣ عاملا على كل فرقة مراقب .

هـ – قسم التخمير :

في هذا القسم يجري تخمير الاسطوانات ، حيث توضع في فرن حرارته (٤٠٠ درجة) بعد أن تدهن بزيتخاص . وتستمر فترة التخمير ٤ ساعات . بعدها ترسل الاسطوانات الى فرقة التوضيب حيث توضع في صناديق وتصبح معدة للتصدير .

٣ – المهندسون :

ينظم المهندسون العمل في سائر اقسام المصنع بواسطة استمارات تحدد نوع القطعة التي ستصنع . ومنهم من يعمل على اختبار نوعية الالمنيوم المستورد ومنهم من يرسم أشكالا على القضبان او الاسطوانات .

٤ – الغرامات :

خلال كل ثماني ساعات عمل يعطي العمال ٢٠ دقيقة فقط لكي يتناولوا الطعام ، وكل عامل لا ينهي طعامه خلال الوقت المحدد يغرم بمبلغ حسب الوقت الذي يزيد على الفترة المحددة (مرة راني المراقب نائما بعد فترة الاكل بعدما ارهقني النعاس فترة خمس دقائق. من الساعة ٢٫٢٠ صباحا حتى الساعة ٢٫٢٥ صباحا فما كان منه الا أن رفع تقريرا للادارة فحسمت علي ليرتان) .

الى جانب ذلك كل من يتأخر دقيقة واحدة عن موعد العمل حتى ولو كان سبب التأخر ضروريا يحسم من اجره مبلغ معين . وتزيد نسبة الغرامة بنسبة مدة التأخير .

وأكثر من ذلك فالعمال يرهقون في العمل ، وتحت ستار ادعاء التلكؤ والتواني عن العمل نرى الادارة تحاول اخضاع العمال لارهابها واشاعة الخوف والقلق في صفوفهم : وهنا يذكر عمال قسم التذويب والصب ، عندما حسم على كل منهم مبلغ ثلاث ليرات بحجة انهم لم يملأوا الفرن بالمعدن مع أنهم كانوا يحضرون المعدن ريثما تنتهي الدفعة الاولى من المعدن الموجود في الفرن . ونريد ان نذكر العمال ان كل غرامة تفرض على العامل يجب ان توضع في صندوق خاص بالعمال .

٥ – المواصلات :

معظم عمال هذا المصنع هم من الجنوبيين النازحين الذين يسكنون الشياح او برج حمود أو حي اللجا . الى جانب ذلك هناك قسم من العمال النازحين من منطقة بعلبك يسكنون جديدة المتن او برج حمود ، كما أن قسما من العمال ياتي من جونيه وجبيل والبترون . اذن نرى أن مناطق سكن العمال بعيدة جدا عن مكان المصنع . لذلك فهم يتكلفون مبالغ باهظة يوميا للوصول الى مركز عملهم . ومع أن المصنع قد أمن سيارتين لنقل العمال : الاولى تنقلهم من جونيه والثانية من الدورة . رغم ذلك يضطر العامل الى دفع مبلغ يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ قرشا يوميا على الاقل لكي يصل الى مكان وقوف السيارة . والجدير بالذكر ان العمال الذين ياتون من جبيل والبترون يتكلفون أكثر من ليرة لبنانية يوميا .

٦ – الحوادث الطارئة ، الارهاق الجسدي ، الاخطار والمرض :

يتحمل العمال خلال ثماني ساعات مشقة عمل مضني : فعمال قسم التذويب يقفون واقفين على أرجلهم خلال ثماني ساعات بمواجهة فرن حرارته ٧٠٠ درجة دون حواجز واقية . الى جانب ذلك ففي أغلب الاقسام توجد مناشير لقطع المعدن مما يعرض ايدي العمال للخطر ، ليس هذا فحسب بل اذا ما اصيب عامل بحادث طارىء يواجه تصلب الادارة من ناحية التعويض عليه ، ومن ناحية ثانية ونظرا لدخله الضئيل لا يقدر على معالجة نفسه . مع العلم ان الادارة تقتطع سنويا مبلغا من اجر العمال بحجة التامين على حياتهم نراها تتلكأ بمعالجتهم اذا ما اصيبوا بحادث وتتصلب للتعويض عليهم . ترى أي تأمين هذا على حياة العمال ؟ ويذكر هنا العمال عندما قطع اصبع احدهم بالمنشار فنقل الى مستشفى الجعيتاوي كي يعالج وقررت الادارة أن تعوض عليه بمبلغ ضئيل ولولا وساطة سياسي معروف لما عوض عليه بشيء !.

واذا ما مرض احد العمال لا يحق له ان يتغيب الا اذا حصل على تقرير طبي من طبيب المعمل ، وكلنا يعرف ان هذا غير سهل على الاطلاق ، مما يضطره ان يتابع العمل وهو في حالة المرض ، والا فيضطر ان يعطل على حسابه اي أن الادارة تحسم عليه أجر كل يوم يتغيبه .

الى جانب ذلك كله فالعمال مهددون دائما بالمرض لانتشار الاوبئة بينهم من جراء الغبار والدخان المتصاعد وعدم وجود وسائل تبريد وحواجز تقي خطر الحرارة المرتفعة والمياه المالحة غير مكررة التي يغتسل بها العمال .

٧ – الاجور ، التثبيت ، زيادة الاجور :

يبدأ العامل العمل بأجر يومي قدره ٦١٥ غرشا يوميا . أيام العمل ٢٦ يوما شهريا وأربعة أيام احد يعطلها العامل على حسابه دون أن يعطى اجرا ما عدا سبعة أيام تعطيل يقبض العمال اجرها وهي ايام الاعياد .

يبقى العامل مدى حياته بدون تثبيت . فمن اصل ٢٥٠ عاملا لا يوجد عامل واحد مثبت ، سوى بعض الميكانيكيين ، رغم أن القسم الاكبر من العمال يعمل منذ فترة طويلة ، فالعامل يبقى مهددا في أية لحظة ان يصبح خارج العمل .

أما زيادة اجر العمال فهي مرهونة برضى الادارة عن العمال ومدى فعالية وساطة العمال لدى الادارة . فالزيادة السنوية للعمال تبلغ ٥٠ غرشا يوميا ، وهذه الزيادة تشمل كل العمال تقريبا ، وتبلغ للبعض الضئيل جدا بين ١٠٠ و ١٢٥ غرشا .

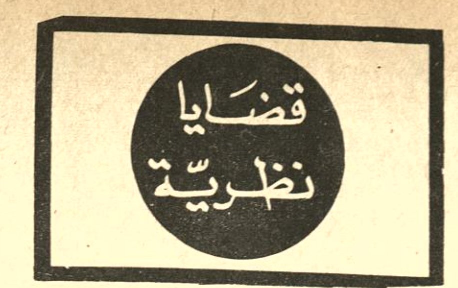
وهناك أيضا مبلغ يتراوح بين ٨ و ١٥ ليرة يعطى الى العمال كل شهر ثمن ثياب . لان العامل يضطر كل شهر ان يبدل ثوب العمل لانه يهترىء . وهذا المبلغ ليس كافيا لشراء ثوب عمل . مع العلم ان الخمسة عشر ليرة لا تعطى الا لعمال قسم السحب وليس لكل العمال .

وتلجأ الادارة الى سرقة العمال دون ادنى احتجاج من العمال ، فالزيادة التي تبلغ ٣٫٨٥٪ والتي يجب ان تعطى لكل العمال ، يقبض عمال معمل سيدم منها ٢٪ فقط و ١٫٨٥٪ تسرقها ادارة المعمل .

٨ – كيف تلجأ الادارة لقمع العمال :

تلجأ الادارة لقمع العمال بواسطة المراقب فهو يصرخ بوجه العمال ويهزهم دائما ويسمعهم كلاما بذيئا واذا ما حاول احد

– البقية على الصفحة ١٥ –



دراسة أولية عن الفئات الوسطى في المدن ٢

البورجوازية الصغيرة في العراق

هذا هو الجزء الثاني من الدراسة التي بدأنا بنشرها في العدد السابق وهي « دراسة اولية » عن الفئات الوسطى في المدن او البورجوازية الصغيرة . وقد اعدها التجمع الثوري العراقي (بريطانيا) ونشرت في نشرته « النصير » .

٢ ـ البورجوازية الصغيرة في العراق

أ ـ نشوؤها وتطورها

ان تطور الاقتصاد العراقي المشوه بالنفوذ الاستعماري قد أدى الى تضخم كبير لكلا القطاعين في البورجوازية الصغيرة ، التقليدي والجديد أي الموظفين والعسكريين ، فالحكم البريطاني وعملاؤه سعوا لخلق جهاز اداري ، مركزي في العراق لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي لنفوذه .

ان ظهور دوائر الحكومة في المدن اقترن بتوسع التجارة الصغيرة (الدكاكين والخدمات الاخرى) وهكذا بدأ توسع المدن تدريجيا خصوصا منذ الاربعينات .

وفي أواسط الخمسينات أصبح هذا التوسع اشبه بالانفجار نتيجة للثروة النفطية التي بدأت الدولة تستحصلها من عوائد النفط .

ان الدخل السنوي من النفط الذي كان في الاربعينات لا يتجاوز الخمسة او الستة ملايين جنيه استرليني قد ارتفع في عام ١٩٥٢ الى ٣٠ مليون جنيه وعام ١٩٥٥ الى ٧٣ مليون جنيه ، وعام ١٩٦٤ الى ١٢٦ مليون جنيه وعام ١٩٦٩ الى ٢٠٤ مليون . أي ان ميزانية الدولة قد دخلها خلال ١٥ سنة الاخيرة حوالي (٢٠٠٠) مليون جنيه عدا الايرادات غير المباشرة للدولة او للسكان في المدن من استثمارات شركة النفط .

ان هذه الثروة الضخمة هي اساس توسع البورجوازية الصغيرة العراقية في المدن ، خصوصا بالطريقة التي تم بها الصرف الحكومي .. لقد امتنعت الحكومات السعيدية عن ايلاء اي اهتمام جدي للمشاريع الصناعية والانمائية ، ووجهت الصرف كله ، (خصوصا عن طريق مجلس الاعمار) نحو مشاريع مكافحة الفيضان .. الخ لمصلحة تقوية الانتاج الزراعي الاقطاعي .. من جهة ، ونحو مشاريع المواصلات والطرق والاسكان من جهة اخرى ، وقامت بتوسيع الجهاز الحكومي باستخدام جميع المتعلمين من جهة ثالثة .

ان النتيجة الرئيسية لهذه السياسة كانت في نمو المدن حيث تمركز الصرف ، وتضخم الجهاز الحكومي الذي بلغ عام ٥٨ حوالي ٨٠ الف شخص .. ان ازدياد الثروة في المدن قد ادى بدوره الى ازدياد الحوانيت والخدمات الاخرى .. الخ كما ذكرنا سابقا . لقد كان العهد السعيدي واعيا لاخطار هذه العملية عليه في المستقبل ، وحاول جهده تنظيم توزيع الثروة بشكل هرمي ، اي بشكل متوازن يحافظ على التركيب الطبقي القديم . لكن ذلك لم ينجح ، حتى رغم تجميد أكثر من ١٠٠ مليون دينار في ميزانية الاعمار قبل تموز ١٩٥٨ ، والسرقات .

فتحت ثورة تموز ١٩٥٨ وحكم عبد الكريم قاسم ، الابواب على مصاريعها لتوسع البرجوازية الصغيرة فزاد الاستخدام في دوائر الدولة حتى تضاعف الجهاز الحكومي خلال ثلاث سنوات ، كما تضاعف عدد التلاميذ والطلاب خلال سنتين (بآفاق التوظيف ايضا) ، وتوسع الصرف على المدن والانشاءات مع تقليم لاظافر الطبقات القديمة ، وتوسع البرجوازية الوطنية بشكل واضح ، وظهور فئات ثرية جديدة في التجارة والصناعة والمقاولات ، كما جرى توسع سريع في الجيش .

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه السياسة هي التضخم الاسرع للمدن وبغداد بالاخص ، وارساء اسس الاقتصاد الاستهلاكي المعتمد على الاستيراد بشكل أعمق ، اذ لم يكن نمو المشاريع الانتاجية يسير بنفس الوتيرة .

ان هذا التضخم والتحسن الظاهري في حياة سكان المدن والمهاجرين اليها في السنوات ٥٨ ـ ٦١ قد بدأ يستنفد نفسه . فقد اصبح الجهاز الحكومي من الضخامة (حوالي ربع مليون) بحيث لم تعد خزينة الدولة قادرة على توسيعه ، فتوقفت التوظيفات او كادت ، اي اقفل الباب الرئيسي للدخول الى الطبقة الوسطى . ان اي توسع جرى في التوظيف في أعوام ٦٢ و ٦٣ كان يجري على حساب ميزانية التنمية والاستثمارات .

ان توقف توسع جهاز الدولة عنى عمليا توقف توسع الطبقة البورجوازية الصغيرة ، ذلك لان البرجوازية العراقية ، الطفيلية والمتوجهة نحو الاستهلاك لم تقم بتراكم راس المال بشكل واسع ، ولم يتحول الا قسم ضئيل من الثروة الجديدة الى رأسمال منتج ويتنامى ذاتيا . وهكذا وصلت البرجوازية الصغيرة حد الاشباع في اواسط الستينات ، وبدأت ظاهرة الاستقطاب داخلها ، بين الفئات العليا التي استمرت في تحسين معيشتها لقربها من جهاز الدولة ، وبين الفئات الدنيا التي لم تجد امامها اي افق واقعي لتحسين حياتها اليومية .

وفي اطار هذه الصورة العامة ، فان انقلاب شباط ٦٣ من الناحية الطبقية الاجتماعية ، قد ادى الى تصعيد فئات سفلى من البرجوازية الصغيرة ، وضرب فئات عليا من البرجوازية ، لكنه لم يغير من الصورة بشكل حاسم ، عدا الجانب السياسي المتمثل بتحالف قيادات هذه الفئات البرجوازية الصغيرة الصاعدة مع الاستعمار .

اننا نرى الان ان توسع البرجوازية الصغيرة السريع قد طابق مجيء قاسم ، وانعكس في التاييد الواسع لحكمه ، كما ان فترة تباطؤ نمو البرجوازية الصغيرة وبدء الاستقطاب داخلها قد انعكس سياسيا بتقوي البعث في اواخر حكم قاسم ، وان فترة اشتداد الاستقطاب والتنازع داخل قطاعات البرجوازية الصغيرة في اواسط الستينات ، قد انعكس في فترة التفسخ والانشقاقات والازمات الداخلية في جميع الاحزاب السياسية ومنها الحزب الشيوعي العراقي نفسه . ان بعض فئات البورجوازية الصغيرة ، التي تشكل قواعد هذه الاحزاب ، او كوادرها تطمع للتعاون مع الحكومات المتوالية لاقامة نظام مستقر يضمن لها عيشها الصغير ، في حين ان فئات اخرى منها قد انحازت نهائيا للطبقات الكادحة ، ولم تجد في النظام الاجتماعي بريق أمل ، أو سارت وراء طموحها الذاتي نحو الصعود .

ب . تقديرات احصائية عن البورجوازية الصغيرة في المدن العراقية

لننظر الان لتركيب البرجوازية الصغيرة في عام ١٩٦٠ ، اي في بداية اشباعها وتوقفها عن النمو العددي تقريبا . (معظم الارقام المذكورة هنا مستقاة من المجموعة الاحصائية السنوية التي تصدرها دائرة الاحصاء المركزية بوزارة التخطيط العراقية) .

١ ـ البرجوازية الصغيرة الجديدة (موظفو ومستخدمو الدولة ، والعسكريون)

عدد الموظفين والمستخدمين في الدوائر الرسمية (*) وشبه الرسمية (عدا الجيش) والمؤسسات المؤممة ٢٧٩،٤٣١ شخصا

مجموع رواتبهم في السنة ٩٤،٢٧٠،٧٣٣ مليون دينار ، اي بمعدل ٢٨ دينار شهريا تقريبا .

عدد موظفي الدوائر الرسمية فقط ١٥٩،٦٦٧ شخصا

مجموع رواتبهم ٥٧،١٥٩،٨٩٨ مليون دينار اي بمعدل ٣٠ دينار شهريا تقريبا

ان نسبة من المستخدمين عمال لا يتمتعون بضمانات قانونية ، كما في السكك والميناء والبلديات .. الخ .

السكك حوالي ١٥٠٠٠ (١٥٣٦٤) شخصا

الميناء حوالي ١٦٠٠٠ عامل

المؤسسات المؤممة حوالي ١٨٠٠٠ عامل

البلديات ، الماء والكهرباء .. الخ حوالي ٢٠٠٠٠ عامل

مؤسسات حكومية اخرى (نفط ، بريد ..) حوالي ١٠٠٠٠ عامل

عدد العمال في دوائر الدولة حوالي ٧٩٠٠٠ عامل

الباقي عدد الموظفين والمستخدمين في وضعهم حوالي ٢٠٠٠٠٠ شخصا

عدد المتقاعدين المدنيين ٢٧٧١٢ شخصا مجموع رواتبهم حوالي ٥ ملايين دينار ، بمعدل ١٩ دينار شهريا ، وعدد منهم يستلمون رواتب ضخمة .

* المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٦٥ ص ١٣٢ ـ ١٣٩
حول التقاعد ـ ص ٣٨٢
حول صرفيات وزارة الدفاع ـ ص ٣٩٤

ان احصائيات الجيش لا تذكر في التقارير الرسمية ، كما أن ميزانيته توضع بشكل غامض . يقدر الدكتور محمد سلمان (*) حسن أفراد الجيش عام ١٩٦٥ بـ ١٢٥٠٠٠ شخصا ، ويبدو هذا التقدير صغيرا اذا علمنا ان عدد المتقاعدين العسكريين كان اكثر من ٢٨٠٠٠ شخصا في ذلك العام . وتشكل ميزانية وزارة الدفاع ، رسميا ، ٣٣٪ من الميزانية الحكومية ، حوالي ٤٩،٣ مليون دينار . سنعتبر وجود ٢٥ الف عسكري براتب اكثر من ٣٠ دينار شهريا .

٢ ـ البرجوازية الصغيرة التقليدية

تجار المفرد ، والدكاكين في جميع المدن العراقية ، الخدمات الصغيرة والحرف ، المواصلات وكل الانتاج الصغير الفردي حوالي ١٥٠٠٠٠ شخصا (بلغ عدد اجازات الدكاكين المعطاة لعامي ٦٤ و ٦٥ حوالي ٩٥٠٠) (عدد سيارات الاجرة واللوريات ٤٠٠٠) المهن الحرة العليا ، الاطباء (١٦٦٧) ، المحامون (١٥٨٨ عام ١٩٦٣) والمهندسون (٢٧١٦ عام ٦٣) . لا يمكن تقدير عدد العاملين في الدولة منهم .

٣ ـ البرجوازية الصغيرة في القطاع الخاص

اصحاب الصناعات الصغيرة اللابيتية ـ ٢٤٠٠٠ شخصا

الاداريون والفنيون في المؤسسات الصناعية الكبيرة ـ ٨٢٠٠

الفنيون في القطاع الانشائي ـ حوالي ٤٠٠٠ شخصا .

الخلاصة :

موظفون ومستخدمون	٢٠٠٠٠٠
عسكريون (ضباط)	٢٥٠٠٠
تجار المفرد ، مهن ،	١٥٠٠٠٠
القطاع الخاص	٣٦٠٠٠

واذا اضفنا نسبة ١٠٪ زيادة لفئات لم تدخل في تعدادنا ، كالانتاج البيتي والبستنة .. الخ فيكون عدد الاشخاص العاملين في موقع البرجوازية الصغيرة حوالي ٤٥٠٠٠٠ شخصا . وباعتبار كل شخص مسؤول عن اعالة نفسه وثلاثة الى اربعة أشخاص اخرين (زوجة وأطفال او اقارب) نستخلص ان حجم البرجوازية الصغيرة في المدن العراقية يتراوح بين ١،٨ مليون و ٢،٣ مليون نسمة .

(يعتبر محمد سلمان حسن ان نسبة السكان الفعالين لمجموع السكان في المدن العراقية هي ٢٢،٧٪ ، وحسب هذا المقياس يكون حجم البرجوازية الصغيرة حوالي المليونين) .

وهناك بضعة ملاحظات على هذه التقديرات:

● ان راتب ٣٠ ـ ٣٥ دينار شهريا للعائلة الواحدة تعني دخلا سنويا حوالي ٣٨٠ دينار وهو بوضوح دخل متوسط في ظروف العراق .

● يبلغ عدد سكان المدن عام ١٩٦٥ ٣،٦ مليون نسمة ، وهذا يجعل نسبة البرجوازية الصغيرة حوالي ٥٦٪ من سكان المدن ، اي ان البرجوازية الصغيرة تشكل اغلبية في المدن وتطبعها بطابعها ، وهذا أمر واضح خصوصا في المدن الكبرى .

* محمد سلمان حسن ـ التطور الاقتصادي في العراق ـ بيروت ١٩٦٦ .

● لا يمكن تقدير نسبة البرجوازية الكبيرة والمتوسطة بسهولة ، لكن بعض المؤشرات ، كعدد السيارات الخاصة (٣٨٢٠٠) ، وعدد الاشخاص الخاضعين لضريبة الدخل (٢٤٤٠٠) يشير الى ضآلتهم النسبية . وهذا يشير الى أن البروليتاريا العاملة والعاطلة تشكل نسبة أكثر من ٤٠٪ من سكان المدن .

وهناك ملاحظتان حول طبيعة حياة البرجوازية الصغيرة في المدن :

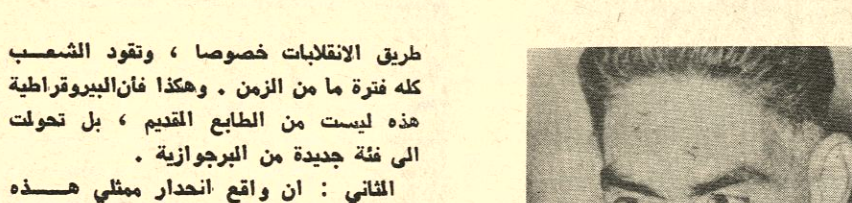
الاولى : ان المعيشة في المدن تعني القرب من المراكز الرئيسية للدولة ، وتجعل هذه الفئات في مركز النشاط السياسي . ان توفر وسائل الاعلام والثقافة ، كالراديو والتلفزيون والصحافة والسينما والعلاقات الوثيقة بالعالم الخارجي وبالبرجوازية الكبيرة ، يجعل هذه الطبقة ذات أفق واسع من جهة (وهي في العراق أكثر التهاما للكتب والنشريات من مثيلاتها في العالم العربي عموما) ، كما يجعلها ذات طموح حاد نحو الاثراء والترف ايضا .

ان توفر الخدمات في المدن يسهل على أفراد هذه الطبقة ان يرسلوا جميع أطفالهم الى المدارس وان الاجيال الجديدة من البرجوازية الصغيرة العراقية تنجز جميعها مرحلة من التعليم ، وتطمح نحو التعليم العالي . وفي هذا نتمثل احد جوانب أزمة الحكم البرجوازي في العراق ، وهي في الواقع من أهم احتياطات النمو والتقدم في العراق . والتعليم في العراق يعني بشكل اوتوماتيكي تقريبا دخول حلبة السياسة والتنظيمات الحزبية .

والثانية : ثمة علاقة متناقضة بين البرجوازية الصغيرة القديمة والجديدة (الموظفين) . فمن جهة الموظفون والعسكريون هم عموما ابناء للقطاعات التقليدية تلك ، كما ان القطاع التقليدي يتوسع جنبا لجنب وكنتيجة لتوسع الجهاز الحكومي وتوسع القوة الشرائية في المدن . ومن الجهة الاخرى ان رغبة الموظفين والعسكريين لاستخدام الدولة نفسها لتجهزهم باحتياجاتهم باسعار رخيصة ، تجعلهم احيانا في تناقض مع القطاعات التقليدية . ان نوعا من الحل الوسط يجري التوصل اليه في كل مرحلة لضمان مصالح الجانبين .

ج ـ العسكريون والموظفون القطاع المهيمن من البرجوازية الصغيرة ، والمجتمع ككل

ان الدور الذي تلعبه البورجوازية الصغيرة، خصوصا قطاع العسكريين والموظفين فيها في البلدان المتخلفة ، يجعلها هي التي تحدد، لا البرجوازية الوطنية ، تطور المجتمع في المرحلة الحالية ، رغم انها عمليا تسير نحو خلق تلك البرجوازية الوطنية باسس اقتصادية امتن .



عبد الكريم قاسم

ان التحليل العلمي لهذه الظاهرة يجب أن يستند الى الدراسة المعمقة لنظام الانتاج في الدول المتخلفة ، لا التطبيق الحرفي لظروف التطور الرأسمالي الكلاسيكي ، أو التحليلات الغامضة عن البرجوازية الوطنية التي تعود لاوائل هذا القرن .

ان تعايش أساليب انتاج مختلفة في الدول المتخلفة (الاقطاعية ، الرأسمالية ، الانتاج الصغير ، ورأسمالية الدولة) ، واعتماد هذا الاقتصاد على علاقته بالرأسمالية العالمية والاحتكارات ، يخلق ظروفا لا يسود فيها نوع معين من الانتاج سيادة كاملة ، ولا تملك فيها الطبقات المالكة جذورا وقواعد اقتصادية متينة . وفي هذه الاحوال نجد الدولة تكتسب اهمية كبيرة وتصبح القوة المسيطرة في الميدان الاقتصادي أيضا . ان الظروف التاريخية قد مكنت ابناء الطبقات البرجوازية الصغيرة التقليدية ، وحتى العمال والفلاحين احيانا ، من الحصول على التعليم والدخول في جهاز الدولة والجيش وان سيطرة هؤلاء على الدولة فيما بعد بالانقلابات يخلق وضعا فريدا ، تقوم فيه الدولة نفسها بخلق علاقات انتاج جديدة وافراز طبقة برجوازية جديدة .

اننا أمام عملية تاريخية مشابهة نوعا ما لما صاحب نشوء الدولة في المجتمعات القديمة والتي شرحها انجلز في فصلي (قيام الدولة الاثينية) و (الدولة والعائلة في روما) من كتاب (أصل العائلة) .. ففي أواخر فترة المجتمع الطبيعي العشائري وبدء تراكم الثروة وفروق الغنى ، بدأت مجالس ممثلي العشائر والقادة العسكريين التي كانت في الماضي مؤقتة ، تكتسب شيئا فشيئا طابع الديمومة والوراثة ، وبدأ مركز الاشخاص في تلك المؤسسات يكسبهم القوة والثروة ، مما فصلهم عن بقية الافراد وثبت مركزهم بشكل طبقي . لقد كان ذلك مثالا واضحا للعملية التي ينشأ فيها تركيب طبقي اقتصادي استجابة لحاجات ومراكز اجتماعية . ان الفروق بين ذلك الوضع وبين وضعنا هو وجود عامل اضافي خارجي يتمثل بالسيطرة الاستعمارية وحاجتها للجهاز الاداري المحلي .

لقد سمينا فئة العسكريين والموظفين في الدول المتخلفة بالقطاع البرجوازي الصغير الجديد لسببين :

الاول : ان البيروقراطية في الدولة والجيش كانت دائما قطاعا تفرزه الطبقة المهيمنة اقتصاديا ، وتبقيه في خدمتها . وقد كانت هذه هي الحالة بشكل عام في الدول المتخلفة ومنها العراق أيام تحالف البرجوازية الكبيرة والاقطاعية والاستعمار وحكمهم . غير ان ضحالة أسس تلك الطبقات جعل البيروقراطية تفلت من يديها وتنقلب قوة بحد ذاتها عن طريق الانقلابات خصوصا ، وتقود الشعب كله فترة ما من الزمن . وهكذا فان البيروقراطية هذه ليست من الطابع القديم ، بل تحولت الى فئة جديدة من البرجوازية .

الثاني : ان واقع انحدار ممثلي هذه الفئة الجديدة من مختلف طبقات الشعب ، يعني انها ليست استمرارا تاريخيا وتطورا طبيعيا للمجتمع الطبقي الموجود سابقا ، وانما تشكيلة جديدة .

لقد كان الاستعماريون الامريكان أول من انتبه للاهمية الكبرى للتغييرات الاجتماعية هذه وظهور الطبقة الوسطى الجديدة في الشرق الاوسط والعالم المتخلف ، وقد استخدموها بذكاء لازاحة الاستعمار الاوروبي، معتمدين خصوصا على العسكريين ، في أمريكا اللاتينية وبلدان اخرى .

ان دراسة أوضاع العسكريين والجيش بشكل عام لها اهمية فائقة اليوم ، لتفهم العقلية التي تسير عليها مختلف الانظمة البرجوازية الصغيرة القائمة اليوم . لكن هذا موضوع يبتعد قليلا عن خط دراستنا هذه، المتعلقة بالبرجوازية الصغيرة عموما .

٣ ـ الذهنية البرجوازية الصغيرة

ان مختلف فئات البرجوازية الصغيرة ، وضمنهم العسكريون والموظفون خارج السلطة العليا في الحكم ، يشغلون مركزا رجراجا وغير واضح في النظام القائم ، وهم اما لا يتمتعون بوضع اقتصادي مستقر ومضمون ، او أن مركزهم لا يرضيهم او يرضي طموحهم . ان العديد من أفراد البرجوازية الصغيرة لا يثبت في مهنة او عمل معين ، وحتى مكان معين للعيش ، كما انه بشكل عام يمارس مهنة تختلف عن مهنة آبائه واجداده ، اي انهم بلا جذور حقيقية في المهنة أو المنطقة ، ويحيون عموما حياة قلقة وغير منتجة في كثير من الاحيان . وان التجار الصغار وأصحاب الخدمات مرتبطون بتقلبات السوق والوضع السياسي يوما بعد يوم ، يعيشون بدخلهم اليومي المباشر ، ويخضعون لعوامل ليست لديهم اية سيطرة عليها .

ان هذه الخلفية المادية الاقتصادية هي التي تقرر النفسية القلقة والمتناقضة التي تتميز بها البرجوازية الصغيرة ، وتنعكس في ممارساتها السياسية . لنتعرض الان الى بعض جوانب هذه النفسية :

أ ـ الشحنة الثورية والتقدمية :

ان شعورا حادا بالحرمان والغبن يتملك نفس البرجوازي الصغير ، وتملؤه تقلبات الحياة مرارة ، وبسبب قربه من المراكز السياسية ، يزج نفسه مع الحركات السياسية المعارضة، مدفوعا بشحنة كبيرة من التمرد ضد القوى التي تمنعه من تحقيق آماله ، فيقف ضد السيطرة الاستعمارية والحكومات العميلة والتجار المسيطرين على السوق والاسعار ، اي انه يقف في صف العمال والفلاحين . وفي مجرى هذا النضال يعمق في ذاته المثل العليا والافكار الثورية وروح النضال . هذا اذن الجانب التقدمي في نفسية البرجوازية الصغيرة خارج الحكم .

ب ـ الشحنة الاستسلامية والرجعية:

وهي تكمن في الطموح والامال اليومية في الامان والاستقرار المعيشي ، وبالدرجة الاولى نحو الاثراء والاثراء السريع ، بدون جهد كبير ، ونحو السلطة والنفوذ والشهرة ، وباختصار نحو « مكان تحت الشمس » .

ان حقد البرجوازي الصغير على السلطة والطبقات المتنفذة هو حقد مشبوب بالحسد . ان بوده ان يصبح مثلهم ، واذ يرى الابواب مسدودة ازاءه ، فان بوده أن ينسفهم جميعا عن بكرة أبيهم . ولكن ، في الحالات التي يستطيع البرجوازي الصغير الاعتلاء وتحقيق بعد آماله بتقريب الفئات العليا له ، فانه ليحتقرن ماضيه القديم وليصبحن من أشد فرسان الدفاع عن النظام القائم والطبقات الحاكمة .

لقد كانت البرجوازية الصغيرة العراقية دوما من أشد الفئات صراخا ضد الاحتكارات النفطية ، لكن الكثيرين كانوا اولئك الذين تشكوا من موقف سوريا ، بل شتموا سوريا عندما اوقفت النفط في بداية ١٩٦٧ دفاعا عن حقوقها . فلقد بدأت الرواتب تشح في العراق ..

كان ذلك مثالا للجانب الاخر المتناقض مع الاول من الذهنية البرجوازية الصغيرة .

ج ـ عقد النقص :

ان موقع البرجوازي الصغير في المجتمع يجعله يمتلك عقد نقص كبيرة . وهذا بالذات ما يدفع البرجوازي الصغير للغرور والتشدق بالمظاهر والتبجح ، وفي المجال السياسي « لدفع الثورة اللفظية الى أقصاها » كما يقول انجلز .

ان الشعور القومي الحاد والشوفينية يستجيب لذلك الجانب من نفسية البرجوازي الصغير ، فهو يبدأ بالتوهم انه حامل امجاد امته وتاريخها المجيد ، وتفوق عنصرها على بقية البشر . ان البرجوازي الصغير يبحث في القومية عن جذور .

وعلى النقيض من ذلك تماما ، فهو يبدأ باحتقار أمته وشعبه (وفي الواقع احتقار نفسه) والتغني باسلوب الحياة الغربي (الامريكي هذه الايام) المتقدم ، تمجيدا للحضارة الاوروبية ، رابطا نفسه بالشيء الجديد والثقافة المهيمنة ، جاعلا منها سنده وفرقا بينه وبين ابناء شعبه . (كوسموبوليتية)

د ـ العقلية القديمة والثقافة القديمة:

ولكون البرجوازية الصغيرة جزءا من المجتمع ، ومنحدرة من ذات المنبع الرئيسي للسكان في العراق ، « العشائر » ، واسلوب الحياة الباترياركي الديني ، فانها تحمل في داخلها بقايا العقلية القديمة والثقافة القديمة، والتي يستغرق موتها زمنا اطول بكثير من موت قاعدتها الاقتصادية . ان هذه القيم تتمثل في بلادنا ببقايا النفسية العشائرية البدوية من جهة والدينية والطائفية من جهة اخرى . ان مسالة الولاء والانتماء لعوائل قديمة او عشائر لم تختف بعد في العراق ، وهي تعود لتسترجع بعضا من قوتها كلما زادت الفوضى الاجتماعية والسياسية والفراغ السياسي ، ولا يعود السكان يجدون بوضوح محلهم في المجتمع . ان الولاءات القديمة تتبلور الان مثلا بالنسبة للعوائل التي نزحت من المدن الصغيرة الى المدن الرئيسية ، خصوصا بغداد والبصرة ، والتي اذ وجدت نفسها في مجتمع غريب ، تقاربت وتصاهرت اكثر من ذي قبل ، وابقت نفسها كمجتمع شبه مغلق ، يتخذ حتى مواقفه السياسية بشكل موحد في معظم الاحيان .

ـ البقية على الصفحة ١٥ ـ

ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي ١

(تطمح هذه الدراسة الى تقييم اولي لتجربة الكفاح المسلح في ظفار ، خاصة فيما يتعلق بهدفه المعلن :تحرير الخليج العربي المحتل من الاستعمار والاستعمار الجديد وعملائهما المحليين . خلال ذلك ، سوف نطرح الاسئلة التالية محاولين الاجابة عليها :

ما هي الاسباب الكامنة وراء انطلاقة الكفاح المسلح بظفار عام ١٩٦٥ ؟

كيف نفسر تحولات ثورة ظفار من حركة شبه انعزالية ذات ايديولوجية قومية متخلفة الى حركة تلتزم بالماركسية — اللينينية وتطمح الى تثوير الوعي والعلاقات الاجتماعية وتحرير الخليج العربي المحتل ؟

ما هي الانجازات الفعلية لثورة ظفار في مجالات تعبئة الشعب وتثقيفه السياسي وتثوير العلاقات الاجتماعية ؟

وأخيرا ، ما هو الدور المحدد الذي تلعبه هذه الثورة ضمن حركة التحرر الوطني والاجتماعي في منطقة الخليج العربي ؟

تعتمد هذه الدراسة على متابعة لاحداث وتطورات الخليج خلال السنتين الماضيتين وعلى زيارة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والمنطقة المحررة من ظفار في شباط ١٩٧٠ وما رافقها ، مع نقاشات مطولة مع رفاق وزملاء من ظفار واليمن والخليج . وهي مبنية على دراسة اوسع اعدت بالتعاون مع الصحفي اليساري البريطاني فريد هاليداي ستصدر قريبا بالانكليزية والعربية .)

تقع ظفار على شاطىء البحر العربي (على مسافة ٦٤٠ ميلا غربي مسقط) بين المحافظة السادسة (المهرة) في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية غربا ، وصحراء جدة الحراسيس شرقا . وتحدها من الشمال صحراء الربع الخالي في المملكة العربية السعودية . مساحة ظفار ٣٨ الف ميل مربع ، ويبلغ طول شريطها الساحلي ٢٠٠ ميل بين رأس الشوامية شرقا ورأس خربة علي غربا ، وتقع عليه المدن الرئيسية : سدح ، طاقة ، مرباط ، صلالة ، الحصن ، الحانة ، البلد ، عوقد ، ريسوت ، رخيوت وذلقوت .

ظفار ، جغرافيا ، كناية عن سلسلة جبال تنحدر نحو البحر الى الشرق والغرب وتنفرج عن سهل ساحلي ضيق لكنه بالغ الخصوبة هو سهل صلالة (ويسمى ايضا سهل جربيب) . تشمخ فوقه جبال القرى (بفتح القاف) وهي المنطقة الوحيدة في جنوب الجزيرة العربية التي تستقبل الامطار بانتظام، اذ تجتذب سفوحها الجنوبية غيوم «الموسم» الهندية التي تسقيها مطرا غزيرا خلال اشهر الصيف . وهذا ما يجعل منها تلك «الجنة الكلسية» من الكهوف والمغاور والبحيرات والشلالات والادغال التي افتتن بها الرحالة .

وجبال القرى اولا باول ، ارض البخور ، سبب شهرة ظفار وثروتها عبر التاريخ . وتعلو عليها سلسلة جبال اخرى تسد عنها الرياح الحارة التي تهب من الربع الخالي .

يقدر عدد سكان ظفار بـ ١٠٠ الى ٢٠٠ الف نسمة ، يعيشون في الريف على رعي الابل والبقر والماعز وقطف البخور وثمار الاشجار البرية (كالتمر الهندي والتين والرمان) والانتاج الحيواني (السمن الحيواني خاصة) وعلى زراعة موسمية محدودة جدا تنتج القمح والذرة وبعض الخضار . غير أن اقتصاد الريف ليس ذا اكتفاء ذاتي ، مما يضطر سكانه للاعتماد على السهل والساحل لمبادلة الماشية والسمن والبخور لقاء المواد الغذائية (الارز والشاي والسكر والخضار) وسمك الساردين المجفف (المستخدم كعلف للماشية خلال أشهر الجفاف الطويلة) والالبسة والاواني المنزلية . اما في السهل وعلى الشاطىء ، فيعيش السكان على الزراعة (القمح ، الذرة ، الخضار ، القطن ، قصب السكر ، جوز الهند) وعلى التجارة وصيد الاسماك . علاقات ظفار التجارية مع بومباي (الهند) وبدرجة أقل مع مسقط وعدن . تستورد المنطقة الالبسة ، والاغذية والاواني المنزلية والمحروقات وطلمبات الماء . وتصدر كميات قليلة من البخور والسمن الحيواني .

في المدن يسكن خليط بشري من العمانيين والافارقة والهنود والايرانيين والصوماليين والبلوش بالاضافة الى سكان ظفار الاصليين. يشكل العمانيون الفئة الطفيلية الحاكمة ، وهم اما موظفو ادارة واما قبائل مسلحة . الافارقة هم الارقاء (المملوكون) وأحفادهم . والبلوش — سكان بلوشستان الواقعة على حدود ايران وباكستان — هم الجنود المرتزقة في جيش السلطان . واما الهنود والايرانيون والصوماليون فيتعاطون التجارة والخدمات والربا . اخيرا ، ينقسم ظفاريو المدن الى قسمين : السادة الهاشميين ، المتحدرين من حضرموت ، وهم قضاة الشرع وائمة المساجد (الذين يتولون الى جانب ذلك التوسط بين القبائل المتنازعة) ، وابناء القبائل المتحضرة الذين يتعاطون الزراعة وصيد الاسماك والعمل المأجور بشكل خاص .

تسكن الريف ست قبائل هي آل قرى (بفتح القاف أيضا) وآل كثير والمهرة والشحرة والحراسيس والبوطهره . ويميز هذه القبائل عن سائر سكان عمان انها اولا لا تتكلم العربية في غالبيتها الساحقة ، وانها تدين ثانيا بالمذهب الشافعي (السني) في حين ان معظم سكان السلطنة من الاباضية (الشيعية). تتكلم قبائل الريف أربع لهجات غير عربية — هي الشحري والمهري والحرسوسي والبوطهري — يعود اصلها الى اللغة الحميرية . العربية هي اللغة الاصلية لآل كثير ، لكنهم يجيدون الشحرية والمهرية الى جانبها . أما الحراسيس ، فرغم ان الحرسوسية هي لهجتهم الاصلية ، فانهم يتكلمون العربية ايضا بسبب مخالطتهم للقبائل البدوية .

أكبر القبائل الظفارية وأقواها آل قرى وآل كثير . تنحدر هذه الاخيرة من آل كثير في حضرموت ، وقد اجتاح بعض فصائلها ظفار في القرن الخامس عشر . يسكن آل كثير الساحل (فصيل الشنافرة) والنجد (فصيل بيت كثير) والبادية (فصيل آل رشيد) . ويعيشون على رعي الابل والماعز وقطف البخور . أما آل قرى ، فيرجع بعض المؤرخين أصلهم الى الاحباش المسيحيين الذين غزوا جنوب غرب الجزيرة العربية قبل الاسلام . فتغلبوا على الشحرة — سكان جبال ظفار الاصليين — وصادروا مواشيهم وسخروهم لخدمتهم ، لكنهم ما لبثوا ان تبنوا لغتهم وملبسهم وعاداتهم . والشحرة الان قبيلة منقرة مستضعفة تضم حوالي عشرين فصيلا يعيش ابناؤها موزعين بين أسيادهم من آل قرى ولا يتمتعون بأي مظهر من مظاهر الاستقلال الا في وادي ضربات .

يسكن آل قرى الجبال المسماة على اسمهم وجبل القمر في المنطقة المغربية. ويملكون قطعان الماشية — وبالاخص البقر — فضلا عن الاراضي والابار ومعظم أشجار البخور . ورغم كونهم يمارسون بعض الزراعة ، فانهم يستخدمون الارض للرعي بالدرجة الاولى وقد يؤجرون بعضها لقبائل أخرى لتزرعها . كذلك فهم نادرا ما يقطفون البخور بأنفسهم ، وانما يؤجرون الاشجار لآل كثير والمهرة لقاء نصف المحصول . ما من اسرة ريفية الا وتملك بعض الماشية ، لكن ثمة فروقا قد تكون كبيرة بين ما تملكه اسرة وأخرى . هذا أمر مشترك بين كل القبائل . لذا كانت ثروة الفصيل او الفخذ قائمة على ما تملكه الاسر التي يتكون منها . وتتولى تقاليد الزواج والارث حصر هذه الثروة داخل القبيلة ومنع تبعثرها أو تسربها للخارج .

ينقسم آل قرى الى تسعة فصائل وخمسة عشر فخذا لم تعترف قط برئيس واحد . وهي في العادة متنازعة فيما بينها بقدر تنازعها مع المهرة وآل كثير .

نزح المهرة الى ظفار من المنطقة المعروفة باسمهم في اليمن الجنوبية . ودفعوا بسكان النجد الاصليين ، البوطهره ، نحو الساحل الشرقي حيث يشكلون اليوم قبيلة فقيرة من الصيادين . المهرة متواجدون في كل ظفار من الجبال الغربية الى رأس النص وجبل زعلول، على حدود ظفار الشرقية ، مرورا بالنجد . وينقسمون الى فئتين : المهرة الشرقيين ، ويسمون الحساريت ، وهم بدو رحل يتعاطون قطف البخور ايام الموسم ؟ والمهرة المغربيين ومعظمهم رعاة رغم ان بينهم من استقر على الشاطىء وعمل في التجارة والصيد .

الحراسيس ، اخيرا ، بدو رحل يسكنون الصحراء المسماة على اسمهم .

للقبائل الظفارية عدد كبير من المشايخ ، يكونون عادة وراثيين عن طريق الابن البكر ويتمتعون بنفوذ معنوي اكثر من مادي . ويتلخص دورهم بتمثيل الفصيل أو الفخذ او القبيلة لدى الاطراف الاخرى .

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد الظفاري اقتصاد بدائي تقليدي بمعنى أن مورد الطاقة الرئيسي ووسيلة الانتاج الرئيسية ، ان لم نقل الوحيدة ، هي العمل البشري . انه اقتصاد يكاد ينعدم فيه تراكم رأس المال ، ينتج للاستهلاك المباشر ولا يستعين بأية أدوات ، او هو يستخدم ادوات جد بدائية . ورغم ذلك ، ليس الاقتصاد الظفاري اقتصاد اكتفاء ذاتي، كما أسلفنا . وفيه يقوم تبادل تجاري مالي ، مع أن المقايضة لا زالت تمارس على نطاق واسع . ومن جهة أخرى ، فقد انفصلت بعض وحدات الانتاج ، على الاقل ، عن وحدات الاستهلاك وبرزت فئة طفيلية مستغلة (بكسر الغين) تستهلك ولا تنتج . غير ان التمايزات الاجتماعية بين مختلف الفئات المهنية غير واضحة المعالم بسبب التخلف الشديد لقوى الانتاج . بالاضافة الى أن هذه التمايزات تخالطها تكوينات قائمة على القرابة او عائدة الى «نظام الطوائف المغلقة» . وهذا ما يسمح بتقسيم الظفاريين ، اجتماعيا ، الى فئتين عريضتين : الكادحون والطفيليون . تتكون الفئة الاولى من « طبقة وسطى » من التجار والكتبة والاداريين والمقربين واصحاب المحسوبيات. بينما تنتمي غالبية السكان الى الفئة الثانية التي تضم العمال (قصابي الحجارة ، الحمالين ، عمال الزراعة) والمزارعين والصيادين والمملوكين والرعاة .(١) ولما كان الريف يمد المدن بيد عاملة شبه مجانية ، ولما كانت علاقات التبادل التجاري بين الاثنين بالغ التفاوت يفيد منها ، بالدرجة الاولى ، التاجر والبائع والمرابي ، أمكن الحديث عن تناقض بين المدن والريف وأمكن القول أن سكان المدن « يشكلون طبقة فوقية تباشر الاستغلال المادي لطبقة انزل منها هم سكان الجبل . » (٢)

وينقسم المجتمع الظفاري ، ايضا ، حسب تراتب يقوم على بقايا « نظام الطوائف المغلقة » ، ويمكن تسميته أيضا « نظام النبذ » . ومراتبه الرئيسية من الاعلى الى الاسفل هي : اولا ، السادة الهاشميون . ثانيا ، القبائل الارستقراطية (قرى ، كثير مهرة) . ثالثا ، القبائل المستضعفة التي أخضعتها قبائل أخرى فخسرت بالتالي مكانتها القبلية — وانسحب بعضها من ممارسة الغزو والثأر — كما هو الحال بالنسبة للشحرة والبوطهره . وأخيرا ، المملوكون ، ويملك السلطان حوالي ٥٠٠ منهم يعملون في قصره وفي مزرعته بالمعمورة .

بناء على المعلومات القليلة المتوافرة ، يبدو ان نظام النبذ هذا نظام وراثي يقوم على مرتكزين . الاول ، ممارسة افراد المراتب الدنيا لفعاليات اقتصادية يتأنف منها افراد المراتب الاعلى ، ومنها: الخدمة المنزلية والعمل المأجور والصيد . والثاني ، تحريم الزواج بين ذكور المراتب الدنيا واناث المراتب العليا. ولا يصح العكس .

ويتقاطع هذا التراتب القائم على نظام النبذ مع التراتب الاجتماعي (الطبقي) . هذا يعني ان علاقات الاستغلال تبقى قائمة بين أفراد ينتمون الى مرتبة واحدة من مراتب نظام النبذ.

ففي الريف مثلا ، تؤجر بعض اسر او افخاذ آل قرى الارض واشجار البخور الى اسر او افخاذ من آل كثير والمهرة (والقبائل الثلاث قبائل ارستقراطية) . كما يعني ، في المقابل ، ان العلاقات والتمايزات الطبقية قد تضع قيودا وتحريمات مماثلة لتلك التي يضعها نظام النبذ . فمثلا ، تدفع الحاجة الاقتصادية بأبناء الاسر الفقيرة من قبيلة ارستقراطية الى النزوح للمدن والعمل في مهن كانت محصورة قبلا بالمنبوذين من ابناء المراتب الدنيا (كالعمل المأجور وصيد السمك) . أما مؤسسة المهر ، فمن شأنها ان تضع تحريمات على الزواج ليست مختلفة بشيء عن التحريمات التي يضعها نظام النبذ . كلما ارتفعت ثروة اسرة ما ، ارتفع المهر الذي تطلبه على نسائها . بذلك يتولد وضع يستحيل فيه على أبناء الاسر الفقيرة الزواج من نساء الاسر الغنية داخل مرتبة واحدة من مرتبات نظام النبذ .

لننظر الان الى العلاقة بين المجتمع الظفاري هذا وبين القوة المهيمنة عليه منذ اكثر من قرن — سلطنة مسقط وعمان .

« تابعية ظفار »

ان العملية التي تم بموجبها احتلال ظفار وادارتها من قبل السلطنة هي عملية « استعمارية » بالدرجة الاولى . غير ان الشكل الذي اتخذته هذه العملية هو شكل عائد لمرحلة ما قبل الامبريالية (بتعريف لينين لها) ، يقوم اساسا على مصادرة الفائض الاقتصادي عن طريق الضرائب . هكذا كانت وظيفة ظفار الرئيسية ان تمد الخزينة في مسقط بعائدات الزكاة والاعشار وغيرها من الضرائب . ولم تتغير وظيفة ظفار هذه تغييرا كبيرا الى يومنا هذا . فلم يرق الظفاريون الى مصاف اتباع السلطان الاخرين، ولا اعتبرت ظفار جزءا عضويا من السلطنة ، فلا زال الدليل الرسمي (الصادر عام ١٩٦٥) يشير اليها على أنها « تابعية ظفار » .

وهكذا ، فمن بين المؤسسات الثلاث التي ينسبها كارل ماركس لنظام « الاستبداد الشرقي » — الخزينة ، الجيش ، الاشغال العامة — لم يعرف الظفاريون المؤسسة الاخيرة قط . فقط خبروا النهب (الخزينة) واداة النهب والقمع (الجيش) . فكان لا بد لهذا النوع من السيطرة أن يولد الحلقة المفرغة المألوفة : اضطهاد واستغلال — تمرد — قمع — تمرد . في ظروف ظفار المخصوصة ، اتخذت هذه العملية الشكل التالي : ما أن يستتب الامن بين قبائل الريف وتعاود علاقتها الطبيعية مع الساحل والسهل حتى تنقض عليهم آلية النهب التابعة للسلطنة . فيتمردون ويعتصمون بجبالهم المنيعة . كرد فعل لذلك ، يلعب الوالي على الاحقاد والخلافات القبلية ويفرض العقوبات الجماعية . فتتمرد قبائل أخرى . هذه المرة ، تتدخل مسقط فتجري المصالحات وتغفر على الاساءات السابقة . واذا باستتباب الامن يخضع السكان مجددا لالية النهب ، فيتمردون مرة ثانية . وهكذا دواليك . فكان من نتيجة ذلك وقوع الظفاريين فريسة خيارين كلاهما مؤلم : اما الصلح المقرون بضرائب لا يقوون على احتمالها ، واما اعلان الحرب على السلطنة وما يرافقه من حرمان من مواد غذائية حيوية لهم ولماشيتهم. وفي كلا الحالين، يسود الجوع والبؤس والموت. فاذا بتاريخ ظفار باكمله يتحول الى تاريخ خلافات بين القبائل وانتفاضات هذه القبائل ضد السلطنة . وكانت الخلافات القبلية واعتماد الريف على الساحل لتموينه بمواد غذائية حيوية من الاسباب الرئيسية التي حالت دون انتصار انتفاضات قبائل ظفار ضد السلطنة . وكان عليهم ان يرتضوا اخيرا باستبدال وال باخر أو بتخفيض هذه الضريبة او تلك .

جرى الحاق ظفار رسميا بالسلطنة خلال الاعوام ١٨٧٧ — ١٨٧٩ . غير ان تدخل مسقط في شؤونها يعود لبداية القرن . ففي عام ١٨٠٦ ، سيطر على ظفار قرصان يتعاطى تجارة العبيد هو محمد بن عقيل . فاختار صلالة عاصمة له ودافع عنها بجيش من العبيد الافريقيين . بعد حروب طاحنة ، تمكن السيد محمد من السيطرة على آل قرى ، فاقسموا على اغتياله . ونجحوا في ذلك عام ١٨٢٩ . وقد ادت هذه الحادثة الى اول تدخل معروف لمسقط في شؤون ظفار ، اذ



سعيد بن تيمور وادوار هيث

ارسل السلطان سعيد الكبير فرقة من جيشه احتلت المقاطعة وعرض ولايتها على عبد الرحمن بن عقيل ، شقيق محمد . لكن هذا الاخير ، رفض العرض . ولما اضطر السلطان سعيد الى سحب قواته ، عادت ظفار الى سابق عهدها من نزاعات قبلية عنيفة لم تخرج منها الا عام ١٨٧٦ عندما سيطر عليها مغامر اخر هو فضل بن علوي ، مهاجر حضرمي في الهند ، قام فيها بنشاط معاد للانكليز فطردوه . وبالرغم من أن فضل تمكن من كسب ولاء عدد كبير من القبائل ، الا أن ضرائبه الفاحشة سرعان ما دفعت بالظفاريين الى التخلص منه في أقل من عامين . ففر عام ١٨٧٩ الى الاستانة حيث عرض ظفار على السلطان عبد الحميد الذي عينه واليا على حضرموت وظفار ومده بالمال والسلاح والرجال لضمهما الى السلطنة العثمانية . من أجل قطع الطريق على هذه المحاولة العثمانية ، شجعت بريطانيا سلطان مسقط ، تركي ، على الحاق ظفار بسلطنته (٣) . فعين هذا سليمان بن سويلم واليا عليها . وهكذا احبطت محاولات فضل لاستعادة سيطرته على ظفار . وكانت اخر هذه الحملات قد وصلت عدن عام ١٨٨٦ ، فأسرت السلطات البريطانية جنودها بعد تجريدهم من السلاح . وبذلك بات لسلطنة مسقط وعمان — هذه المستعمرة البريطانية — مستعمر خاصة بها .

حكم سليمان ظفار طوال ثلاثة عقود من الزمن ارسى خلالها اسس ادارة المقاطعة . تمكن من فرض سلطته على نحو فعال خلال سنوات حكمه الاولى . فسيطر على المدن الرئيسية وانشا فيها نواة ادارة تتولى جباية الضرائب واعتمد في تدعيم سلطته على حامية من العبيد الافريقيين والقبائل العمانية . واذا بظفار تمد خزينة السلطنة عام ١٨٩٥ بضرائب عينية قيمتها ١٥ الف ريال .

وكانت سياسته ازاء القبائل السابقة التي سار عليها خلفاؤه . وقد ارتكزت على قاعدتين: استغلال النزاعات بين القبائل من جهة ، والاستفادة القصوى من اعتماد سكان الجبل اقتصاديا على الساحل ، من جهة اخرى . فعندما تمرد ال قرى ضد الضرائب ، كان سليمان قد أمن جانب ال كثير . فاحبط التمرد بسرعة بعد أن فرض حصارا اقتصاديا على الجبل ، مما اضطر المتمردين الى الاختيار بين الاستسلام والاختناق الاقتصادي . اما حين تمرد ال كثير ، فقد وقف ال قرى على الحياد لا بل تعاون بعضهم مع الوالي ضد خصومهم القبليين . رغم ذلك ، تعذر على سليمان قمع تمرد ال كثير ، فاستعان بمسقط . فارسل السلطان تركي ابنه فيصل الذي سرعان ما عاد الى عاصمة السلطنة ومعه ٢٥ شيخا من مشايخ ال كثير كرهائن .

ولم يخمد التمرد ، حتى عندما اطلق فيصل سراح الرهائن عند موت ابيه . وفي عام ١٨٩٦ ، احتل ال كثير صلالة ودمروا تحصيناتها وقتلوا اولاد سليمان الذي فر الى مرباط . وهكذا ، انحسرت سلطة السلطنة كليا عن ظفار طوال عام باكمله . فكان لا بد من اعادة احتلالها . وهذا ما قام به فيصل بتشجيع من الانكليز وبمساعدة عسكرية منهم . ورغم اعادة احتلال صلالة وانسحاب ال كثير من السهل ، لم يجرؤ سليمان على دخول عاصمته ، بل تركها بيد احد مملوكيه ، بخيت النوبي ، ومعه هذه التوصية : « اذا سمعت أن بيت كثير اختاروا شيخا من بينهم وعاش هذا الشيخ ، اقطع رأسك » . اما ال كثير، في المقابل ، فقد اقسموا على اغتيال اي موظف يمثل سلطات مسقط .

اغتيل سليمان عام ١٩٠٧ وحل بخيت النوبي محله . فسادت الانتفاضات حتى عام ١٩١٦ عندما اضطر السلطان تيمور بن فيصل الى زيارة ظفار وتوقيع معاهدة صلح مع القبائل استبدل فيها بخيت النوبي بوال ظفاري هو عبد الله بن سليمان من قبيلة الحراسيس . وتشكل هذه الحادثة بداية الحكم المباشر لسلاطين مسقط على ظفار . وقد اضطر تركي الى زيارة ظفار مجددا عام ١٩٢٣ بعد أن ثارت القبائل مجددا اثر موت عبد الله . لكنه هذه المرة عين واليا عمانيا هو السيد سعود بن علي .

بعد أن استبدل الانكليز السلطان تيمور بابنه سعيد عام ١٩٣٢ ، زار هذا الاخير ظفار وعين واليا جديدا هو الشيخ حمود بن حميد الغفاري . ومما نعرفه من تاريخ ظفار خلال العقدين الاولين من حكم سعيد بن تيمور ، يجدر التشديد على حادثتين : انشاء قاعدة لسلاح الجو البريطاني في صلالة خلال الحرب العالمية الثانية وبدء التنقيب عن النفط في ظفار . بينت الحادثة الاولى للظفاريين الارتباط العضوي بين الاستعمار البريطاني وسلالة ال بو سعيد المتحكمة بهم . اما بالنسبة للتنقيب عن النفط ، فقد اعلن عام ١٩٥٧ عن اكتشافه فساد بعض الاضطراب قرر سعيده على اثره منع الظفاريين من التوظف في شركة النفط العاملة في مقاطعتهم . فاضاف بذلك مظلمة جديدة على مظالم الظفاريين العديدة .

يبدو أن سعيد بن تيمور احكم سيطرة السلطنة على الساحل الظفاري ، لكن الجبل ظل خارجا عن سلطته .

منذ عام ١٩٣٢ ، اختار سعيد بن تيمور صلالة عاصمة صيفية له ، وبنى فيها قصرا ، وتزوج من ظفارية انجبت له ابنه الوحيد ، قابوس . لكنه ما لبث أن لجا اليها عام ١٩٥٨ هربا من ثورة الجبل الاخضر في عمان واعتمدها عاصمة دائمة ولم يطأ عاصمته السابقة مسقط طوال الاعوام الباقية من حكمه . ولهذه الحادثة اهمية بالغة بالنسبة للثورة في ظفار . فان حكم سعيد المباشر على ظفار ، وطبيعة النظام الذي اقامه فيها ، هما العاملان الرئيسيان وراء اعلان الكفاح المسلح عام ١٩٦٥ . كما أن الاسلوب الذي عالج به تيمور مسالة الكفاح المسلح بعد اندلاعه عامل اساسي من العوامل التي حددت مسار الثورة الظفارية . فما هو النظام الذي اقامه سعيد في صلالة ؟

حكم سعيد بن تيمور

تقول احدى لجان الامم المتحدة في تقرير لها عن ظفار (وضع بين ١٩٦٢ و ١٩٦٣) :

« يعامل السلطان اهالي ظفار كالعبيد . انه شرس يفرض القيود الكيفية على الشعب . فهم ممنوعون من السفر ومن بناء المنازل . ولا يستطيعون شراء المواد الغذائية الا في سوق مسورة كميات الغذاء فيها مقننة . ولا يسمح لهم باستيراد او تصدير السلع . البطالة تعم ظفار . وما من مدارس او مستشفيات . لا

---

١ — انظر الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، دراسة تحليلية عن الوضع الاجتماعي في منطقة ظفار ، ص ٤—١٢

٢ — المصدر ذاته ، ص ١٣

٣ — هذا ما يقوله الرحالة الانكليزي تيودور بنت عن تركي على اثر زيارة للسلطنة على عهده :

« مما لا شك فيه أن وكيلنا السياسي (أي الوكيل السياسي البريطاني) هو الحاكم الفعلي في مسقط . وتكون سلطته معززة في العادة بوجود بارجة حربية » (تيودور بنت ، جنوب الجزيرة العربية ، لندن ١٩٠٠ ، ص ٦٠)

تابع ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي ...

حياة اقتصادية فيها او مساواة او حق المساهمة في السياسة » .

توخيا لمزيد من الدقة ، ينبغي القول ان ثمة مدرسة واحدة في صلالة . ولكن لا يدخلها الا المقربون من السلطان ، ويتلخص دورها في تخريج دفعات الكتبة والجواسيس للادارة . ولا يوجد طبيب واحد في ظفار . اللهم الا اذا اردنا استخدام التعبير ليشمل الدجال المحلي — المدعو أحمد شفيق — احد المقربين من سعيد بن تيمور ومن اكبر ملاك الارض . وهكذا يعاني الظفاريون من سوء التغذية والسفلس والتراخوما وشلل الاطفال والملاريا . وغني عن القول أن لا اطباء بيطريين في ظفار . فالبقر ، عنصر الثروة الرئيسي ، يصاب بمرض « المكاتاراكس » ويموت بكل بساطة . ولا كهرباء او مياه شفة او مجارير كذلك . وفي المدن يمنع السكان من التدخين وتناول المشروبات الروحية وركب الدراجات ولعب كرة القدم وفتح المطاعم او بناء الحوانيت واقتناء الراديو وقص الشعر واحتذاء الاحذية او ارتداء السراويل .وتتولى ادارة السلطنة تنفيذ أوامر على شاكلة هذا الامر :

« لوحظ أن بعض الافراد من رعايا السلطنة يلبسون احيانا لباسا يغاير ما يلبسه اهل البلاد . ونظرا لما في ذلك من خروج عن التقاليد المرعية ، ننبه الجميع بالتزام المحافظة على اللباس المعتاد في البلاد وعدم التزيي بغيره من الالبسة الاجنبية وذلك اعتبارا من صدور هذا البلاغ ، وكل من وجد مخالفا يعرض نفسه للمسؤولية ... » (نشر في صحيفة « الطليعة » الكويتية ، ٢٧ — ٤ — ١٩٦٦) .

غير أن ما سبق ذكره من اجراءات ، وان بدا عبثيا ولا منطقيا ، هو سمة من سمات نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي له منطقه الخاص . أن نظام الحكم الذي اقامه سعيد بن تيمور في صلالة يقوم على عملية مصادرة الفائض الاقتصادي عن طريق الضرائب. وترتكز عملية المصادرة هذه على ثلاثة مرتكزات هي التالية : المرتكز الاول ، محاولة واعية ومنهجية لعزل ظفار عن اي اثر ممكن للتطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عصفت بمنطقة الخليج العربي ابتداء بالخمسينات من هذا القرن . وكان تمرد الجبل الاخضر في عمان قد بين مدى التناقض القائم بين نظام حكم سعيد بن تيمور وبين التغييرات البنيوية الهامة التي اخذ يجريها اقتصاد النفط الراسمالي في سائر اجزاء الخليج . ورغم ان هذا التمرد دفع بسعيد الى الاحتماء بآخر حدود الدفاع التي يملكها — ظفار — الا انه ظل مصرا على خوض حربه الخاصة ضد هذه التغييرات . وما الاجراءات والقيود والتحريمات السالفة الذكر الا الاسلحة التي خاض بها هذه الحرب .

والمرتكز الثاني سياسة اقتصادية تتولى ، عن وعي ، سد الطريق امام اي تطور اقتصادي . وتعتمد هذه السياسة على موقف « ايديولوجي » راسخ يعتبر انه كلما عظم تخلف السكان الاقتصادي وازداد بؤسهم وحاجتهم ، كلما تعاظم ولاؤهم . وبالعكس ، فبقدر ما يرتفع مستواهم الاقتصادي ، بذاك القدر يبداون بالمطالبة والتمرد . وتصف كتابات الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل هذه السياسة على النحو التالي :

« ان السياسة الاقتصادية هنا تستند في اساسها الى قاعدة او نظرية مشهورة .. هي : العمل المستمر الصارم على ابقاء الشعب عند المستوى المادي الذي لا يسمح له بالتفكير في الشؤون السياسية والحقوقية . وذلك يتحقق من خلال اغراقه في المشاكل المادية اليومية وشغل تفكيره بالمعضلات البيتية والمعيشية الصغيرة . فالرخاء الاقتصادي يشكل حتما خطرا جسيما على الطاعة العمياء . وان سياسة الخنق الاقتصادية التي تمارسها الدولة على كل مجال للانتاج او وسيلة للعيش هي من اجل خدمة هذا الهدف قبل اي شيء اخر .. »(٤) .

أما المرتكز الثالث لعملية مصادرة الفائض الاقتصادي فهو نظام سياسي يقوم على القمع وبذر الشقاق والنميمة يعتمد على التركيب القبلي للمجتمع ويستغل الخلافات القبلية في آن معا .

ليس من العسير اذن ، تعيين تناقض مثل هذا النظام . فالمرتكزات الثلاثة التي تضمن استمرار عملية مصادرة الفائض الاقتصادي تفضي الى نتيجة عكسية اذ تصدم التطور الاقتصادي للبلد وتقلص بالتالي من حجم الفائض القابل للمصادرة .

الرسوم والضرائب

لا تكاد توجد فعالية اقتصادية لا يفرض عليها رسم أو ضريبة . واهمها : الزكاة والعشور والرسوم الجمركية والضرائب على الحيوان والصيد وتقصيب الحجارة والاقتطاع الكيفي من اجور العمال . فما من وسيلة لابتزاز درهم اضافي من الشعب الا وابتكرت .

عند تسلمه الحكم عام ١٩٣٢ ، اجرى سعيد بن تيمور احصاء للسكان والحيوان في ظفار حدد على أساسه نظام الرسوم والضرائب الذي لا زال ساري المفعول الى يومنا هذا . ويقضي بأخذ عنزة واحدة سنويا كضريبة عن كل خمس عنزات ، وجمل واحد عن كل خمسة جمال ، وعجل عن كل عشر بقرات . وثمة رسوم على صيد السمك . ففي المنطقة المغربية يدفع الصياد ١٢٠ ريالا لقاء حق ركوب البحر خلال ثلاثة اشهر و ٧٥ ريالا عن كل شهر اضافي . هذا عن صيد سمك السردين فقط . أما الضريبة على صيد الاسماك الاخرى فكيفية . يوضع الصيد على الشاطيء كل يوم ويختار منه الوالي او وكيله كمية يحددها على هواه .

العشور ضريبة على المواد الغذائية والملبوسات المستوردة . وقد تصل احيانا الى ٨٠ بالمئة من قيمة السلعة . وثمة رسوم على التصدير ايضا . ففي المنطقة الغربية مثلا يدفع رسم قدره ٤ ريالات عن كل تنكة للسمن الحيواني يتراوح ثمنها بين ١٨ و ٢٠ ريالا .

الخنق الاقتصادي

بالاضافة الى عملية مصادرة الفائض ، ثمة عملية صدم للحياة الاقتصادية في ظفار ، يتولد عنها اقتصادا ليس هو راكدا وحسب بل ومتقهقرا ايضا .

ما هو مسموح به من تجارة في ظفار تحتكره قلة من التجار الايرانيين والهنود والصوماليين . أما أصحاب الحوانيت والباعة، فليسوا كثيري العدد . وبما أن السلطان يحرم بناء الحوانيت ، ترتفع الايجارات حتى تبلغ ارقاما خيالية . واذا ما اضفنا لذلك الرسوم الجمركية المرتفعة ننتهي الى حالة من الخنق الاقتصادي تتمثل بالدرجة الاولى بالتناقض بين ارتفاع الاسعار وبين انخفاض القدرة الشرائية عند السكان . ومن هنا ركود هذا القطاع وشلله (٦) .

ولعل الزراعة ، وهي القطاع الذي يعيش عليه معظم سكان السهل ، اكثر القطاعات الاقتصادية تعرضا لعملية الخنق هذه. الضرائب جد مرتفعة على الارض ، ومضخات الماء والمحروقات . لذا ، فبالرغم من خصوبة أرض الساحل التي تسمح بثلاثة محاصيل في العام الواحد ، نجد أن معظم الاراضي غير مزروعة . واخصب الاراضي ملك للسلطان (مزرعة المعمورة) ومشروع الري الوحيد مسخر لخدمته وهو المشروع الذي ينقل ماء وادي رزات الى المزرعة عينها . اما ما تبقى من أرض ، فيقتسمها المقربون وعدد من الفلاحين الصغار والمتوسطين المثقلين بالديون . اما ابار المياه ، على قلتها ، فقد تغلق بناء على نزوة للسلطان او احد وكلائه فيصب فيها الاسمنت او تنسف بالديناميت . ومما لا شك فيه أن اعتماد مضخات الماء يشكل منعطفا في الزراعة الظفارية . الا ان موقف السلطات منه ما لبث أن قضى على كل اثاره الايجابية . الرسوم الجمركية على المضخات تصل الى ٥٠ بالمئة من ثمنها . المحروقات محتكرة ، تباع بأبهظ الاسعار وقد يمنع صاحب الجلالة توزيعها لادنى نزواته . فلا يبقى في النهاية ، من دخول المضخات ، الا اثاره السلبية : بطالة العمال الزراعيين وانهيار المزارعين الصغار (٧) .

وليس قطاع صيد الاسماك بأحسن حالا. فبالرغم من أن البحر العربي مشهور بثروته السمكية ، الا انها ثروة غير مستغلة في ظفار خلا ما يستخرج من سردين وسمك القرش . ولذلك سببان رئيسيان : العائق الايديولوجي المرتبط بنظام النبذ الذي يعتبر صيد الاسماك مهنة محتقرة من جهة وتحريم سعيد بن تيمور لاستيراد ادوات الصيد الحديثة من جهة ثانية . وينعكس الخنق في قطاع صيد الاسماك على الريف اذ تسهم الضرائب المرتفعة على السردين في استنزاف قطاع المرعي فيه (٨) .

تلخيصا ، يمكن القول انه في ظفار ، في ظل سعيد بن تيمور ، لم يكن البشر يموتون من المرض والجوع وسوء التغذية وحسب بل كانوا يتعرضون ايضا لعملية خنق تشمل كل جانب من جوانب حياتهم بحيث تحولت هذه الحياة الى سعي دائم وراء الهواء في متاهة من المنافذ المسدودة .

اقام سعيد نظامه السياسي على قاعدتين : نظام الرهائن وسياسة تغذية الانقسامات القبلية واستغلالها .

يتولى المشايخ عملية التوسط في مجمل العلاقات القائمة بين السلطات والقبائل . فالشيخ يمثل افراد قبيلته لدى السلطان او وكلائه وهو الذي يجبي الضرائب منهم (وقد يعطى حصة منها) كما انه المسؤول عن حفظ افراد قبيلته للامن والنظام . فاذا ما ارتكب احدهم مخالفة ما ، اعتبر هو المسؤول فورا . فيقبض عليه او على بديل يقترحه هو الى حين استسلام المخالف . وقد يعتقل الشيخ من ضمن اجراء اقتصاص جماعي من القبيلة او للضغط عليها لتنفيذ مشيئة ما .

بذلك كان سعيد يسير على تقاليد عمرها عشرات السنوات . لكنه تفنن في تطويرها . و « حنكة » صاحب الجلالة في التعامل مع القبائل على راس الاسباب الذي حدت باسياده الانكليز الى الاتيان به محل ابيه عام ١٩٣٢ . فلم يكتف بتأليب فصيل على اخر وقبيلة على قبيلة او باستمالة هذا الشيخ والاستعانة به لضرب شيخ اخر ، وما الى ذلك . بل راح يسلح الفصائل والافخاذ الفقيرة ويربطها معيشيا به . كما تجاوز سلطة المشايخ الوراثية التقليدية وراح يعين الجواسيس واصحاب المحسوبيات في كل تجمع قبلي . وسرعان ما تحول هؤلاء الى منافسين خطرين لسلطة المشايخ التقليدية بسبب ما يتمتعون به من نفوذ لدى السلطات . وبذلك اسهم سعيد بن تيمور ، بدون وعي منه ، في تفكيك التركيب القبلي للمجتمع الظفاري .

ورغم مناعة نظام الحكم هذا وانسداد منافذه ، فلم يكن بد ان تنفتح فيه ولو كوة صغيرة يتدفق منها سيل الثورة . وكانت الثورة بظفار النتيجة المباشرة لعاملين اثنين : الهجرة الى الخليج والتنقيب عن النفط .

في الخمسينات من هذا القرن ، عرفت ظفار هجرة واسعة الى الخليج حيث اجتذبهم الازدهار الذي حمله اقتصاد النفط . وفي الخليج ، عمل الظفاريون كتجار وباعة وموظفين وعمال نفط ومرتزقة في جيوش الامراء والمشايخ . وقد احتك العديد منهم بالحركة الوطنية وخاصة بالتيار الغالب عليها — التيار الناصري — وبجناحه المنظم ، حركة القوميين العرب . ومن هؤلاء خرج قادة ومناضلي الثورة الظفارية .

بتوقيعه على الاتفاقيات التي تسمح بالتنقيب عن النفط ، كان سعيد بن تيمور ، بمعنى ما ، يوقع على وثيقة اعدام نظامه . فها هو ، الذي سعى جاهدا الى سد كل منافذ سلطنته أمام تسرب اي اثر للتحولات التي ادخلها اقتصاد النفط على حياة الخليج ، يقوم عن وعي بادخال « العدو » ضمن اسواره . لكنه ما كان ليقاوم اغراء « الذهب الاسود » . لذا وقع في جملة تناقضات يستحيل الانفلات منها . فقد ادخل السلطنة في عصر النفط من جهة وظل مصرا ، من جهة اخرى ، على محو اي اثر اجتماعي وسياسي وثقافي لهذا الاجراء. كما انه اصر على احتكار عائدات النفط — عندما بدأ يتدفق ابتداء من عام ١٩٦٤ — رافضا أن يصرف درهما واحدا على تحسين اوضاع شعبه ، مبقيا على قاعدة نظامه الاقتصادي اياها : مصادرة الفائض عن طريق الضرائب والبلص . كل ذلك في وضع بدا فيه شعبه الجائع ، السيء التغذية والعاطل عن العمل يكتشف ، عن طريق الهجرة ، الامكانات الجبارة التي يحملها اقتصاد النفط لتحسين احواله .

وكانت احدى نتائج هذا الوضع المتناقض اندلاع الكفاح المسلح في جبال ظفار في التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٦٥ حيث التقى لاول مرة أبناء الريف مع أبناء المدن وافراد من قبائل متنازعة للتحرر من العدو المشترك — حكم ال بو سعيد الطغاة.

وسوف نناقش في العدد القادم مسار ثورة ظفار وتحولاتها منذ عام ١٩٦٥ .

فواز طرابلسي

٤ — دراسة تحليلية ... ، ص ١٥ .

٥ — الريال السعيدي (نسبة لسعيد بن تيمور) يعادل ٧ شلنات انكليزية ودولارا أميركيا واحدا تقريبا — اي حوالي ثلاث ليرات لبنانية .

٦ — « دراسة تحليلية ... » ، ص١٥—١٦

٧ — انظر المصدر السالف الذكر ، ص ١٦ — ١٧ و ٢٥ — ٢٦ .

٨ — انظر المصدر ذاته ، ص ١٧ .

تفجر الكفاح المسلّح في رؤوس الجبال (رأس الخيمة)

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي بيانا اعلنت فيه أن كفاحا مسلحا قد تفجر في رؤوس الجبال (رأس الخيمة)

● طلائع شعبنا المناضل في رأس الخيمة تفجر الكفاح المسلح ضد المستعمر .

● الكفاح المسلح في رؤوس الجبال يهدد معاقل الاحتكارات البترولية .

● السلطات البريطانية ترسل فرق الكوماندوس لسحق الثورة .

● القوى الوطنية الشريفة مطالبة بدعم الثوار وتصعيد الكفاح ضد الامبريالية .

● على قوى الثورة والتقدم في خليجنا العربي أن تصب جهودها في عمل ثري منظم .

يا جماهير امتنا المناضلة :

في النصف الاول من شهر ديسمبر ١٩٧٠ وفي احدى معاقل الاحتكارات البترولية في خليجنا العربي المحتل ، استطاعت احدى فصائل قوى الثورة التقدمية أن تشن عدة معارك ناجحة ضد القواعد البريطانية وجيش المرتزقة في رأس الخيمة وان تكبد هذا الجيش العميل خسائر فادحة وتحدث ارتباكا رهيبا في مخطط العدو واساليبه .

وقد حاولت القوى العميلة التصدي لهذه العناصر الثائرة في رؤوس الجبال الا ان جميع المحاولات العسكرية باءت بالفشل نظرا للمواقع الاستراتيجية المحصنة التي تمركز فيها الثوار . مما يدل دلالة واضحة على عمق والسلطنة العميلة الى اشراك قواتها ضد الثوار . مما يدل دلالة واضحة على عمق الصلات التي تربط حكم قابوس العميل مع حكم صقر القاسمي في رأس الخيمة والاصابع الحقيقية التي تحرك هذه الدمى في الخليج العربي .

ان هذه الانتفاضة المسلحة التي لم تستطع القوات المحلية التي يقودها الضباط البريطانيون قمعها ، قد اجبرت بريطانيا على كشف القناع عن حقيقة استعمارها للمنطقة حيث استدعت فرقة من الكوماندوس للاشتراك في قمع الحركة المسلحة التي لا تزال ملتهبة في جبال راس الخيمة المحصنة .

يا جماهير امتنا المناضلة :

يوما بعد يوم يقدم شعبنا في الخليج العربي رايه الملموس عن طريق المظاهرات والانتفاضات المسلحة والاجتماعات الصارخة على الوجود البريطاني وعلى الدمى الكرتونية التي نصبها في المنطقة متحديا ارادة شعبنا ، وحقه في تقرير مصيره بعيدا عن القوات البريطانية واجهزة الاستخبارات والقمع الرهيبة التي تمارسها بريطانيا . ان شعبنا يقدم الدليل الملموس على رفضه لهذه الاشكال السياسية التي يفرضها المستعمر ، والتي لا تخدم الا الاحتكارات البترولية ومصالح الامبريالية العالمية .

ان الانتفاضة المسلحة في ساحل عمان قد اوصلت الثورة الى منطقة من اخطر المناطق على المستعمر واكثرها حساسية واهمية له حيث يستنزف النفط العربي باثمان زهيدة ليعيدها اسلحة دمار يوجهها ضد شعبنا الامن . وقد احاط المستعمر هذه الانتفاضة بكل ما يمكنه من السرية والكتمان وساهمت في ذلك كل الصحف المأجورة والعميلة وتجاهلتها معظم الدول العربية . ان هذه الانتفاضة تعبير حقيقي على رفض شعبنا لهذه الانظمة العشائرية وللحكم البريطاني ، وللتدخل الايراني السعودي في مناطقنا ، كما أنها رفض صريح وقاطع للاتحاد المزيف تريد الامبريالية أن تمرره على أشلاء شعبنا رغم ارادته .

ان هذه الانتفاضة المسلحة تعيد الى الاذهان المقاومة البطولية والاسطورية التي خاضها شعبنا في رأس الخيمة سنة ١٨١٩ متحديا الاساطيل والقوات البريطانية وقاومت حتى اخر بطل فيها ولم يستطع المستعمر أن يفرض معاهدته الا مع الشيوخ الخونة الذين باعوا دماء الشهداء ووقعوا على صكوك العبودية للمستعمر . مرة اخرى يهب شعبنا في رأس الخيمة ليعيد البطولات لهذا الشعب وليبرهن للعالم أن شعبنا سيقاتل المستعمر في كل منطقة الخليج والتي يعتقد انه في امان من هجمات الثوار فيها .

يا جماهير امتنا المناضلة :

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل اذ تحيي هؤلاء المناضلين الذين رفعوا راية الكفاح المسلح عاليا من معاقل الاستعمار الاساسية تشيد ببطولاتهم التي اجبرت المستعمر على التدخل المباشر وهو بداية عام الانسحاب حسب ادعاءاته وبالتالي اظهرت حقيقة الادعاءات البريطانية في موضوع الانسحاب وحقيقة أهدافها ومصالحها في المنطقة ، تدعو كل جماهيرنا العربية الى تقديم المزيد من الدعم والتأييد لهذا الفصيل التقدمي الذي كان له شرف النضال في هذه المنطقة .

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وفي الوقت الذي تؤكد فيه على دعمها المطلق لكل حركة وطنية تقدمية في اي منطقة من مناطق الخليج ، ترى أن من واجب كل المناضلين في الخليج العربي ان يرتفعوا الى مستوى المرحلة التي تمر بها المنطقة وان يوحدوا جهودهم وينسقوها حتى يوجهوا كل البنادق الى صدر المستعمر في آن واحد ومن ارضية واحدة .

ان شعبنا الذي قدم المئات من الشهداء على استعداد مطلق أن يقدم المزيد لتطهير ارضه من المستعمر وعملائه ، والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والتي تقف بصلابة وقوة ضد مخططات المستعمر وضد حرب الابادة التي تشنها بريطانيا تحت سمع وبصر العالم ، تطالب كل الفئات الوطنية الى اللقاء السريع لتوحيد جهودها ضد المستعمر ولتصعيد النضال المسلح في كل منطقة الخليج العربي المحتل .

عاشت الثورة الشعبية المسلحة في منطقة الخليج العربي المحتل .

عاش نضال شعبنا ضد المستعمر وعملائه

فلتسقط كل مؤامرات المستعمر وحربه القذرة ضد شعبنا

ولترفع عاليا راية الحرية والثورة .

٦ — ١ — ١٩٧١

ملاحظة :

— « رؤوس الجبال » سلسلة جبلية ممتدة من جبال الحجر في سلطنة عمان الى مضيق هرمز .

تتمـــات

تتمة شهادة عامل في مصنع « سيدم » للالمنيوم

العمال الاعتراض ، يرفع المراقب شكوى ضده الى الادارة وأغلب الاحيان يكون نصيب العامل الطرد من العمل .

واذا ما حاول احد العمال المطالبة بتحسين أوضاع العمال تواجهه الادارة بالتهديد بالطرد واما بالطرد .

أما الغرامات التي تفرض على العمال بسبب التاخر فهي الى جانب انها تزيد من سرقة الادارة للعمال واستغلالهم تهدف الى اخضاع العمال وارهابهم .

في ظل هذا وضع بشع مستغل العمال لصالح اصحاب المعمل والادارة ، لم يتحرك العمال بعد . ومنذ ان وجد المعمل حتى الان لم يقم العمال بتحرك واحد يطالب بتحسين اوضاعهم . وسبب ذلك بكل بساطة عزلة المعمل وبعده عن المعامل الاخرى ، لان وجود عدة معامل بمنطقة واحدة يؤمن اتصالا دائما بين العمال وتفهما لمشاكلهم وغياب نقابة عمالية تنظم العمال ، وتحدد مطالبهم وتحدد الاساليب لتحقيقها لان وحدة العمال كفيلة وحدها بتحقيق مطالبهم.

لنبدأ لاجل تحسين اوضاعنا بتشكيل لجان نقابية رافعين مطالبنا وهي :

١ — التثبيت .

٢ — زيادة الاجور .

٣— الضمان الاجتماعي والصحي .

تتمة خريجو مدرسة المراقبة الصحية : الوعود مستمرة

والمسؤوليات الاربع لا موظفين فيها رغم وجود جداول رواتب لها ؟!

كذلك من مستكتبه — سائقان لسيارتان من منظمة الصحة وبوابان يأخذان الحد الادنى للاجور .

أثناء فترات غياب المدير يقوم احد السواقين بالاعمال الادارية فيتفقد الدوام ويسهل أمر المعاملات !

البناء الذي تشغله المدرسة سكني سابقا مؤلف من دورين ضيقين ، ملك لرئيس مصلحة الهندسة الصحية سابقا اجر بـ ١٧ الف ليرة سنويا !!

المطلع قليلا على برنامج الدروس والزيارات والمهمات العملية يرى أن المكافحة الصحية قد ركزت على الريف وعلى اماكن التجمع الكبيرة مثل الموانيء ..

ثلاث ملاحظات اخيرة يضيفها الطلاب :

● مجلس الخدمة المدنية سنة ١٩٦٩ رفض قبول طلاب جدد واشترط على الوزارة تعيين الخريجين .

● عمل جزء من الخريجين في حملة التلقيح ضد الكوليرا مدة ٣٩ يوما باجر يومي قدره ١٠ ليرات لكن دون بدل تنقل . كان هذا مبررا أمام مجلس الخدمة لقبول الطلاب على أساس أن الخريجين باتوا يعملون !.

● عكار « الفقيرة » بكامل قراها التي تفوق الخمسين لا وجود لمستوصف أو عيادة او مركز مراقبة صحي فيها . ويقتصر وجود هذه الوسائل على المدن العكارية القليلة (٢ أو ٣) وبشكل يدعو الى الرثاء .

تتمة دراسة أولية عن الفئات الوسطى في المدن

ان جوانب النفسية البدوية الاخرى تشمل الشعور الحاد بالمساواة ، واحتقار العمل بالاجرة وكراهية السلطة أيا كانت ، والولاء للجماعة وولاء الجماعة للفرد .

هـ — فجوة الاجيال والثقافة الجديدة:

وفي الجانب المناقض للجانب السابق ، فان الجيل الجديد لمعظم أقسام البرجوازية الجديدة يجد فرقا كبيرا بينه وبين آبائه غير المتعلمين او ناقصي التعليم . وهو يكتسب ثقة متزايدة بنفسه ومكانته ، كما يتحرر من الحواجز العشائرية والابوية والعائلية ، ويقيم علاقاته في اطار المدرسة والجيش أو العمل السياسي لا على أساس القربى . ان تناقضا واضحا يحدث في داخل العائلة البرجوازية الصغيرة ، حيث الفجوة بين الاجيال تبلغ مداها .

ان عناصر الذهنية البرجوازية الصغيرة التي تحدثنا عنها هنا تتعايش جنبا الى جنب لدى ابناء هذه الطبقة ، وهو ما يفسر الطبيعة المتناقضة لهذه الطبقة النامية ، حيث يتغلب هذا الجانب أو ذاك في هذه الفترة أو تلك .

في العدد القادم
الحركات السياسيه
للبورجوازية الصغيرة

تتمة اضراب المهنيات

المهنية بكاملها وباقامة اذاعة طلابية عبر مكبرات الصوت ودعوة طلاب جميع المدارس الفنية للحضور الى الدكوانة والمشاركة باحتلال المدينة المهنية (وهنا تجدر الاشارة ان طلاب مدارس طرابلس وزغرتا الفنية لم يعلقوا اضرابهم في الفترة التي علق فيها اضراب المدارس الاخرى وانما تابعوا اضرابهم واعتصموا في فنية زغرتا) .

ان طلاب التعليم المهني مدعوون اليوم لتشكيل لجان طلابية مهنية تتابع التحرك الطلابي وتحمي ديمقراطيته بمعنى حماية سلطة الجمعية العمومية وتكون قادرة على التنسيق بين طلاب كافة المدارس المهنية وعلى دفع التحرك القائم نحو فرض تحقيق المطالب .

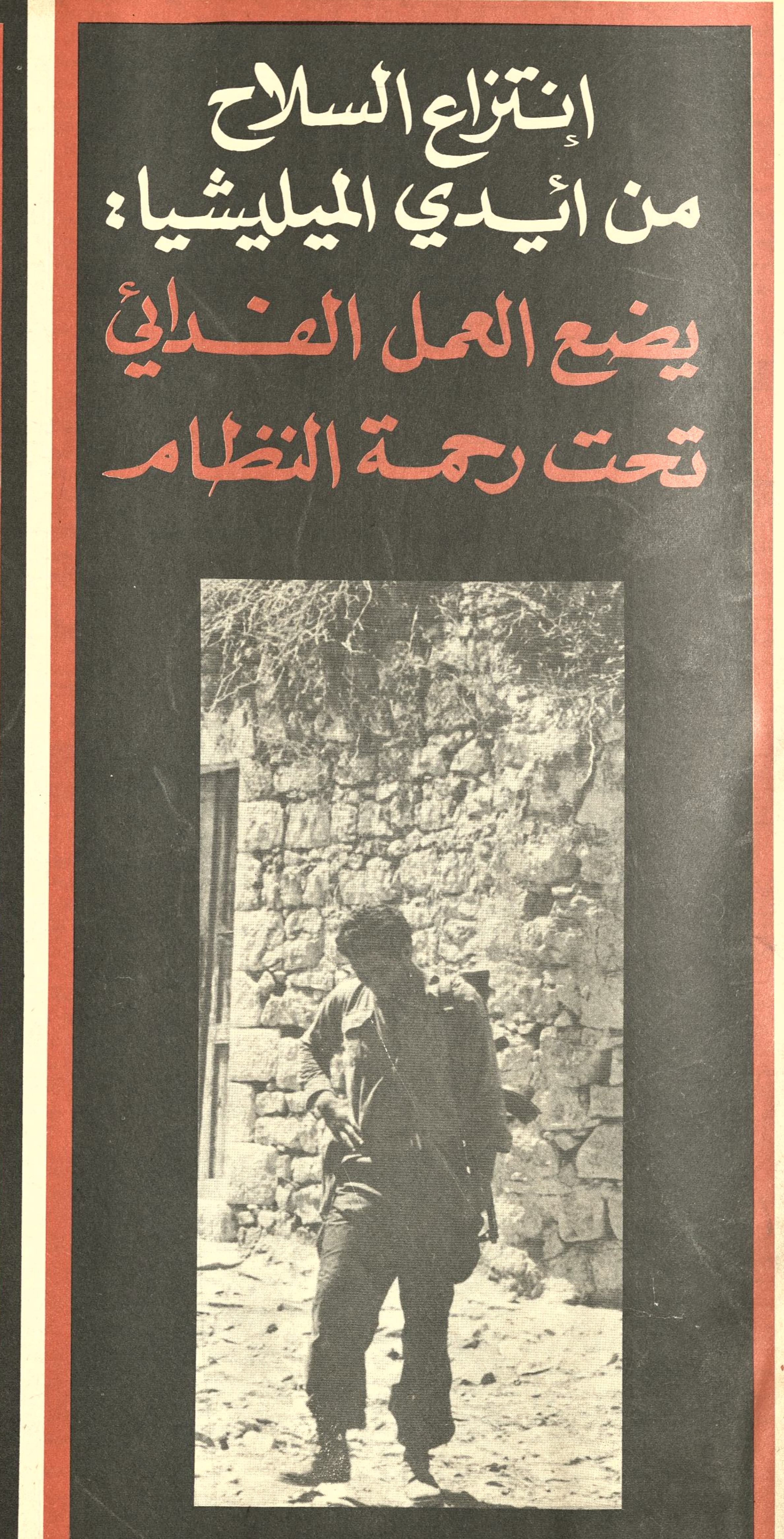
الحرية

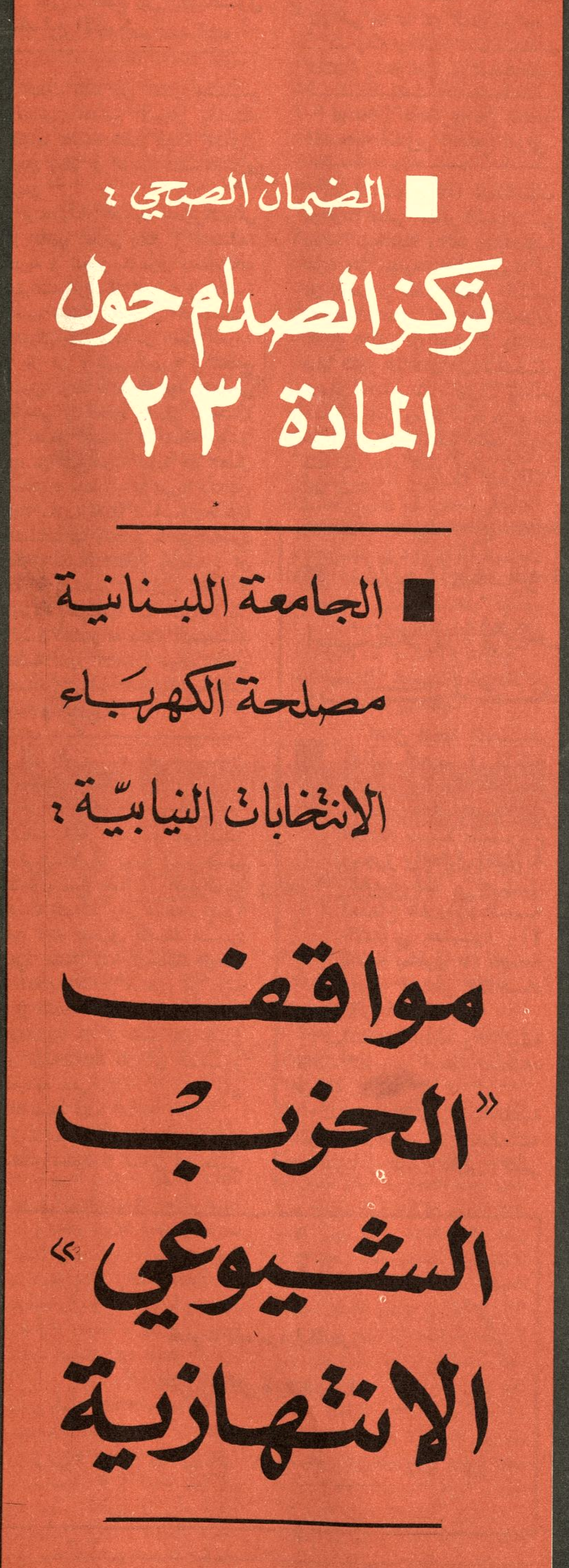
اسبوعية سياسية عربية

AL-HOURRIAH - No. 551 - 25 - 1 - 1971 - BEYROUTH

بيروت - ٢٥-١-١٩٧١ - العدد ٥٥١ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

الحركات السياسية للبورجوازية الصغيرة في العراق







اطراف الحل السلمي .. و"مصير" الفلسطينيين

في مقالين سابقين لـ « الحرية » في ٢١ و ٢٨ -١٢-٧٠) جرت محاولة لتحديد عناصر « المشروعين » الاسرائيلي والهاشمي لتسوية مصير الفلسطينيين السياسي . فماذا عن المواقف الاخرى حيال المسالة ذاتها ؟

كان واضحا خلال الشهور القليلة التي سبقت مجزرة ايلول الفائت في الاردن ، ان « مشكلة الفلسطينيين » بدأت تستقطب - في المجال العربي الدولي - اهتماما متصاعدا يمكن رده الى عاملين أساسيين :

الاول - بروز المقاومة وتصاعد تأثيرها وما بدا أنه نجاحها في احياء الدور الوطني الفلسطيني واعادة طرحه كواحد من العناصر المقررة لمستقبل الصراع العربي الاسرائيلي ، بعد الطمس الذي تعرض له طيلة عشرين عاما .

والثاني - اقتراب آفاق الحل السلمي على قاعدة مشروع روجرز الذي بدا عند طرحه وكأنه يفتح ثغرة واسعة في جدار التصلب الاسرائيلي الامريكي القديم .

فكيف واجهت اطراف الحل السلمي ، العربية والدولية ، هذا الوضع « المستجد » ، وما هو الاطار الذي كانت تتداخل ضمنه وتتباين مختلف المشاريع السلمية المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين ؟

★ ★ ★

بالنسبة للنظام المصري كانت حركة المقاومة تشكل عنصر ضغط مقابل للتصلب الاسرائيلي ، وعامل ضبط لسياسات النظام الاردني وعلاقاته الدولية (بالولايات المتحدة خاصة) شديد الاهمية . وبهذا المعنى كانت المقاومة في نظر القاهرة واحدة من وسائل الضغط الثمينة التي لا بد من المحافظة عليها واستعمالها في سياق « معركة ازالة آثار العدوان » وصولا الى حل سلمي « مشرف » ! الا أن وجود المقاومة كان ينطوي بالمقابل على احتمالات اخرى بدت خلال النصف الاول من عام ١٩٧٠ (بما في ذلك فترة أحداث حزيران من ذلك العام) على جانب من الخطورة لا يمكن الاستهانة به . اذ لم تعد تأثيرات العمل الفدائي محصورة في خلق مناخ « ثوري » عام يهدد بدفع أقسام من الحركة الجماهيرية الفلسطينية - العربية الى الخروج من تحت المظلة الناصرية ، بل أصبح محتملا ان يؤدي تكاثف تلك التأثيرات الى بلورة استقطاب سياسي في الساحة الاردنية قد يكسر احدى اهم حلقات التوازن الذي تستند اليه وجهة الحل السلمي : حلقة النظام الهاشمي . ومع ادراكها الكامل للصعوبات والعوامل التي سوف تلعب دورا حاسما في ترويض المقاومة اذا ما قدر لها ان تمسك بزمام السلطة في عمان ، فأن القاهرة كانت ترى في سقوط النظام الاردني تحت أقدام العمل الفدائي منزلقا نحو « مغامرات ثورية » قد تؤدي لفترة من الزمن على الاقل الى تفكيك التوازن العربي الرسمي الذي استعاد هيمنته على المنطقة بعد الاشهر الاولى من هزيمة ٥ حزيران . وكانت القاهرة بأمس الحاجة الى الاحتفاظ بهذا التوازن الذي تحتل مركز التقرير ضمنه ، في فترة بدا واضحا خلالها ان معركة الحل السلمي تدق أبواب مرحلة جديدة . فمن لقاء سيسكو بالمسؤولين المصريين في القاهرة الى نداء عبد الناصر في الاول من أيار ١٩٧٠ الى المهرجان الذي جمع الملوك والرؤساء العرب في احتفالات الجلاء بليبيا الى المحادثات العربية السوفياتية في موسكو ، كانت حلقات الموقف المصري تتوالى وتترابط باتجاه القبول بمشروع كمشروع روجرز في النهاية .

هذا القبول وضع السياسة المصرية تجاه حركة المقاومة أمام منعطف حاسم لم تكن قد واجهته من قبل حتى عندما أعلنت موافقتها على قرار مجلس الامن عام ١٩٦٧ . اذ فرض عليها أن تخرج في التعبير عن سياستها الفعلية تجاه حركة المقاومة من صعيد الحديث العام عن « أنبل ظاهرة عرفها النضال العربي » الى صعيد الافصاح عن فهمها لدور المقاومة ومستقبل الفلسطينيين بكلام لم تنقصه الدقة هذه المرة .

وعلى قاعدة المواقف الرسمية التي أعلنتها القاهرة آنذاك ، ومن خلال مقالات هيكل وتفاصيل حواره مع الوفد الفلسطيني الذي زار القاهرة بعد قبولها لمشروع روجرز ، ثم من خلال ما تسرب عن وقائع اللقاء بين بعض قادة المقاومة والرئيس عبد الناصر اثناء الفترة ذاتها ، من خلال ذلك كله بدأت تتضح معالم الاتجاه المصري (السوفياتي) جوابا على (مشكلة الفلسطينيين) فما هي العناصر التي كان ينطوي عليها هذا الاتجاه ؟

● كان واضحا ان المسالة العاجلة التي تاتي في طليعة اهتمامات الطرف المصري السوفياتي آنذاك ، هي مسالة لجم المقاومة في الاردن واعادة التوازن بينها وبين النظام الاردني الى وضع تمتنع فيه احتمالات سقوط العرش أو تصفية العمل الفدائي كليا . ذلك أن سقوط النظام الاردني ، تحت وطأة الضغط الفدائي ، كان من شانه أن يفتح في جدار معسكر الحل السلمي عربيا ثغرة تضع القدرة المصرية على قيادة الوضع العربي الرسمي نحو التسوية موضع تساؤل جدي . أما تصفية المقاومة في الساحة الاردنية كليا فمن أبسط مخاطرها ضياع ورقة ضغط يمكن ان تلعب دورا هاما في لجم النظام الاردني وضبطه ضمن حظيرة « الصف العربي » وفي تليين التصلب الاسرائيلي الامريكي خلال مفاوضات سوف تكون بالتاكيد طويلة ومعقدة .

● ولم تكن استعادة التوازن بين المقاومة والنظام الاردني هي كل ما يشغل الطرف المصري السوفياتي آنذاك . بل كان اهتمامه ينصب بالمقابل على هدف لا يقل أهمية هو دفع الفلسطينيين الى الانخراط في وجهة الحل السلمي . ذلك ان ضبط العامل الوطني الفلسطيني وامتصاص تاثيراته كان يشكل شرطا رئيسيا لنجاح اية تسوية . ومن هنا كانت ضرورة استدراج المقاومة الى حيث تصبح عنصرا من عناصر التوازن الذي يحكم قبضته على المنطقة ويقنن للصراع العربي الاسرائيلي مجراه .

وفي هذا النطاق بدا واضحا ان في جعبة الطرف المصري السوفياتي مشروعا لدولة فلسطينية يمكن أن تشكل جسرا تعبر عليه المقاومة من موقعها الراهن كحركة تحرير ، الى حيث تصبح مجرد نظام عربي اخر يشارك اقرانه في تسوية مصير الفلسطينيين السياسي على قاعدة الحل السلمي وضمن اطاره . اما الحفاظ على التوازن القائم في الساحة الاردنية الفلسطينية فلم يكن بالنسبة للطرف المصري السوفياتي اكثر من هدف مرحلي تمليه ضرورة استبقاء النظام الاردني حليفا منضبطا لاكمال شوط الحل السلمي بشروط عربية متماسكة . وبعده كان واضحا ان التوازن القلق بين المقاومة والعرش الهاشمي لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية وان عملية تنفيذ الحل السلمي ذاتها لا بد أن تحسمه اخيرا لصالح احد الطرفين .

فلصالح من يحسم التناقض ؟

اذا كان وجود المقاومة ونموها قد أبرز العامل الوطني الفلسطيني بطريقة لم تعد تسمح بتجاهله وطمسه ، واذا كان الحل السلمي لن يستقيم في النهاية الا بصيغة تقدم « جوابا ناجحا على مشكلة الفلسطينيين » فأن الطرف المصري السوفياتي يمكن أن يستخدم وزنه في مفاوضات الحل السلمي لحسم التناقض مع النظام الاردني « لصالح » المقاومة باعطائها دولة فلسطينية يمكن « النضال » لجعلها تضم ضفتي الاردن معا .

تلك هي خلاصة العرض الذي طرح أمام المقاومة ، بكلام واضح في الاجتماعات المغلقة وبالتلميح الضمني عبر الصحف والاذاعات .

ومقابل هذا الموقف الواضح الذي رد به الطرف المصري السوفياتي على بروز المقاومة واقتراب آفاق الحل السلمي وطرح من خلاله حله الخاص « لمشكلة الفلسطينيين » ، كان موقف الولايات المتحدة يبدو محاطا بغموض شديد . ورغم أن تصريحات المسؤولين الامريكيين كانت تتحدث عن ضرورة الاعتراف بالشخصية الوطنية للفلسطينيين وحقهم في تقرير مصيرهم السياسي ، الا أنه لم يصدر عن واشنطن ما يشير الى مشروع محدد لدولة فلسطينية واضحة المعالم .

وهكذا لم تكن مصادر المعلومات « الواضحة » عن الموقف الامريكي تتعدى احد مصدرين :

١ - ما كانت تنقله الاوساط العربية الرسمية الداعية لفكرة الدولة الفلسطينية من أن « التفاهم الدولي » على هذه الفكرة قد بلغ حدا يمكن القول معه ان موقف الولايات المتحدة قد أصبح محاذيا لهذه الفكرة ومستعدا لقبولها بصرف النظر عن صيغتها العملية (هل تشمل الدولة الفلسطينية ضفتي الاردن أم تنحصر في الضفة الغربية وحدها ؟)

٢ - ما كان يرد من اشارات في بعض تحاليل ومقالات المعلقين الغربيين من أن تدهور نفوذ الملك حسين وبروز المقاومة في الساحة الاردنية ، قد يولد اقتناعا في بعض الدوائر الامريكية بأنها لن تستطيع الرهان طويلا على العرش الهاشمي وانه لا بد من تطويق تاثيرات المقاومة بمشروع يمكن أن يشكل حلا « لمشكلة الفلسطينيين » ويستقطب قوى في الضفتين الغربية والشرقية ذات وزن فعلي يمكن توظيفه لعزل المقاومة عن جماهيرها .

هكذا سجلت فكرة الدولة الفلسطينية ، في ظروف تصاعد وزن المقاومة في الاردن وطرح مشروع روجرز ، صعودا واضحا جعل منها النقطة التي بدأت تتقاطع عندها (بصيغ مختلفة) معظم المشاريع المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين كجزء من برنامج الحل السلمي .

★ ★ ★

واذا كانت فكرة الدولة الفلسطينية قد اجتازت منذ ذلك التاريخ تعرجات جعلتها الان تنكفىء وتتراجع ، فأن ذلك ليس سوى نتيجة لتأرجح وزن العامل الفلسطيني ذاته وخصوصا في الساحة الاردنية ، ولمأزق الطريق المسدود الذي عاد ينتصب في وجه « مفاوضات السلام » .

ومن هنا فأن فهم التعرجات التي اجتازتها فكرة الدولة الفلسطينية في المجال العربي - الدولي خلال الشهور الماضية ، يتطلب متابعة « الخط البياني » لتطور أوضاع المقاومة في الساحة الاردنية واعادة رصد آفاق الحل السلمي في ضوء التصلب الاسرائيلي الراهن والاستجابة الامريكية له .